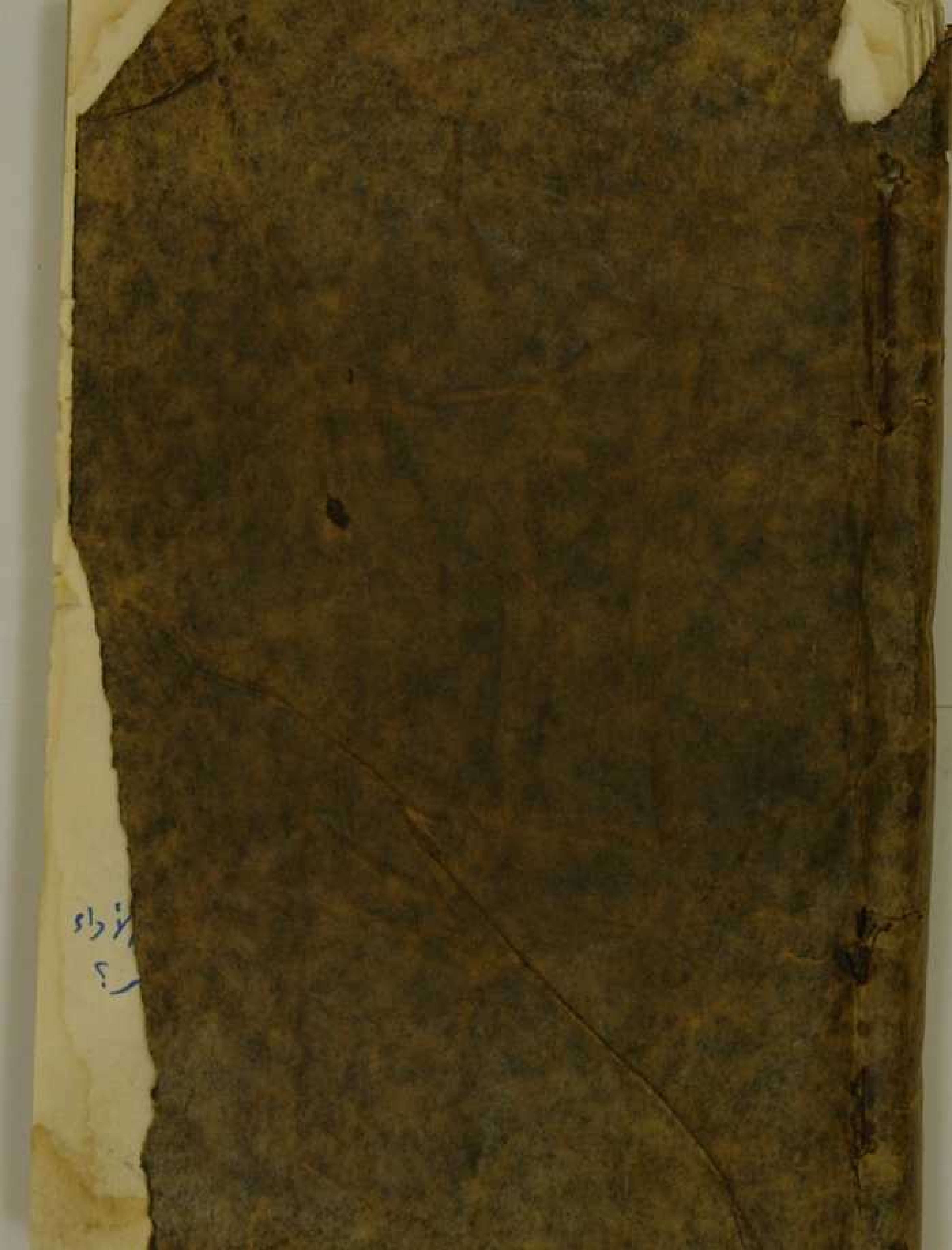



זרגר

٠٨٢
م

رسالة نية القضاء في سنن الأداء ، تأليف الجرومي ، عثمان نوري بن عمر ؟. كتبت في القرن الرابع عشر الهجري تقديرا.

٣١ ق ١٥ س ١٧،٥×١٢سم

٦٨٦٢ م
١

نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق ١-٣١) ، خطها نسخ حديث ، يليها فوائد في تسع ورقات.

١- العبادات ، الفقه الاسلامي وأصوله أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ.

١٣٩٠
٣

٠٨٢
م

الفوائد الحصارية في شرح المفاتيح الدرية ، تأليف الحصاري ، محمد بن أبي بكر ؟. كتبت في القرن الثاني عشر الهجري تقديرا.

٦ ق ١٧ س ١٧،٥×١٢سم

٦٨٦٢ م
٣

نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق ٤١-٤٦) ، ناقصة الآخر ، خطها تعليق حديث.

١- اللغة الفارسية أ- المؤلف ب- تاريخ النسخ ج- شرح المفاتيح الدرية.

١٣٩٠
٣

٠٨٢
م

(شرح كتاب في التصريف). بخط محمود بن محمد سنة ٩٨٩هـ

٧٧ق ١٥ س ١٧،٥×١٢سم

٦٨٦٢ م
٣

نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ق ٤٧-١٢٤) ، خطها تعليق حسن ناقصة الأول ، الورقة الأولى ممزقة.

١- الصرف والوضع ، اللغة العربية أ- الناسخ ب- تاريخ النسخ.

١٣٩٠
٣

الجوهري

١

٢٧٠

بنية الفضلا
في سنة الادا

رسالة
نية القضاء
فى سنن الاداء

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والعاقبة للمتقين
والصلوة والسلام على سيد المرسلين محمد واله
وصحبه اجمعين اما بعد فيقول العبد قليل
البضاعة شديد الفاقة الى رحمة ربه الغنى الكريم
الرحيم فى الدنيا والاخرة الحافظ عثمان نورى
ابن عمر فيضى الجورى عفى الله عنهما وستر عيوبهما
لما رأينا الاكثرين اغرقوا فى بحر الافكار الفاسدة
علمنا ان الامان عن تلك الافكار الفاسدة والوصول
الى السعادات الابدية ليس الا بهداية الله حتى ان
الملائكة والانبياء عليهم السلام اعترفوا

قوله عفى الله عنهما
اى كل مستطر فى
زبرهما من الصغائر
والكبائر منه

قوله الاكثرين
اى من الاخوان
منه

واتفقوا على ذلك فقال الملائكة سبحانك لا علم لنا
الا ما علمتنا انك انت العليم الحكيم وقال ادم عليه السلام
وان لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين
وقال ابراهيم ع م لئن لم يهدنى ربى لاكونن من القوم
الضالين وقال يوسف ع م توفنى مسلما والحقنى
بالصالحين وقال موسى ع م رب اشرح لى
صدرى ويسر لى امرى واحلل عقدة من لسانى
وقال محمد عليه الصلوة والسلام ربنا لا تزغ
قلوبنا بعد اذ هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة
انك انت الوهاب سيما لما وجدنا فى ايدى
بعض الاخوان من مشاهير الزمان بالعلم والعرفان
بين اهل العرف واللسان اوراقا محتوية على ما يحبه
طبايع اكثر الانسان وليس فيه شئ من الخير والاحسان
قال الله تعالى وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم
وقال بعض الفقهاء العبادة فعل المكلف على

خلاف هوى نفسه تعظيما لله تعالى من بعض المسائل
المتعلقة بام العبادات واهمها عند المؤمنين المعتقدين
بالحق اعنى به مسئلة نية القضاء فى سنن الفرائض
مع ان فيها مضرة جسيمة لهم وهم لا يشعرون وهى
حرمانهم من الشفاعة المخصوصة العظمى فى الدار الاخرى
الضيقة قال الله يقول الانسان يومئذ اين المفر
سبب تركهم السنن النبوية فى الدار الاولى الواسعة
قال عليه الصلوة والسلام نعمتان مغبون فيهما كثير
من الناس قال شراح الحديث احدهما الصحة والعافية
والاخر الفراغ والسعة كان يخطر فى بالى القاصر وان
لم يكن لائقا بحالى القاتر ان اجمع تلك الاوراق فى رسالة
صغيرة وافية فى حل الشبهات فى المسئلة المعهودة
محافظة للاخوان عن الوقوع فى النقصان رجاء منهم
ان يدخلوا فى زمرة السابقين فى دخول الجنان آمين آمين
آمين قال الله اجيب دعوة الداع اذا دعان

قوله من بعض المسائل بيان لما فى قوله ما يحبه منه

قوله اعنى به اى بذلك البعض منه

قوله مع ان فيها اى فى هذه النية منه

قوله سبب تركهم متعلق بالحرمان منه

قوله كان يخطر جواب لما وجدنا منه

قوله عن الوقوع فى النقصان المراد به ما وقع بوجه عن الخطاء والنسيان فانهما مرفوعان عن الانسان قال النبى عم رفع عن امتى الخطاء والنسيان عاملنا الله بالعفو والغفران يوم الحساب والميزان منه

قوله ع… اى كل م… زمرهما… والكبا…

قوله… اى…

الورق

الورق الاول هكذا وفى المضمرات ابن النجم سئل عمن عليه
قضاء صلوة فنوى فى سنة الفجر والظهر والعصر والعشاء
كل منهن هل يكون تاركا للسنة ام لا اجاب لا يكون تاركا
لها لان المق ان توجد صلوة فى تلك الاوقات غير فرضها
رغما للشيطان وقد حصل وفى النوادر هذا اولى بعد
ما حصل لان رب رجل لا يقضى ما فاته من الفرائض ويصلى
السنن فيستحق العذاب ولا يستحقه لو ترك السنن كذا نقله
حموى شرح الاشباه اى نقله المولى السيد محمد الحموى
فى شرحه المسمى بعمده عيون البصائر على اشباه النظائر
انتهى هذا الورق الاول فنقول معتمدا على توفيق الله
هنا كلامان الكلام الاول انا رجعنا الى الحموى
والمضمرات ايضا وطالعناهما لاظهار الحق والصواب
لا لاظهار الفضل والعجاب ولم تطلع فيهما على مثل هذه
المسئلة ولو مفهوما فضلا عن المنطوق فعلمنا ان هذا
ليس الا من باب الفرية بلا مرية على الفاضلين المذكورين

اذ لنا علم قطعى لعلو كعبهما عن درج امثال هذه المسئلة
فى كتابهما اذ لا يقبلها الطبع السليم ولا يجترئ عليها اهل العقبى
لخوف المولى بل يجترئ عليها اهل الهوى لجلب الدنيا لانه
مخالف الاجماع ولا اصل له فى المذهب ايضا واما صاحب
النوادر فليس ممن يعبأ بقوله ويعمل بكلامه بل هو مجهول
غير لائق العمل بقوله كذا فى البريقة للخادمى على الطريقة
للبركوى قال جامع الفتاوى والفتاوى الصوفية ومشتمل
الاحكام ونحوها واما الاعتماد على مجرد الكتب فخطر عظيم
اذ قد شاع فى هذا الزمان كتب رجال جمعوا من الحواشى و
الاطراف ولم يبلغوا رتبة الاجتهاد فاضلوا كثيرا عن
سواء السبيل وقد اجمعوا على عدم الاعتماد لمن لم يبلغ
تلك الرتبة انتهى قال داوود القرصى فى شرحه على اصول
الحديث للبركوى رحمهما الله وقالوا من اراد العمل
والاحتجاج بحديث من كتاب فطريقه ان يأخذه من نسخة
معتمدة قابلها هو او ثقة باصول صحيحة مقابلة

قوله غير لائق العمل بقوله
يعنى لا يجوز تقليده
فيما يخالف الاصول
٧
مسلم

وان قابلها باصل محقق مقابل اجزاءه وكذا كل مسئلة
من كل كتاب وعلى هذا اتفق العلماء فى العلوم الشرعية
والعقلية انتهى قال ابن العابدين فى باب العيدين
والفقه لا ينقل من الهوامش المجهولة سيما ما كان فساده
ظاهرا فحصل لنا من هذا علم قطعى بعدم الاعتماد
على كل ما فى اطراف كل كتاب خصوصا على ما فى ايدى
بعض اخوان الزمان فان زماسهم مربوطة بافكار الزمان
لعملهم بظاهر ما قالوا من لم يكن عالما باهل زمانه
فهو جاهل الكلام الثانى ان الجواب بقوله
لا يكون تاركا للسنة غير صحيح لان معناه المتبادر ان
المصلى يقيم حينئذ السنة الوقتية كما يقيم القضاء فيأتى
بهما جميعا والحال ان قوله فنوى فى سنة الظهر آه
صريح فى تخصيص القضاء وتعينه بالنية بحيث لا يتجاوز
تلك النية الى السنة الوقتية فلا يقع ما صلاه بتلك
النية الا ما نواه من القضاء لقوله عليه الصلوة والسلام

صحيفه
٥٥٨
وفى الحلبى الصغير ولا
اعتبار بما نقله ابن
فرشته فى شرح المجمع
عن فتاوى الشاذى
من عدم الجواز لان
الشاذى رجل مجهول
لا يجوز تقليده فيما
يخالف الاصول فان
اتصال الملبوس من
الخف وغيره الرجل
ليس بشرط اذ لو كان
شرطا لما جاز المسح
على الجرموق الملبوس
على الخف وتمام البحث
فى الشرح

ولكل امرئ ما نوى فيكون تاركا للسنة لا محالة فالجواب
الحق الحقيق بالقبول ان يقول يكون تاركا لها ولكن ينبغي
ان لا يتركها بل لا بد ان يصلي كلا من الفوائت والرواتب
على حدة فان خير الزاد هو التقوى المستطاع عليه
قال الله فاتقوا الله ما استطعتم   واما نية القضاء
والسنة معا فعند محمد رحمه الله تبطل بالكلية لان بين
وصف الفرض والنفل تنافيا ولا يمكن اتصاف الصلوة
الواحدة بالوصفين المتنافيين قال العلامة الاقكرماني
في شرحه على حديث الاربعين للبركوي واما الجمع بين
صلوتين مختلفين بتحريمة واحدة فمما لا يوجد بحال
انتهى الرواتب سنة بالمواظبة منه عليه السلام
والمواظبة على السنة انما هي بتحريمة مبتدأة كذا في الحلية
وفي مجمع الانهر وفي ابن عابدين ما واظب عليه الرسول
بتحريمة مبتدأة ولذا اجزأ ركعتان يصليان على ظن
ان الفجر لم يطلع فظهر وقوعهما بعد الفجر عن سنة الفجر

قوله واما نية القضاء الى قوله لتعينها بالنية احتمال عقلي خارج عن الورق المذكور انما زيد تتميما للمقام منه

بخلاف

بخلاف ما لو صلى اربعا فوقع ركعتان اخيرتان منها لم تجزأ
عن سنة الفجر اذ ليستا بتحريمة مبتدأة وعند ابي يوسف
رحمه الله فتقع تلك النية عن القضا فقط لقوة القضاء
وضعف النفل فلا يزاحمه حتى يتعارضا فتساقطا قال
الفاضل الحلبي ولو نوى الفرض والتطوع معا جازما
صلاه بتلك النية من الفرض عند ابي يوسف رحمه الله
والفتوى على قوله انتهى   واما نية السنة وحدها
فامرها ظاهر اي يحصل بها السنة فقط لتعينها بالنية
نعم ان الجواب المذكور يصح بالنظر الى صحة قوله لان المو
ان توجد الى اخره لكن هذا القول باطل قطعا فان
ما شرع في الاوقات الخمس غير فرائضها ليس الا ما يتضمن
معنيين احدهما الرغم للشيطان وهو ما اقيم قبل الفرائض
وثانيهما الجبر للنقصان وهو ما اقيم بعدها قال الطحطاوي
شرعت البعدية لجبر النقصان والقبلية لقطع طمع الشيطان
انتهى   فمعنى الجبر ان السنن البعدية مكملة لما نقص

وعن عمر رضي الله تعالى عنه قال قال عليه السلام ما من مصل الا وملك عن يمينه وملك عن يساره فان اتمها عرجا بها وان لم يتمها ضربا بها وجهه اي ان اتى بها تامة الشروط والاركان والسنن عرجا بها وان لم يأت بها كذلك ضربا بها وجهه كذا في الجامع الصغير منه

فی دواخل الفرائض من سننها الا قائمة مقام شیٔ من
فرائضها فضلا عن قیاسها مقام تمام الصلوة الفریضة
للحدیث الصحیح صلوة لم یتمها زید علیها من السبحة حتی
تتم فقال شراح الحدیث جعل السبحة ای النافلة متممة
لنقصان الصلوة الفریضة لا لترکها عن اصلها
ولقوله علیه السلام حسنوا نوافلکم فیها تکمل فرائضکم
قال الحق فی تفسیر قوله وماخلقت الجن والانس الا
لیعبدون ورد فی الخبر الصحیح انه تعالی یقول انظروا
یاملائکتی فی صلوة عبدی اتمها ام نقصها فان کانت
تامة اکتبوها له تامة وان کان انتقص منها شیٔ انظروا
هل لعبدی من تطوع فان کان له تطوع قال تعالی
اکملوا لعبدی فریضته من تطوعه قال العلامة اسمعیل
الحقی ان السنن الرواتب شرعت لتتمیم نقایض الفرائض
انتهی وقول الخلاصة الواجب للفرائض والسنن
اکمال للواجبات والاداب اکمال للسنن معناه ان الواجب

قوله من سننها کالثناء والتسبیح ونحوها منه

قوله من السبحة بضم السین بمعنی النفل والتطوع عند عرف الشرع منه

قوله ان السنن الرواتب ای البعدیة منه

شرع

شرع لاکمال الفرائض آه لا ان کل ما یکمل الفرض یکون
واجبا وهکذا کذا فی رد المختار فلا یرد ان مکمل الفرض
لا یکون الا واجبا اعلم ان کون السنن متممة لنقصان
الفرائض لیس علی الاطلاق بل اذا وقع ذلک النقصان لعذر
کالنسیان قال ابن العابدین فی حاشیة قوله لجبر النقصان
ای لیقوم فی الاخرة مقام ما ترک منها لعذر کنسیان
وعلیه یحمل الخبر الصحیح ان فریضة الصلوة والزکاة
وغیرهما اذا لم تتم تکمل بالتطوع واوله البیهقی بان المکمل
بالتطوع هو ما نقص من سننها المطلوبة فیها حیث قال
البیهقی معناه انها تجبر السنن التی فی الفرائض اذ لا یمکن ان
یعد لشیٔ من السنن واجبا ابدا ای فلا یقوم مقام الفرض
انتهی یعنی اذا ترک شیٔ من السنن فی داخل الفریضة علی وجه
النسیان او الغفلة جعل السنن الموقتة مکملة لذلک الشیٔ
المتروک بالعذر وان ترک عمدا لم تجعل تلک السنن قائمة مقام
شیٔ من المتروکات عمدا بل یسیٔ ویأثم بخلاف القضاء

النسیان موروث من نبینا آدم علیه السلام ولذا قیل اول الناس اول ناس منه

فانه كما يجب عند الترك لعذر كالنوم والنسيان والاغماء
ونحوها كذلك يجب عند الترك عمدا بل اولى لكون الصلوة
مما يشتمل على المشقة قال الامام العلامة الازميرى
انهما مشتملان على مشقة ظاهرة والمشقة اذا وجبت
على المعذور فعلى المفرط اولى انتهى ولذا قالوا ان حديث
من نام عن صلوة او نسيها فليصلها اذا ذكرها فان ذلك
وقتها وان لم يكن دليلا بالعبارة على وجوب قضاء الفائتة
عمدا لكنه دليل عليه بالدلالة بل فى ذكر مجرد النائم والناسى
فيه اشارة الى ان المؤمن ليس من شانه ان يترك الصلوة
متعمدا لانها عماد الدين وتابعة للايمان شرعت شكرا للنعم
الظاهرة والباطنة لما فيها من اعمال الجوارح والقلب
ولذا جعلوا الصلوة خاصة اصلا من بين فروع الايمان
ومعنى الرغم قطع طمع الشيطان كانه يقول ان المصلى لما
لم يطعنى ولم يترك ما لم يكتب عليه فكيف يطعنى ويترك
ما كتب عليه وقد تبين من هذا ان الموانع توجد السنن

قوله انهما اى الصلوة والصيام منه

قوله على المفرط اى المتعمد منه

قوله فيه متعلق بالذكر اى فى الحديث منه

قوله قطع طمع الشيطان اى قطع رجائه وامیده مع اشد انتظاره وفى السمرقندى قال فى الزمن الاول رجل لابليس احب ان اكون مثلك قال اترك الصلوة ولا تخلف صادقا ولذا قال الله انه لكم عدو مبين انما يأمركم بالسوء والفحشاء منه

الموقتة

الموقتة فى تلك الاوقات غير فرضها دون الصلوة مطلقا
اذ لم يشرع للجبر والرغم الا السنن كما عرفت والحال
انما يحصل بالنية المذكورة هو الفرض اى القضاء لتعينه
بالنية دون السنة لعدم نيتها فلا يحصل ما هو الموقت
فى تلك الاوقات اصلا فلا يصح الجواب الذى ابتنى عليه
قطعا والحاصل ان الورق الاول لا يدل اصلا على
مدعى الاخوان وهى حصول القضاء والسنة معا بالنية
المذكورة ولو سلم حصولهما بها فلا يكون هذا الا
من البدعة فى الدين اذ لا يرد عليه الشرع فان البدعة
هى الفعلة المخترعة فى الدين على خلاف ما كان عليه النبى
عليه السلام والصحابة والتابعون رضى الله عنهم
ولم يكن النبى عليه السلام ولا الصحابة والتابعون
يصلون القضاء والسنة معا بنية القضاء وهذه البدعة
ضلالة بخلاف البدعة فى العادة فانها ليست بمخالفة
للسنة على حسب ما عرف الفقهاء السنة بانها كل فعلة فعلها

النبي عليه السلام على وجه العبادة لا العادة قال الامام
العلامة اسماعيل الحق وفي اكام المرجان المرتبة الثانية
من المراتب التي يدعوا [illegible] اليها ابن ادم ويوسوس له
بها البدعة وهي احب اليه من سائر الفسوق والمعاصي فان
صاحبها يعلم انها معصية فيتوب عنها بخلاف البدعة فان
صاحبها يظن انها حقيقة صحيحة فلا يتوب عنها انتهى
وايضا ان هذه المسئلة لا تمشى في قضاء المغرب والوتر
سيأتي تحقيقهما في اخر باب الورق الثاني مع انه يجب قضائهما
لانهما ثلاث ركعات ولا سنة وقتية مشروعة كذا حتى
ينوى في السنة كذا قضائهما واما زيادة ركعة وكذا نقصانها
فليس الا بالشرع لا بالعقل وكذا ان علة الرغم لا تجرى في
المغرب اذ لا صلاة قبله في هذا الوقت وقد عرفت ان الرغم
انما يحصل باتيان فعل غير مكتوب قبل المكتوب في الوقت المذكور
وايضا ان قوله وفي النوادر الى اخره المراد منه بقرينة المقام
التقوية بل الاستدلال على المدعى السابقة اعني بها انه لا يكون

تاركا للسنة بل يقيمها والقضاء معا لكنه ليس بخال عن الخلل
من وجوه اما اولا فلان قوله ولا يستحقه لو ترك السنن
ينبئ عن ان المصلى بترك السنن في تلك الصورة وهو مناف
بالبداهة للدعوى المذكورة وهي عدم ترك السنة في الصورة
المذكورة حيث قالوا اجاب ابن النجم بقوله لا يكون تاركا لها
واما ثانيا فلان السنة هنا ليست بخاصة بالمستحبة بل شاملة
للمؤكدة ايضا فيلزم ترك المؤكدة وتاركها مستحق للعذاب
لو لم يقع في العفو لان في تركها وعيدا كثيرا معروفا لا مجال
الى الانكار كقوله عليه الصلوة والسلام من ترك اربعا
قبل الظهر لم تنله شفاعتي المراد هنا الشفاعة الخاصة دون
العامة فان ترك الفرائض من الكبائر واهلها غير محروم
من الشفاعة العامة عن ابن عباس رضي الله عنه قال قال
عليه السلام شفاعتي لاهل الكبائر من امتي وفي التجنيس
وغيره رجل ترك سنن الصلوة الخمس ان لم ير السنن حقا فقد
كفر وان رأى حقا فالصحيح انه يأثم لانه جاء الوعيد بالترك انتهى

قوله فقد كفر لانه استخف
بمعنى الاستهانة والحقارة
لا بمعنى التهاون وعدم المبا[لاة]
فان هذا يوجب الاثم دون الـ[كفر]
منه

قوله يأثم بترك المؤكدة المر[اد]
الترك بلا عذر على سبيل
الاصرار كذا في شرح التحرير
منه

قوله كترك الواجب انما قال كذا
ان لا اثم بعضه اشد من
بعض فالاثم لتارك السنة
المؤكدة اخف منه لتارك
الواجب منه

وكذا في مجمع الانهر قال ابن العابدين يأثم بترك المؤكدة انتهى
قال في الحلية ان ترك المؤكدة كترك الواجب في استحقاق
الملامة لان مواظبته عليه الصلوة والسلام عليها يجعلها
في حكم الواجب كما قيل عن بعض اصحابنا بوجوب سنة الفجر انتهى
عن عائشة رضي الله عنها قالت قال عليه الصلوة والسلام
من تمسك بالسنة فقد دخل الجنة رواه الدارقطني كذا
في الجامع الصغير قال الامام المناوي في شرحه اي دخل مع
السابقين الاولين والا فالمؤمن الفاسق يدخلها بعد العذاب
او العفو انتهى ففيه دلالة على ان تارك السنن فاسق
مستحق للعذاب ان لم يتعلق به العفو وفي شرح الشرعة
للسيد علي زاده فاتباع الرسول فيما علم مجيئه به على الوجه
الذي هو عليه في نفس الامر اي على سبيل الفرضية في الفرائض
والوجوب في الواجبات والسنية في السنن علما وعملا وهكذا
امر لازم لا يجوز مخالفته ظاهرا وباطنا انتهى ولذا قال
بعض الحكيم لو لم يكن لطاعة الله ثواب لكان حقا علينا

ان نرغب

ان نرغب فيها لحب الله اياها ولو لم يكن للوصية عقاب فكان
حقا علينا ان نجانبها لبغض الله اياها قال الله تعالى
فليحذر الذين يخالفون عن امره وقال الله وما اتيكم
الرسول فخذوه فلا وجه اصلا لقوله ولا يستحقه
لو ترك السنن بل ساقط عن درجة الاعتبار عند
اولي الابصار واما ثالثا فلان في قول النوادر مساغا
الى ترك المؤكدة عن اصل وهو خلاف ما في جميع الكتب
المعتبرة فان تلك الكتب مفصحة عن وجوب اعادتها
اذا انتقضت بعوارض منافية للصلوة فكيف يصح المساغ
والمساعدة الى تركها عن اصلها وابتدائها قال في مهمات
المفتي من صلى اربعا قبل الظهر ثم تكلم بكلام الدنيا او اكل
فوق لقمة او شرب فوق شربة او اشتغل بالبيع
والشراء فقد نقض السنة فيجب عليه اعادتها وكذا سنة
الفجر انتهى ومن الوجهين الاخيرين ظهر عند قلب
سليم ان يكون صاحب النوادر من الذين مبالاتهم قليلة

فمن عظم ما يجب تعظيمه وحرم تحقيره كان في الدارين عظيما
ومن حقره كان فيهما حقيرا
منه

فى باب الديانة فلا ينبغى العمل بقوله فى مثل هذه المسئلة
فمثل عالم مثل هذا العالم كمثل الشمعة تضئ غيرها وتحرق
وتمحو نفسها اذا عرفت ما تضمنه هذان الكلامان موفقة
مقرونة بالانصاف علمت ان يكون الورق الاول مما لا يعبأ
به والحمد لله الموفق لما يعبأ به الورق الثانى كذا قال
ابن الملك فى شرحه على المنار من الاصول فحين
مافات كان باقيا فى ذمته مضمونا ومقدورا على
مثله لان النفل شرع له من جنسه وهو مثل له فامر
فاعر بصرف ماله من النفل الى ما عليه من القضاء فان قلت
على هذا ينبغى ان لا يقضى المغرب فان ثلث ركعات نفل
غير مشروع قلنا لا نسلم فان الوتر سنة على قولهما
واحدى الروايات عن ابى حنيفه قال رهاوى فى شرح
ابن ملك فيطالب بالخروج عن عهدته بان يصرف اليه
ما هو مشروع له فى وقت اخر انتهى اى فى كل وقت
مطلقا ولا يكون مخصوصا بوقت معين من الاوقات الخمس

قوله كان باقيا فى ذمته اى دينا عليه منه

قوله بيان ان يكون للصلوة قيد لقوله واجبا بما يجب الاداء منه

قوله مثل من النفل ان يكون منه

قوله ليعلم علة لكونه المراد هو الاثبات

قوله بذلك المثل يامر اولى الاول متعلق بالضمان والقضا والثانى متعلق بالوجوب منه

وذلك

وذلك المشروع هو النفل دون الفرائض والسنن
الوقتية قبلية او بعدية فان كلا منها حق وقت
مخصوص ومشروع فى وقت معين لا فى كل وقت
مثلا ان ظهر اليوم وسنته مشروعان فى وقته
لا قبله ولا بعده ولا مطلقا ايضا فلا يجوز اقامة
شئ منهما مقام الفرض الذى فاته امس فان المشروع
فى وقت معين يكون فى حق ذلك الوقت فلا يقوم مقام
المشروع فى وقت معين آخر بل انما يقوم مقامه نفل مشروع
فى جميع الاوقات غير مخصص بوقت معين وليس من حق وقت
مخصوص والحاصل ان القضاء انما يصح بما هو حق له للمكلف
ولا دخل فيه لوقت معين وهو ما عدا الفرائض والواجبات
والسنن الوقتية من النفل المشروع فى كل وقت ولذا قالوا
ان النفل مبنى على التوسيع فيجوز فيه ما لا يجوز فى الفرض
بخلاف تلك الثلثة فانها مشروعة فى اوقاتها المخصوصة
فتكون من حقوق تلك الاوقات فلا يصرف فى حق كل منها الى

الى الاخر مثله في الخارج ان الحاطب اذا اراد قضاء دينه
فلا يجوز له قضائه ومن ملك الغير بان يقطع شجرا
من ملك زيد وعمرو مثلا فيعطي لداينه بل انما يجوز له
ان يقضي دينه مما يباح لكل عباد وليس من حق شخص
معين بان يقطع شجرا من جبل مباح فيعطي لداينه
وذلك لان ذلك الحطب يكون من حق الحاطب وماله
بسبب تصرفه فيه كذا في الفتاوى انتهى الورق الثاني
فتبين هذه الورق بثلث بيانات الاول ان المراد مما
قاله ابن الملك اثبات ان يكون القضاء عند المحققين
من اصحابنا واجبا بما يجب به الاداء لا بامر جديد ببيان
ان يكون للصلوة بناءً على معقولية العبادة اصلا وغير
معقوليتها وصفا اذ لا يدرى ان الله يقبلها ويعطي لها
اجرا ام لا مثل من النفل متصور الوجود من المامور المكلف
ليعلم ان الصلوة محتاجة الى الدليل ابتداء وغير محتاجة
اليه بقاء حتى يثبت ما قاله المحققون ان القضاء يجب بما يجب

به الاداء لا بامر جديد غاية الامر ان الصلوة الفائتة
عبادة معقولة عن اصل مقدورة على مثلها من جنسها
و واجب ضمانها وقضائها بذلك المثل بامر اول لا بامر
جديد كما لا يخفى على من له عقل سديد والبيان الثاني
ان قوله شرع اداء للمامور المكلف بقرينة المقام
وقوله من جنسه اي جنس ما فات في كونه عبادة
مجردة وقوله وهو مثل له اي النفل مماثل للفائت في كونها
مشروعا من غير نظر الى الكيفية والكمية بناء على ان
الضمان والقضاء يعتمد على المماثلة فان من المعلوم ان
الديون تقضى بامثالها ولو حكما من عند المديون
بان يكون حقه وقوله فامر بصرف ماله من النفل الى
ما عليه من القضاء يعني ان الفعل الذي قد شرع للمكلف
عبادة في غير هذا الوقت حقا له يجب عليه اقامته مقام
الفعل الذي يجب عليه في الوقت عند فوته فانه مطالب
من جانب الامر بالخروج عن عهدته بصرف ما شرع وقوله

قوله بان يكون حقه بان يقول من عنده منه

قوله في غير هذا الوقت كل وقت ولا يختص مثلا من الاوقات الخمس منه

قوله عند فوته متعلق بالوجوب الاول دون الثاني منه

من النفل الى ما شرع وحق عليه من القضاء وقوله
فان قلت على هذا اى على تقدير ان يكون القضاء
بالمماثل المشروع لا يذهب عليك ان هذا الايراد ليس
بوارد على هذا المقام اذ قد عرف انه لا دخل للكيفية
والكمية فى المماثلة المعتبرة فى القضاء وكذا الجواب بانه
لا نسلم فان الوتر سنة آه ليس بشئ فانه مشروع
فى وقت العشاء لا فى غير هذا الوقت فلا يجوز اقامة
المشروع فى وقت معين مقام المشروع فى وقت
معين آخر اذ ليس الوتر حق من عند المكلف ومن
حقه والبيان الثالث ان المراد بالنفل فى قوله لان
النفل شرع هو النفل المقابل للفرض والواجب والسنة
الوقتية لا ما هو الاعم من السنة لقرائن احدها العرف
والاصطلاح فان الاصطلاح انما وقع عند الاطلاق
على ما هو المقابل لهذه الثلثة وثانيها ان يقول الشارح
هنا شرع له دون عليه لان ما عدا النفل من الفرض

والواجب

والواجب والسنة مشروع على المكلف وحق عليه
لا مشروع له ولا حق له اما الاولان فظاهر واما
الثالث فلان السنة طريقة نبينا عليه الصلوة والسلام
امرنا باحيائها كذا فى شرح المنار لابن العينى وقال ابن
الملك انها طريقة النبى عليه الصلوة والسلام وسبيلها
الاحياء فكان حقا علينا فعوتبنا على تركها انتهى بخلاف
النفل فانه عبادة مشروعة لنا لا علينا كذا فى ابن العينى
وابن الملك وثالثها قوله فامر بصرف ماله فان ما امر
وطولب المكلف بصرفه الى ما عليه من القضاء هو النفل
دون السنة ولا الفرض ولا الواجب اما الاخيران فظاهر
واما الاول فلما سيأتى فى باب السنة ان حكمها ان يطالب
ويؤمر المكلف باقامتها من غير افتراض ولا وجوب وليس
حكمها ان يطالب بصرفها الى ما عليه من القضا بخلاف
النفل فانه غير يطالب بالاقامة يجوز صرفه الى ما
عليه من القضاء ولذا قال ابن الملك فى بيان قيود تعريف
السنة احترز بقوله يطالب المكلف باقامتها عن النفل

انتهى وبهذا اندفع ما توهم بين قوله فامر بصرف ماله
من النفل وبين قوله في تعريف السنة يطالب باقامتها
من المخالفة كما لا يخفى على من له ادنى مطالعة فان الامر
والمطالبة بمعنى واحد ههنا والصرف والاقامة مما يتخالفان
ومن البين ان الامر بالصرف مناف للامر بالاقامة ورابعها ما اورد
في تعريف القضاء وهو انه تسليم مثل الواجب بالامر من كون
المثل المسلم من عند المامور المكلف ومن حقه قال ابن
الملك في بيان مفهوم القضاء الواجب بالامر تسليم مثل
الواجب من عنده لا تسليم مثل الواجب مطلقا انتهى حتى قالوا
لا بد ههنا من قيد من عنده للتوضيح بل زاد بعضهم بعده قيد
وهو حقه لزيادة التوضيح قال ابن الملك كان عليه ان
يزيد قوله من عنده اي من عند المامور بان يكون
حقه اذ لو صرف دراهم الغير الى دينه لا يكون قضاء
انتهى وكذا ان المكلف لو صرف ما ليس حقه الى ما عليه
من القضاء لا يكون قضاء ولذا قالوا لو صرف ظهر اليوم
الى ظهر امسه او صرف عصر اليوم الى ظهره مثلا لا يكون

قوله مع قوة المماثلة فانه مماثل له اصلا ووصفا كما وكيفا منه

قضا

١٣

قضاء مع قوة المماثلة ح بين المصروف والمصروف له
لكونهما حق الغير والمراد بالغير ههنا في الظاهر الازمان
والاوقات كالليل والنهار واليوم والامس والغد
والظهر والعصر والصبح ونحوها وفي الحقيقة هو
الله تعالى وفي شرح مجامع الحقايق من الاصول
ان العصر وظهر اليوم حق الله ليس للمكلف اختيار
في صرفه الى الظهر او الى الامس انتهى وايضا المراد
بالحق ما نسب واضيف في عرف الشرع الى الاوقات المذكورة
بحسب الظاهر والى الله تعالى بحسب الحقيقة كالمكتوبات
اذا علمت هذا فاعلم ان السنن الموقتة مطلقا قبلية
او بعدية لها نوع اضافة ونسبة الى تلك الاوقات
بحسب الظاهر يقال سنة الفجر وسنة العصر والى النبي
عليه الصلوة والسلام بل الى الله تعالى بحسب الحقيقة
فالسنن الموقتة تتشابه للفرائض التي هي حق الغير
حقيقة فلا يجوز صرف السنن الموقتة ايضا

قوله فالسنن الموقتة تتشابه للفرائض حتى قالوا ان الرواتب لتاكدها اشبهت بالفريضة كذا في الحلية حاشية الحلبي منه

اى كما لايجوز ان يصرف فرض الى آخر الى ما عليه
من القضاء ومما يؤيده عدة اشياء الاول ما قالوا
ان السنة امرنا باحيائها وسبيلها الاحياء فكان
حقا علينا قال ابن الهمام ان معنى السنة كون النافلة
مواظبة عليها من النبى عليه الصلوة والسلام بعد
الفريضة المعينة او قبلها فاذا اوقع المصلى النافلة
فى ذلك المحل صدق عليه انه فعل انفعل المسمى سنة
انتهى قال فى الحمدية من فعل مثل ذلك فى وقته فقد
فعل ما سمى بالسنة انتهى ومن المؤيدات لتشبه السنن
الموقتة لما هو حق الغير حقيقة ما قالوا ان الاشتغال
بالقضاء انما يكون افضل واولى من الاشتغال بغير
السنن الموقتة وانما هى تصلى بنية النفل لا بنية
القضاء وسياتى بيانه فى الورق الرابع ومما يؤيد لهذا
التشبه ما فى العيون ان المراد من الصلوة فى قوله
تعالى والذين هم على صلواتهم يحافظون هى المفروضة

والنوافل

والنوافل الراتبة اى يداومون عليها برعاية اوقاتها
وباتمامها من غير سهو عنها والثانى ما قالوا ايضا ان
سنة الفجر تقضى عند فوتها مع الفرض قبل الزوال
وقال محمد رحمه الله احب الى ان يقضيها اذا فاتت
وحدها ايضا بعد طلوع الشمس قبل الزوال انتهى
والثالث ما قالوا ايضا ان التى قبل الظهر تقضى
فى الوقت اذا اخرت عن الظهر قال ابن العابدين
انه اداء حقيقة كما اذا اتى بالاربع قبل الظهر واما
اذا اتى بها بعده فهى قضاء اذ لا شك انه ليس
وقتها وان كان وقت الظهر انتهى والرابع اطلاقهم
على السنة وتسميتهم لها بالموقتة حيث قالوا انها
السنن الموقتة قال فى الحلية انما ذكر المص ما هو
موقت منها مؤكدا او مستحبا والمراد به ما له وقت
معين تفوت سنيته بفوته انتهى والشئ
الخامس ما قالوا ان الفرضية اذا لم تتم بان نقص ما شرع

فى تلك الفريضة من سننها دون من فرائضها وواجبتها
وهو غير خفى المطلوبة فيها انحمل بالتطوع الموقت
للحديث الصحيح صلوة لم يتمها زيد عليها من السبحه
حتى تتم والشئ السادس ما قالوا ايضا شرعت
البعدية بجبر النقصان والقبلية شرعت لقطع
طمع الشيطان ولا يخفى ان جميع ما ذكرنا مما قالوا مما يؤيد
ان يكون السنن كلها قبلية او بعدية من قبيل المشروع
فى وقت معين فيكون من قبيل حق الغير كعصر اليوم
بالنسبة الى ظهره مثلا وخامسها من تلك القرائن قولهم
السنة لا يجوز التسليم على رأس الركعتين فى قضاء الظهر ولا
يجوز فى النفل انتهى فلو كان ما صرف الى قضاء الظهر
سنة الظهر اليومى لما قالوا ويجوز فى النفل ان لا
يجوز فى هذه السنة ايضا التسليم على رأس
الركعتين وسادسها ما قالوا ان الرواتب مطلقا
بعدية او قبلية من جملة ما شرعت لتكميل الدين

ومن المؤيدات للشبه بين الفرائض وسننها ما قالوا ان السنن بعضها جعل مكملا وجابرا للفرائض التى هى حق الله حقيقة حيث قالوا ان البعدية شرعت لجبر النقصان كما سبق تفصيله ومكمل الشئ فى قوة جزئه فيكون السنة فى قوة ما هو حق الغير فكيف يصرف السنة الوقتية الى ما عليه التى هى حق ذلك الوقت من القضا الذى هو هو حق وقت آخر اصلا منه

واعلامه

واعلامه وترك قوم لها مستوجب اللوم والعتاب
وترك اهل بلدة مع الاصرار استخفاف بالدين
العياذ بالله ومن البين ان الصرف المذكور لا
يحصل الا بترك السنن الموقتة على تقدير ان
يكون النفل عبارة عن السنن الموقتة كما هو مدعى
الاخوان وسابعها وقوع الاجماع على وجوب قضاء
الوتر مطلقا فرضا او واجبا او سنة ومع
هذا لو جعل النفل هنا عبارة عن السنة لزم على
تقدير ان يكون الوتر فرضا او واجبا ان لا يقضى
المغرب اصلا وهو باطل قطعا وعلى تقدير ان
يكون سنة مثلية للمغرب لزم صرف الوتر
الى قضاء المغرب فيجب عليه قضاء هذا الوتر لوقوع الاجماع
على وجوب قضاء صلوة الوتر كما مر فيلزم صرف
الوتر الثانى الى قضاء هذا الوتر وهكذا فيلزم
التسلسل فلا يكون الوتر اداء اصلا وهو خطر عظيم

قوله لا يقضى المغرب لعدم مثله من النوافل التى ليست حق الغير منه

قوله النفل عبارة اى النفل الواقع فى قول ابن ملك لان النفل شرع منه

قال عليه السلام ان الله امركم بصلوة هى خير لكم
من حمر النعم وهى الوتر الحديث النعم بفتحتين الابل
الذى وبره احمر وهذا كناية عن ان هذه الصلوة
خير من الدنيا كلها لانها زخيرة الاخرة التى هى
خير وابقى كذا فى العلى القارى وثانيها انه لو سلم
ان المراد من النفل هنا ما هو الاعم من السنة لزم
المساغ الى ترك الرواتب مطلقا اذ قد عرفت
ان الصرف المذكور انما يحصل بترك السنة اذ
لا يجوز الجمع بين السنة والقضاء فى النية بتحريمة
واحدة وهذا المساغ تخالف بالبداهة لما فى كتب
الفروع ومن الاصول انا لا نكلف بالعمل بما فى الاصول
اذا خالف لما فى الفروع بل انما نكلف بالعمل بما فى الفروع
غاية ما فى الباب انه ليس فيما قاله ابن الملك اشارة
الى الامر بصرف السنن الموقتة الى القضاء فضلا
عن الصراحة وان فهم كذا فى الوهلة الاولى عفى الله

قوله لزم المساغ فيؤدى لعدم وجود بعض النقصان فى الفريضة من سننها المطلوبة فيها الترك التتميم حينئذ ولا عيب
قوله قال فى دوح البيان قال الشاعر ولم ار فى عيوب الناس شيئا كنقص القادرين على التمام منه

عنا

عنا الخطا فى الآخرة والاولى وفى فوائد الفتاوى الاولى
ان يوصى باسقاط صلوة عمره بعد البلوغ وان صلاها
بغير ترك لاحتمال الفساد او النقصان فى اركانها انتهى
اعلم ان من خصائص النبى عليه الصلوة والسلام
ان يكون النافلة محسوبة من الفريضة لا لقيامها
مقام ما فاته من الفريضة ولا لجبر ما نقص فى
الفريضة من سننه بل لمحض رفع الدرجات و
فى ابن العابدين وظاهر كلام الغزالى الاحتساب
مطلقا وجرى عليه ابن العزلى وغيره لحديث احمد
الظاهر فى ذلك اه من تحفة ابن حجر ملخصا وذكر
نحوه فى الضياء عن السراج وسيذكر فى الباب
الاتى انها فى حق النبى عليه الصلوة والسلام لزيادة
الدرجات انتهى يعنى لا للقيام ولا للجبر كما ان من
خصائصه عليه الصلوة والسلام ان النفل
قاعدا مع القدرة على القيام كالنفل قائما وفى ابن

العابدين اما النبى عليه السلام فمن خصائصه
ان نافلته قاعدا مع القدرة على القيام كنافلته
قائما ففى صحيح مسلم عن عبد الله ابن عمرو قلت يا رسول
الله انك قلت صلوة الرجل قاعدا على نصف
الصلوة قائما وانت تصلى قاعدا قال اجل ولكنى
لست كاحد منكم انتهى بخلاف الحكم فى حقنا فان
لنفلنا قاعدا نصفا من اجر النفل قائما قال
ابن العابدين ويويده ما فى البخارى من صلى قائما
فهو افضل ومن صلى قاعدا فله نصف اجر القائم
الحديث انتهى وكذا ان نفلنا كان محسوبا من الفريضة
لا لرفع الدرجات بل لقيامه مقام ما فاتنا اذا نوينا
بذلك النفل قضاء تلك الفائتة والا وكان ذلك
النفل سنة موقتة كان ذلك النفل لجبر ما نقص
فى الفريضة من سننها المطلوبة فيها كما فى السنة
البعدية لا لرفع الدرجات ايضا او كان لقطع طمع

الشيطان

١٧

الشيطان كما فى السنة القبلية لا للفضيلة ايضا
الورق الثالث هكذا ومن لم يدر انه بقى عليه شئ
من الفوائت اولا الافضل ان يقرأ فى سنة الظهر و
العشى والعصر والعشاء فى الاربع الفاتحة والسورة بنية الفرض
لا بنية السنة كذا قاله قرق اغاجى فى شرحه على
خاتمة اصول الفقه للخادمى رحمها الله تعالى وقال
الامام الازميرى لان القضاء لا يحصل بالسنة بخلاف
العكس قيل الاظهر ان يقول فى نية الظهر بدل فى
سنة الظهر كما وقع فى بعض النسخ اقول لا يخفى
فساده على من تأمل سوق كلامه انتهى هذا
الورق الثالث فنقول فى هذا المقام بعون الملك
العلام ان هنا ثلاثة ابواب الباب الاول انا رجعنا
الى كتاب مطبوع لقرق اغاجى وجدنا كذا فى درون
المصدر ما قاله وفى هامشه اى خارج المصدر
ما قاله الازميرى ولكن لا نطلع فيه على شئ شاف

قوله الا محلين بل ثلاث
محلات الثالث قول الازميرى
اقول لا يخفى فساده على من
تأمل سوق كلامه

وحبنا المرام الاخوان سوى تشويش الاذهان
اذ ليس فيه ما هو مظنة الشفاء الا محلين احدهما
قول الشارح فرق اغاجي في سنة الظهر والاخر
قول الازميري بخلاف العكس مع انه لا اشفاء فيهما
اصلا لمرامهم كما سنبين ان شاء الله في الباب
الا في الباب الثاني ان قوله الافضل وجه الافضلية
في هذه الصورة انه لا يقين لان يبقى عليه شئ
من الفوائت بل كان محتملا فيكون ما صلاه على هذه
الصفة نفلا من وجه فيكون قراءة الفاتحة والسورة
في الاربع افضل من الاقتصار على الركعتين فقط وفي
المضمرات لانها نوافل من وجه فلان يقرا الفاتحه
والسورة في اربع الفرض اولى من ان يدع في النفل انتهى
لان القراءة في الاخريين بعد الاوليين من الفرض
مشروعة من غير تقدير والاقتصار على الفاتحة
في الاخريين مسنون لا واجب فلذا لو ضم في الاخريين

السورة

قوله وكله او في بعضه
اي في جميع ركعات النفل او في

السورة الى الفاتحة ساهيا لا يجب عليه سجدتا
السهو في ظاهر الروايات عند ابي حنيفه ومحمد
رحمهما الله تعالى واما ترك القراءة في النفل في
كله او في بعضه فغير مشروع اصلا فانها فرض
في جميع ركعات النفل فلا بد من ضم السورة في جميع
ركعاته فيكون اتيان السورة بعد الفاتحة في اربع
الفرض افضل من تركها في النفل احترازا عن الوقوع
في غير المشروع وقوله في الاربع متعلق بيقرا اي
في جميع ركعات الظهر والعصر والعشاء وقوله
الفاتحة مفعول به ليقرا وقوله بنية الفرض
لا بنية السنة الباء متعلق بيقرا على تضمين معنى
الصلوة بقرينة المقام اي حال كون المتردد مصليا
تلك الصلوة بنية الفرض لا بنية السنة ثم وجه
هذا التقييد ان قراءة الفاتحة والسورة معا
في اربع ركعات الرباعية لما كانت من خصائص

السنن والنوافل وقال هنا الافضل ان يقرأ في الاربع
الفاتحة والسورة كان يخطر في العقل احتمال ان يحصل
تلك الصلوة بنية السنة مع انها غير صحيحة لما
مر ان القضاء لكونه فرضا قويا لا يحصل بالسنة
الضعيفة ولان ما صلاه لا يحصل به الا ما نواه
وهو السنة لتعينها بالنية ولان بين الفرض
والنفل منافاة فلا يحصل احدهما بالاخر فلدفع
هذا الاحتمال الباطل قيد هذه المسئلة بقوله بنية
الفرض لا بنية السنة وبه ظهر فساد قول الازميري
لان القضاء لا يحصل بالسنة بخلاف العكس انتهى
لان مراده بحسب الظاهر من قوله بخلاف العكس بقرينة
اعتراضه على قول البعض الاظهر ان يقول في نية
الظهر بدل في سنة الظهر بقوله اقول لا يخفى
فساده على من تأمل سوق كلامه ان ينصرف
الى معنى يحصل السنة بالقضاء فلا يكون تاركا

قوله الاظهر مقول القول
اعتراضه على قول البعض مسلم

قوله اقول متعلق
باعتراضه مسلم

ان ينصرف فاعل لا يخفى

للسنة

للسنة في هذه الصورة وهو باطل لان الصلاة
لا تقع الا ما نواه فتقع من القضاء وحده ولان
بين القضاء والسنة منافاة فلا يحصل احدهما
بالاخر كما مر فلا يحصل السنة بالقضاء الا
ان يحمل العكس على اللغوي بمعنى يحصل القضاء بعكس
السنة وهو الفرض وهو صحيح بناء على ان القضا
فرض يحصل بنية الفرض الباب الثالث ان
المقصود الاصلي هنا بقرينة المقام وسوق
الكلام بيان ما هو الافضل لمن تردد في ان بقي عليه
شئ من الفوائت او لا حين اقام الرباعية منها
كالظهر والعصر والعشاء وهو ان يقرأ المتردد
في جميع ركعات الرباعية المذكورة الفاتحة والسورة
معا كما هو المنطوق مع بيان ان يجوز اقتصار القراءة
على الركعتين فقط في هذه الصورة كما هو المعنى المفهوم
واما بيان ان يجوز قضاء الفوائت بالسنن الموقتة

فهو خارج عن المقام والمرام بل لا اشارة اليه اصلا
لا منطوقا ولا مفهوما ولذا لم يذكر هنا حال غير الرباعية
من الثلاثية كالمغرب والثنائية كالفجر وبه ظهر ان
يكون المراد من الظهر في قوله في سنة الظهر هو
الظهر الفائتة المتردد فيها لا الظهر الوقتي يدل
عليه ما في المضمرات انه قال في الفتاوى الحجة واذا
كان الرجل لا يدرك انه ما بقي عليه شيء من الفوائت
اولم يبق لا الاحب الافضل ان يقرا في الاربع بنية الظهر
والعصر والعشاء الفاتحة والسورة انتهى وكذا
يدل عليه ما في شرح الملتقى للامام العلامة الوحدي
انه اذا كان الرجل لا يدرك انه بقي عليه شيء من الفوائت
اولم يبق الاحب والافضل ان يقرا في الاربع بنية
الظهر والعصر والعشاء الفاتحة والسورة من
متفرقات قضاء الفوائت من التاترخانية انتهى
وانما كان المراد من الظهر في سنة الظهر هو الظهر

قوله وقضاء الفائتة بسنتها ولو بنية الفرض منه

الفائت

الفائت ظهر فساد قوله في سنة الظهر فانه يفيد
ان الظهر الفائت يقتضي بسنته وقضاء الفائتة
بسنتها غير مقدور للعبد قال عليه الصلوة
والسلام ليس من يوم يأتي على ابن آدم الا ينادي
فيه يا ابن ادم انا خلق جديد وانا فيما تعمل عليك
غدا شهيد فاعمل في خيرا اشهد لك به غدا
فاني لو قد مضيت لم ترني ابدا ويقول الليل مثل
ذلك ولذا قيل المواقيت لا تشترى باليواقيت
ولكن اليواقيت تشترى بالمواقيت بل قوله
في سنة الظهر تصحيف وتغيير قال الامام العلامة
الوحدي في شرحه على الملتقى قلت وفي نقل المجتبى
تصحيف وتحريف حيث قال نقلا عن التاترخانية
واذا لم يدر الرجل انه بقي عليه شيء من الفوائت
ام لا الافضل ان يقرا في سنة الظهر والعصر والعشاء
في الاربع الفاتحة والسورة انتهى ولا خفاء انه نقله

قوله مطلقا اي سواء وقع فيها الشك والتردد اولا منه

الامام قرق اغاجي هنا بعينه ما نقله الاشباه حيث
قال ايضا في سنة الظهر بدل في نية الظهر وبه
ظهر عند اهل السوق فساد قول الازميري اقول
لا يخفى فساده على من تامل سوق كلامه كما يظهر
به صحة ما قيل الاظهر ان يقول في نية الظهر بدله
في سنة الظهر كما وقع في بعض النسخ فان بقي عليه
في الواقع شئ من الفوائت فالاضير حينئذ في ضم
السورة في الاربع لمشروعية القراءة في اربع الفرض
وان لم يبق عليه شئ منها فالقراءة في الاربع واجبة
لكونه حينئذ من النوافل وفي شرح المنية وينبغي ان
يقرأ السورة مع الفاتحة في الاربع التي صلى بنية اخر
ظهر ان لم يكن عليه قضاء فان وقع فرضا فالسورة
لا تضر وان وقع نفلا فقراءة السورة واجبة ثم نقول
الاسلم هنا ان يقول الشارح قرق اغاجي في الظهر
بدون السنة ولا النية لانهما حشو بين الا ان الاول

مفسد

مفسد والثاني غير مفسد اذا عرفت هذا فاعلم
ان معنى هذا الورق ان من تردد في ان يبقى عليه
شئ من الفوائت ام لا واراد اتيان ذلك الشئ
فالافضل ان يقرأ في الظهر والعصر والعشاء الفاتحة
والسورة معا في اربع ركعاتها ويصليها بنية الفرض
لا بنية السنة وقد علم يقينا من هذا التحقيق
ان لا يكون في هذا الورق الثالث دلالة على
جواز ان ينصرف السنن الموقتة الى قضاء
الفوائت مطلقا فضلا عن الدلالة على جواز ان
يحصل القضاء والسنة معا كما ظنوا الورق الرابع
هكذا وفي المجلس الارشادية وان كثر القضاء و
الفوائت يصلي بسنة العصر وما قبل العشاء بنية
القضاء ومن عليه قضاء الفرائض اذا اراد صلوة
الضحى والتهجد والاوابين يصلي كلا منها بنية القضاء
لعل الله يوجر اجرين اجر القضاء واجر الضحى واجر

التهجد والاوابين وهكذا سائرها وهذا مأخوذ
من حديث الاربعين للبركوى ومن شرحه ملخصا
انتهى هذا الورق الرابع فنذكر معتصما بحبل التوفيق
ما فى الارشادية لاظهار ما هو المشروع لنا فى اجر العمل
وما هو العاصم لنا عن الوقوع فى ترك الاولى فى العمل
فى المقالتين المقالة الاولى قد روى ان الامام العلامة
البركوى قد جمع اربعين حديثا من الاحاديث الصحيحة
النبوية ثم شرح منها سبعة احاديث مرتبة
على الاصول الثمانية فبقى ما بقى منها الى زمان الامام
العلامة محمد الاقكرمانى فالتمس منه بعض الاخوان
من الطالبين المخلصين شرح ما بقى منها فشرع لاجابة
لهم ما بقى منها على وفق شرح العلامة البركوى
بالاصول الثمانية فيسر له الله اختتام شرحه
هذا ولكن رجعنا الى رسالة حديث الاربعين
للبركوى وشرحه له وشرح الاقكرمانى فطالعناهما

الى المتن

٢٢

الى المتن والشرح ولم نجد فيهما شيئا مماثلا لما قاله
الارشادية اصلا لا منطوقا ولا مفهوما مع ان ورع
الامام البركوى وتقواه مسلم ومتواتر عند العوام
والخواص بل يحافظ على رعاية آداب الشريعة ودقائق
التقوى الى ترك المستحبات التى هى من مكملات
التقوى الورع وفان خير الورع هو الصفوة الزاد
هو التقوى قال عليه السلام لا يبلغ العبد ان يكون
من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذرا مما بأس
به فلعل هذا من غزويات الزمان اللهم احفظنا من
شر الزمان فى كل ساعة وآن المقالة الثانية ان
قوله وان كثر القضاء والفوائت يصلى سنة العصر
وما قبل العشاء بنية القضاء صريح فى انه يترك المستحبات
ويشتغل بدلها بقضاء الفوائت اذا كثر القضاء فى الذمة
مع ان هذه المستحبات من السنن المعروفة التى تركها
غير اولى عند عامة الفقهاء لما فى الحلبى ان الاشتغال

قال عليه السلام لا يبلغ
العبد ان يكون من المتقين
حتى يدع ما لا بأس به
حذرا مما بأس به مهـ

بقضاء الفوائت اولى واهم من النوافل الا السنن
المعروفة وصلوة الضحى والتسبيح والصلوة التى
رويت فيها الاخبار فتلك تصلى بنية النفل وغيرها
بنية القضاء كذا فى فتاوى الحجة انتهى يعنى ان
الاشتغال بالقضاء اولى واهم من الاشتغال
بما سوى هذه المستثنيات من النوافل فان هذه
المستثنيات تصلى بنية النفل وغيرها بنية
القضاء وقال ابن العابدين وفى المضمرات الاشتغال
بقضاء الفوائت اولى واهم من النوافل الا السنن
المفروضة وصلواة الضحى وصلوة التسبيح و
والصلوة التى رويت فيها الاخبار اى كتحية المسجد
والاربع قبل العصر والست بعد المغرب انتهى وفى
المضمرات ايضا فتلك تصلى بنية النفل وغيرها
بنية القضاء انتهى والحاصل ان الاولى ان لايترك
المؤكدات والمستحبات للقضاء بل يؤدى كل منها

قوله فان هذه المستثنيات اى فان الاولى فى هذه المستثنيات ان تصلى الخ منه

على حدة

على حدة مادام قادرا على الاتيان ولعل المانع عنه
ليس الا اغوا الشيطان واتباع الهوى والسلام على
من اتبع الهدى فعلى العاقل ان لايخرج عن قلبه عداوة
النفس الامارة والشيطان انعاده للانسان المؤمن
ويحترز عن الاتباع لهما وقد علم من الورق الثالث
ان هذه المستحبات من السنن الموقتة فتكون
مما هو حق الوقت المخصوص فلا يجوز صرفها الى
القضاء كما لايخفى عن من خاف من المولى اعلم ان ما يقضى
من الصلوات الفريضة الفائتة واجب بالكتاب
والسنة والاجماع وكذا ان قضائه واجب ايضا بها
بالاتفاق بين المذاهب الاربعة فلا فرق بين القضاء
وبين النفل المذكور الذى هو غير المستثنيات الا بالوجوب
واللزوم لا بالاولوية والاهمية فى تقديم الاشتغال
بالقضاء على الاشتغال بالنفل المذكور بل الاشتغال
بفرض كفاية لم يتعين عليه قال الامام على القارى

قوله يصرف وقت النفل لا يخفى ان المراد هنا من النفل ما عدا المستثنيات فى الكبرى الفقهية

فی شرحه علی مشکاة المصابیح فی بحث التوبة
وقال ابن حجر ثم ان کان علیه حق کقضاء صلوة
فلا یتسامح بصرف وقت فی نفل وفرض کفایة
لم یتعین علیه لان الخروج من الفسق مقوف
علی الخروج من ذلک فمن تنفل مثلا کان باقیا
فی الفسق مع قدرته علی الخروج منه والبقاء فیه مع
ذلک فسق کما هو واضح قلت کما ید ل علیه قوله
ومن لم یتب فاولئک هم الظالمون قال ویتسامح
فی صرف الوقت الی کسب ما یقوم بموته ومون
ما تلزم مؤنهم لان ذلک ضروری لا فی ازید من
ذلک هذا تفصیل حسن من رضی الله عنه
وکنت اعتقد بمضمونه ولم ار من صرح بخلاف
ذلک انتهی قالوا ان الاصح ان قضاء الصلوة علی
الفور الا لعذر کالسعی لحوایجه الاصلیة
لنفسه وعیاله قال ابن العابدین فیسعی

ویقضی

ویقضی ما قدر علیه بعد فراغه ثم وثم الی ان
تتم انتهی فالعبد المکلف الذی علیه الفوائت
مطالب بقضائها ما دام حیا وقادرا علیه فلعل
مرادهم هنا بالاولویة والاهمیة معنی الوجوب
کما یکون مرادهم بکلمة ینبغی فی کثیر من عباداتهم
معنی یجب وکذا ان قوله ومن علیه قضاء
الفوائت الی قوله یوجر اجرین لیس بسالم عن
المحذور لان الصلوة التی اقیمت بنیة القضاء لا یترتب
علیها الا اجر ذلک القضاء لتعینه بالنیة ولا
یترتب علی تلک الصلوة اجر غیر القضاء کالضحی
مثلا لخلوه عن النیة فلا تقع تلک الصلوة الا
ما نواه لقوله علیه السلام ولکل امرئ ما نوی
فلا یترتب الاجر الا علی القضاء فلا اجر فی تلک الصلوة
لغیر القضاء من الضحی والتهجد والاوابین ولذا
قالوا واما النیة فلیست بشرط فی الوضوء و

والفسق عندنا فلا فرق بين كونهما عن قصد
اولا عن قصد الا انه اذا لم ينو لا يحصل له ثواب
انتهى ولان جميع العلماء اتفقوا على ان حديث انما
الاعمال بالنيات غير محمول على ظاهر حقيقته بل
محمول على المجاز اى الاعمال انما يحسب ويعتد من الاعمال
فيترتب عليها الاحكام الاخروية من الثواب
والعقاب اذا كانت بنية لا مطلقا قال عليه
السلام كم من عمل يتصور بصورة اعمال الدنيا
ثم يصير بحسن النية من اعمال الاخرة الحديث
مثل الاكل والشرب والنوم بنية القوام والقيام
للطاعة كذا فى هامش الحلية على الحلبى ولانه
وقع الاجماع على ان لا ثواب ولا عقاب الا بنية
وقصد قال السيد على زاده فى شرح الشرعة
قال عليه السلام لا اجر لمن لا نية له وقال
عليه السلام لا يقبل الله قولا ولا عملا الا

بالنية

بالنية انتهى والحاصل انه لا نية فى هذه الصلوة
للضحى مثلا فلا تحسب تلك الصلوة بالنظر الى الضحى من
الاعمال فلا يترتب عليها الاجر من حيث انها ضحى
لان ترتب الاجر على العمل انما بالشرع لا بالعقل
وفى روح البيان وترتب اجور الاعمال والاذكار
موقوف على الوحى والالهام لا قدم فيه لتحمين
العقول انتهى نعم ان للقضاء فى تلك الصورة اجرا
مضاعفا من امثاله قال الله تعالى من جاء بالحسنة
فله عشر امثالها وايضا اذا كان المنويات من جنس
النفل يترتب عليهما ثواب قال فى جامع الفتاوى
رجل صلى سنة الظهر اربعا ونوى سنة الظهر
وصلوة التسبيح فانه يكون اتيا بصلوة السنة
وينال ثواب التسبيحات انتهى ولا يخفى ان هذا الوجه
الرابع لا يفيد مطلوب الاخوان بوجه من الوجوه
وهو حصول القضاء والسنة الموقتة معا بنية

قوله لعدم الاحتراز اى الشرعية

القضاء في سنن الفرائض الموقتة بل انما يفيد
انه من عليه القضا يشتغل بالقضا بدلا
الاشتغال بالمستحبات فلا يلزمه منه الا ترك
المستحبات وهو غير مكروه اصلا لا تحريما
ولا تنزيها ولذا وقع في بعض الاحيان من
النبي عليه السلام ترك بعض المستحبات فان
الكراهة حكم شرعي من الاحكام الشرعية
فلا بد لها من دليل خاص ولا دليل هنا غاية
ما في الباب ان ترك المستحبات غير اولى ولعل
مراد الفقهاء من هذا ليس على الاطلاق بل ان
كان مع الاصرار على تركها كما لا يخفى لابهامه
لعدم الاحترام وفي روح البيان قال ارباب
المعاملات ومن ابتلى بترك الادب وقع في ترك
السنن ومن ابتلى بترك السنن وقع في ترك
الفريضة ومن ابتلى بترك الفريضة وقع

في استحقار الشريعة ومن ابتلى بذلك وقع في
الكفر نعوذ بالله فعلى المؤمن ان لا يفتح باب المعصية
على نفسه خوفا مما يؤدي اليه انتهى وفقنا
الله واياكم برعاية سنة نبينا وادابه وباقتفاء
اثار اله واصحابه اذا عرفت ما ذكرنا كله على سبيل
الانصاف فاعلم ان كل فرض اداء كان او قضاء
انما يصلى بنية الفرض وكل سنة مؤكدة كانت
او غير مؤكدة انما تصلى بنية السنة والنفل ولا
يصلى كل من الفرض والسنة بنية الاخر ولا يجمعان
معا ايضا في نية واحدة ولا في نيتين في صلوة واحدة
لان بينهما مخالفة ظاهرة وصفا وكما وكيفا الاول
من حيث الفرضية والسنية وهو جار بين كل فرض
وسنته والثاني بين المغرب وسنته وبين الظهر
والعشاء وسنتهما الاخيرة والثالث بين العصر
وسنته وبين الظهر والعشاء وسنتهما الاولى

فان القراءة فرض في جميع ركعات السنن بخلاف الفرض
فانها ليست بفرض في جميع ركعات الرباعية من الفرض
وان كانت مشروعة عند الامامين كما عرفت واما
المخالفة بين الفجر وسنته فباستحباب مقدار معين
من القراءة في الفجر دون سنته بخلاف ضم السورة او
او الايات الى الفاتحة فانهما متحدان فيه فان هذا
فرض فيهما اي الفجر وسنته تفصيله في المطولات واعلم
ان السنة المؤكدة من بين السنن المعروفة التي
للفرائض في الاوقات الخمس لا تترك لاجل قضاء الفوائت
بل لابد ان يصلي كلا من السنة المؤكدة والقضاء على
حدة بنية مستقلة بل يسن قضاء الرواتب قال
في كتاب رحمة الامة في اختلاف الائمة ومن فاته
شيء من السنن الرواتب سن قضاؤه ولو
في اوقات الكراهة كالفرائض وهو القول المرجح
من قول الشافعي وهو احدى الروايتين منه وقال

مالك

قوله فباستحباب هو هنا
بمعنى السنة كذا في كتب الفقهية
منه

مالك لا يقضي وهو قول الشافعي وقال ابو حنيفه
رحمه الله تقضى مع الفرائض اذا فاتت هذا الكتاب
مخطوط في كتبخانه جورم والمراد بسنية قضاء
الرواتب انها اذا قضيت كانت نوافل مستحبة وفي
در المختار فان قضاها اي التراويح كانت نفلا
مستحبا وليس بتراويح كسنة المغرب والعشاء قال
رد المحتار هنا لان القضاء من خواص الفرض
وسنة الفجر بشرطها انتهى واما غير المؤكدة من
بينها فقد يجوز تركها لاجل القضاء من غير
اصرار على تركها فانه غير اولى واما سائر النوافل
فيجب على من عليه الفوائت ان لا يشتغل بها بل بقضاء
الفوائت الواجبة في ذمته بدل تلك النوافل
بحسب الطاقة والقدرة لان العاقل ينبغي له ان لا
يضيع ما انعم الله عليه في هذه الحيوة الدنيا من
الصحة والوسعة وان لا يجعل ما احسن الله اليه

قوله ومنها اي من
فوائد الكتب منه

فيها من الفراغة والطاقة والقدرة فرصة وغنيمة
لما يجبه نفسه مما يضره فى الدار الاخرة فان ذلك
من الاسباب البادية الى الهلاك قال عليه السلام
نعمتان مغبون فيهما كثير من الناس اى الصحة والعافية
والفراغ والسعة بل يشتغل بالواجبات اداء وقضاء
وبالسنن المؤكدات وان لم يكن عليه قضاء فالافضل
ان لا يشتغل بالنوافل السائرة كما هو احوال شيوخ
الزمان بل يشتغل بالكسب الحلال بل يجب فى هذا الزمان
فانه ذريعة الايمان من الفقر الذى هو اسود الوجه
بين الاخوان بل فى الدارين قال عليه السلام لان يأخذ
احدكم حبله فيذهب فيأتى بحزمة حطب على ظهره
اى يمنع ويدفع الاحتياج عن نفسه بامر مباح مثل
ذلك فيكف بها وجهه خير له من ان يسأل الناس
اشياءهم اعطوا او منعوه قال السلف المال سلاح
المؤمن هيئ للفقر الذى يهلك دينه وكانوا يقولون

قوله كالصلوة بعد المغرب اى صلوة الاوابين دون سنة المؤكدة منه

قوله فيترك الفرائض اى يترك قضاء الفرائض الفائتة

قوله بحقوق الواجبات كالصلوة والزكوة والاضاحية والايمان ونحوها منه

قال اسمعيل حقى فاما اتباع الهوى فيصد عن الحق منه

اتجروا

٢٨

اتجروا واكتسبوا فانكم فى زمان اذا احتاج احدكم
كان اول ما يأكل دينه وربما رأوا رجلا فى جنازة
فقالوا له اذهب الى دكانك قال الامام وقد رغب
الله فى حفظ المال فى اية المداينة حيث امر بالكتابة
والشهادات والرهن والعقل ايضا يؤيد ذلك
لان الانسان ما لم يكن فارغ البال لا يمكنه القيام بتحصيل
الدنيا والاخرة ولا يكون فارغ البال الا بواسطة
المال لانه به يتمكن من جلب المنافع ودفع المطالب
فمن اراد الدنيا بهذا الغرض كانت الدنيا فى حقه من
اعظم الاسباب المعينة على اكتساب سعادة الاخرة
ومن ارادها لنفسها وعينها كانت من اعظم المعوقات
عن كسب السعادة الاخرة فخير المال ما كان متاع البلاغ
الى الاخرة ولا ينبغى للمرء ان يفرح فى المال الذى يبلغه
الى الاخرة والجنة والقربة وفى روح البيان عن ابن عباس
رضى الله عنهما كرم الدنيا الغنى وكرم الاخرة التقوى

فالعاقل لا ينسى احوال الاخرة بل يجعلها نصب عينيه
ويجتهد في تحصيل ازوادها ويصرف عمره مادام
حيا الى تحصيلها وهي الطاعات واما الاحمق فيكون
على الغفلة عن الاخرة وازوادها بل يصرف عمره
واوقاته الى تحصيل الدنيا وزخارفها فيجي له الموت
بغتة بلا توبة ايقظنا الله عن الغفلة ووفقنا
الى الطاعة والتوبة عن ابن عمر رضي الله عنه قال
قال عليه السلام كل السعادة طول العمر في طاعة
الله وعن ابي بكرة رضي الله عنه قال قال عليه
السلام خير الناس من طال عمره وحسن عمله و
شر الناس من طال وساء عمله كذا في الجامع الصغير
وفي روح البيان ومنها ان الكبب واسطة الامان
من الفقر الذي هو اسود الوجه في الدارين انتهى
وحديث الفقر فخري وبه يفتخر موضوع مذكور
في الموضوعات لعلي القاري انه صحيح ولو سلم فمعنى الفقر

انه عليه السلام لا يتصرف لنفسه في شيء بل انما
يقوم بالعبودية التامة واتخذ ربه وكيلا على اموره
جميعا فيتخلى عما سواه تعالى فباستجاب الفقر فخري
والمراد من الفقر هنا هو النيان والرجا في كل حال وآن
عند باب الملك المنان لا لاجل امر النبوة اذ من البين
ان كل عاقل كامل اذا يتصور نفسه من اوله الى اخره
مع لواحقه على وجه البصيرة يعلم ان نفسه من
ارباب الرجا والنيان والاحتياج في كل حال وآن الى فيض
بي نيان وهذا مما يباهى به ويفتخر اذ هذا نهاية
الحال ونتيجة الاعمال للعبدية قال نجم الدين الكبرى
ان الفقر ثلثة افتقار الى الله فقط لا غير وهذا
من الصفات المفتخرة بها ولذا افتخر به عليه السلام
وقال الفقر فخري افتقار الى الخالق والمخلوق اما
للاستراحة بالوسعة والسلطنة واما الدفع
الضرورة الاصلية بحيث يجاوز في عرض الحاجة

الحدود الشرعية للاعاشة بان رسخ في قلبه
ليلا ونهارا طلب المال ولو بالمذلة ويضيع حقوق
الله كلها من الاوامر والنواهي ولذا استعاذ
منه النبي عليه السلام فقال اعوذ بك من
الفقر وكاد الفقر ان يكون كفرا افتقار الى الخلق
لا غير وهو بسط اليد الى الغير بالحاح مع مذلة
في كل حال وهو مردود في الدنيا والعقبى ولذا
قال عليه السلام الفقر سواد الوجه في الدارين
وقال علي رضي الله عنه الفقير لا يحتاج الى الله
فكيف يحتاج الى غيره انتهى الله اعلم بالحقيقة المراد
من الفقير ما هو العاجز الضعيف يعني الصابر
الشاكر بحاله لا مطلق الفقير المراد من عدم احتياجه
الى الله تعالى عدم احتياجه الى السؤال عنه تعالى
اذ له علم يقين بكفاية علمه تعالى بحاله عن سؤاله
المراد من الغير هو العبد لا غير ولا شك ان العبد

مادام عبدا ليس الا فقيرا بالبداهة فلا يكون
الغير الا مثل الفقير في الفقيرية فالفقير لا
لا يقضي حاجة الاخر حتى يحتاج الى السؤال عنه
يدل على ما قلنا ما روي ان نمرود اذا القى ابراهيم عليه
السلام الى النار اتاه جبريل فقال الك حاجة
قال اما اليك فلا فقال جبريل لا بل الى الله
قال ابراهيم كفاني عن سؤالي علمه بحالي بخلاف
السعي للحوائج الاصلية فانه يقدم على القضاء ثم
يقضي ثم وثم الى ان تم كما سبق فاذا قدم على القضاء
فلان يقدم على النوافل السائرة اولى قال الشيخ
العلامة اسماعيل الحقي في اخر سورة الانعام وقد
اتفق اهل العلم على انه لا يبلغ حد الفرض واجب ولا سنة
راتبة ولا غير راتبة في الاجر والفضيلة ولا يبلغ
مرتبة الراتبة نفل في شيء من الاحكام وان
لم يتعين قدر اجرها فان السنن شرعت لتتميم

نقايص الفرائض والنوافل الغير الراتبة لتتميم
نقايص السنن الراتبة فلا ينوب نفل مناب
فرض يجب قضائه فقضاء لا يسقط بالنوافل
كما نزعم بعض العوام فيترك الفرائض ويرغب في النوافل
مما ورد كثرة الاجر عليه كالصلوة بعد المغرب نزعم
سقوط الفرائض بها وتنوب مناب القضاء وذلك
غير مشروع اصلا انتهى وفي فتاوى عبد الرحيم
زيد شهر رمضانك صوك جمعه سنده برادم
بركونلك نماز قلسه يتمش سنه نك قضايه
قالمش نمازي قضا ايتمش اولور ديوب بو اعتقاد
اوزره اولسه زيده نه لازم اولور الجواب
بونكله قضا ايتمش اولور شرعا قضا لازم كلمز
اعتقادنده ايسه تجديد ايمان ونكاح لازم اولور
لان هذا انكار لوجوب قضاء ما يجب قضائه
اذا الصلوات الخمس فريضة قطعية ادا وقضاءها

بمثل

وقضائها بمثل معقول والقضاء بالمثل المعقول يجب
بما يجب به الاداء ولا في ادائها مثل ذلك ولا في قضائها
كذلك كما تقرر في الاصول وحديث من قضى صلوة
يوم من الفرائض في آخر جمعة من رمضان كان ذلك
جابرا لكل صلوة فائتة في عمره الى سبعين سنة
باطل قطعا لانه مناقض للاجماع على ان شيئا من
العبادات لا يقوم مقام فائتة سنوات ثم لا عبرة
بنقل النهاية ولا بشراح الهداية فانهم ليسوا من المحدثين
ولا اسندوا الحديث الى احد من المخرجين اللهم الا
ان يؤول بتاويل غير مخالف للاجماع ككثرة الاجر وكونه
ذريعة الى العفو ان شاء الله تعالى كذا في موضوعات
على القاري وقال ايضا في موضع آخر من تفسير قال
بعض المشايخ من علامات اتباع الهوى المسارعة الى نوافل
الخيرات والتكاسل عن القيام بحقوق الواجبات وهذا
غالب في الخلق الا من عصمه الله الا ترى ان واحدا منهم يقوم

بالاوراد الكثيرة والنوافل العديدة الثقيلة ولا يقوم
بفرض واحد على وجهه اى على الوجه الذى هو حقه
بحسب الشرع قال الشيخ الشبلى يا من خلفه الاجل وقدامه
الامل والله لا ينجيك الا صدق العمل فعلى العاقل تحصير
راس المال ثم تحصيل الربح المترتب عليه وقال ايضا
فى موضع آخر من تفسيره وفى احكام المرهان المرتبة
السادسة مما يدعوا اليه الشيطان ابن ادم
ويوسوس له به ان يشغله بالعمل المفضول عما
هو افضل منه ليزيح عنه الفضيلة ويفوته ثواب
العمل الفاضل فيجره من الفاضل الى المفضول ومن
الافضل الى الفاضل ليتمكن من ان يجره من الفاضل الى
الشر وربما يجره من الفاضل الى الافضل الاشق
كمائة ركعة بالنسبة الى ركعتين ليصير ازدياد
المشقة سببا لحصول النفرة عن الطاعة بالكلية
وانما خلق الله ابليس ليتميز به الخبيث من الطيب

ويظهر

ويظهر الفرق بينهما فخلق الانبياء لتقتدى بهم السعداء
وخلق ابليس لتقتدى به الاشقياء انتهى اللهم
اجعلنا من السعداء واحشرنا فى زمرة الصلحاء
الحمد لله الموفق لتصحيح الاعمال والنيات والصلوة
على محمد صاحب البراهين والمعجزات

٢٣

الابيات

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله وصحبه اما بعد

فان العبد الفقير الى الله سبحانه وتعالى جعفر الآيوبي البسنوي اراد ان

يوضح بالنظم بالتركي ابيات تلخيص مفتاح العلوم فترجم ما وجد فيه من الابيات

مع قائلها اي مع اسامي الذين وجد اسماءهم في المتن المختصر والمطول وفي

متن العلوم وشروحها والله الموفق والمعين

في بيان الفصاحة والبلاغة — بحر الطويل — امرؤ القيس

وفرعٍ يزين المتن اسود فاحمٍ ... اثيث كقنو النخلة المتعثكل

غدائره مستشزرات الى العلى ... تضل العقاص في مثنى ومرسل

ترجمه: كور فره صجك ارقاسن زين ايدر اي يار

نه صقدر او زكيسي صالقملو ضرمه صالقمه وار

جفلري يوقروسنه مرتفع اولمش

قال العجاج: طوتاملري ايكي قاش زلف وصرقو غنده ازار

ازمان ابدت واضحا مفلجا ... اغر براقا وطرفا ابرجا

ومقلة وحاجبا مزججا ... وفاحما ومرسنا مسرجا

الحمد لله العلي الاجلل ... الواحد الفرد القديم الاول

انت مليك القوم واعدلي ... انت مليك الناس ربا فاقبلي

قال ابو الطيب في سيف الدولة ابي الحسن علي رضي عنهما

مبارك الاسم اغر اللقب ... كريم الجرشى شريف النسب

اسمي جسمي لقبي روشن لطيف

ذاتي كريم اصلي نسلي رضي شريف

وقبر حرب بمكان قفر ... وليس قرب قبر حرب قبر

سنيني ضربت جودي يرده برقدي روزكار

قال بو دركيم يوقدر انك قبري قرنبده مزار

قال ابو تمام في مدح ابي الغيث موسى بن ابراهيم

كريم متى امدحه امدحه والورى

معي واذا ما لمته لمته وحدي

ما لي

اأ ليس عجز القول من لو هجوته

اذا الهجاني عنه معروفه عندي

فيه تنافر الكلمات

قال الفرزدق

معي وَاِذَا مَا الْمَنِيَّةُ لَمَّتْهُ وَحْدِي

وَمَا مِثْلُهُ فِي النَّاسِ اِلَّا مُمَلَّكًا اَبُو اُمِّهِ حَيٌّ اَبُوهُ يُقَارِبُهُ

خلق ايجنده مثلي يوق الا بكر ملكر

نه مملكت كانه سنيك بابه سيدر بابه

وَتُسْعِدُنِي فِي غَمْرَةٍ بَعْدَ غَمْرَةٍ سَبُوحٌ لَهَا مِنْهَا عَلَيْهَا شَوَاهِدُ

غم شدتنده يوريجي ات قوش ايلر بني

انكجون انده اننه طنوع وار سعادتنه

حَمَامَةَ جَرْعَى حَوْمَةِ الْجَنْدَلِ اسْجَعِي فَاَنْتِ بِمَرْأًى مِنْ سُعَادَ وَمَسْمَعِ

قال عباس بن الاحنف

سَاَطْلُبُ بُعْدَ الدَّارِ عَنْكُمْ لِتَقْرُبُوا وَتَسْكُبُ عَيْنَايَ الدُّمُوعَ لِتَجْمُدَا

سزدن اوى ايراق دلرم اوله سيز يقين

يشلين دخي دوكرم كوزومن كيم طوكا طوره

قال جحل الباب الاول احوال اسناد الخبري بن فضلة

جَاءَ شَقِيقٌ عَارِضًا رُمْحَهُ اِنَّ بَنِي عَمِّكَ فِيهِمْ رِمَاحُ

ترجمه كلدى شقيق ارقرى قويوب سنكوسني

عمك

عمك اوغلانلرينده تحقيق رماح وار

قال الصلتان العبدي

اَشَابَ الصَّغِيرَ وَاَفْنَى الْكَبِيرَ كَرُّ الْغَدَاةِ وَمَرُّ الْعَشِيِّ

قوجاتدى كوجكني وجوكردى بيوكني

مكرر اولمسى يارينك اخشامك كجمسي

قال ابو النجم

قَدْ اَصْبَحَتْ اُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ اَصْنَعِ

مِنْ اَنْ رَاَتْ رَاْسِي كَرَاْسِ الْاَصْلَعِ يَا بِنْتَ عَمِّي لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي

مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزُعًا عَنْ قُنْزُعِ جَذْبُ اللَّيَالِي اَبْطِئِي اَوْ اَسْرِعِي

اَفْنَاهُ قِيلُ اللهِ لِلشَّمْسِ اطْلُعِي حَتَّى اِذَا وَارَاكِ اُفْقٌ فَارْجِعِي

قال ابن المعتزل

يُرِينَا صَفْحَتَيْ قَمَرٍ يَفُوقُ سَنَاهُمَا الْقَمَرَا

يَزِيدُكَ وَجْهُهُ حُسْنًا اِذَا مَا زِدْتَهُ نَظَرًا

الباب الثاني في احوال المسند اليه

قال لي كيف انت قلت عليل ... سهر دائم وحزن طويل

قال ابو نواس

ولقد نهزت مع الغواة بدلوهم ... واسمت سرح اللحظ حيث اساموا

وبلغت ما بلغ امرؤ بشبابه ... فاذا عصارة كل ذاك اثام

قال عبدة بن الطبيب من قصيدة يعظ فيها بنيه

ان الذين ترونهم اخوانكم ... يشفي غليل صدورهم ان تصرعوا

قول الفرزدق

ان الذي سمك السماء بنى لنا ... بيتا دعائمه اعز واطول

قول الرومي

كالشمس في البروج المؤبد ... على البرية لا نار على علم

هذا ابو الصقر فردا في محاسنه ... من نسل شيبان بين الضال والسلم

قال الفرزدق

اولئك آبائي فجئني بمثلهم ... اذا جمعتنا يا جرير المجامع

في كون المسند اليه موفا بالاضافة

قول

قول جعفر بن علبة الحارثي

هواي مع الركب اليمانين مصعد ... جنيب وجثماني بمكة موثق

قول ابي الصمط

له حاجب في كل امر يشينه ... وليس له عن طالب العرف حاجب

اذا كوكب الخرقاء لاح بسحرة ... سهيل اذاعت غزلها في القرائب

في وصف المسند اليه ... قول اوس بن حجر في مرثية فضالة بن كلدة

ايتها النفس اجملي جزعا ... ان الذي تحذرين قد وقعا

اودى فلا تنفع الاشاحة ... من امر لمن قد يحاول البدعا

ان الذي جمع السماحة والنجدة ... والبر والتقى جمعا

في اخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر ... لابن الدمينة

فبي قتل وشك البين يا ابنة ناتك ... ولا تحرميني نظرة من جمالك

وان ساءني ذكرك لي بمساءة ... فقد سرني اني خطرت ببالك

تعاللت كي أشجى وما بك علة   تريدين قتلي قد ظفرت بذلك

في الالتفات   لامرئ القيس

تطاول ليلك بالاثمد   ترجمه   ونام الخلي ولم ترقد

كيجه اوزاندي ساكه اثمدده

اويودي شاد اولاسن اويومدك

وبات وباتت له ليلة   ترجمه   كليلة ذي العائر الارمد

كيجه لدي واكه اولدي كيجه

كوزي اغريلك كيجه سي كبي

وذلك من نبأ جاءني   وخبرته عن أبي الأسود

اول سكا بو خبركلر ندر

كه خبر لندم انى اسوددن   لعلقمة بن عبدة

طحا بك قلب في الحسان طروب   بعيد الشباب عصر حان مشيب

يكلفني ليلى وقد شط وليها   وعادت عواد بيننا وخطوب

كوكلسن سكا دوشدي جمله كوكلجكلره عالمده

يكتلك صوكلجكنده توجلق بقلشدوغي دمده

بكا

بكا دل عرض ايدر ليلي به روز دردمي

كه كيجه چون امور وچون عوايق مانعدر

ومهمه مغبرة ارجاؤه   ترجمه   كأن لون ارضه سماؤه

توزلي اطرافي بر بيابانك   يرينك صانكه كوكدر رنكي

فلما ان جرى سمن عليها   كما طينت بالفدن السياعا

أمرت بها الرجال ليأخذوها   ونحن نظن ان لن تستطاعا

برسمو زلك اقمندي اوسته   كوزلكي صوايله صوادوغك كبي

الله اني بيوردك آرلره   صانرز بر قلمزان هيچ سرفرو

احوال المسند   قول ضابئ بن الحرث البرجمي

ومن يك أمسى بالمدينة رحله   فإني وقيار بها لغريب

كيجه كيم دونلر اولدي منزلده   بن وقيار شهره ايچره غريبم

بيت

نحن بما عندنا وانت بما   عندك راض والرأي مختلف

بز ندايله خاطرزده سن قنكده هم دخي

نيله خوش سن نعركشينك شهودكي باشقه در

قول الاعشى

ان محلا وان مرتحلا   وان في السفر اذ مضوا مهلا

دنیه ده تحقیق کچمك هم دخی کوچمك دورسا

يول اري اولانلرك المحق برمز الكلمنسه

قول خالد بن نهشل يرثي يزيد بن نهشل

ليبك يزيد ضارع لخصومة   ومختبط مما تطيح الطوائح

اغلانلسون نهشل اوغلو يزيد منه ذكر ايجي

قول طريق بن تميم   دعوى واصلا كي درندن هم مهلكري

او كلما وردت عكاظ قبيلة   بعثوا الي عريفهم يتوسموا

هر قچن اولنجه دكنكه عربان قبيلەسی

سوزن اكلر آدمى بكا ارسال قلدیلر

لا يالف الدرهم المضروب صرتنا   لكن يمر عليها وهو منطلق

سكه لنمش اقچه طورمز كيسه ده   لكن اوستندن كچه كيديجي در

الالمعي الذي يظن بك الظن   كان قد راى وقد سمعا

في تقديم المسند اليه   قول ابي العلاء

بان امر الاله واختلف الناس   فداع الى ضلال وهاد

والذي حارت البرية فيه   حيوان مستحدث من جماد

قول ابي الطيب

ما كل ما يتمنى المرء يدركه   تجري الرياح بما لا تشتهي السفن

زارت عليها للظلام رواق   ومن النجوم قلائد ونطاق

قول ابي النجم سبق في الاسناد الخبري

قد اصبحت ام الخيار تدعي   علي ذنبا كله لم اصنع

في تاخير المسند اليه   قول ابي الراوندي

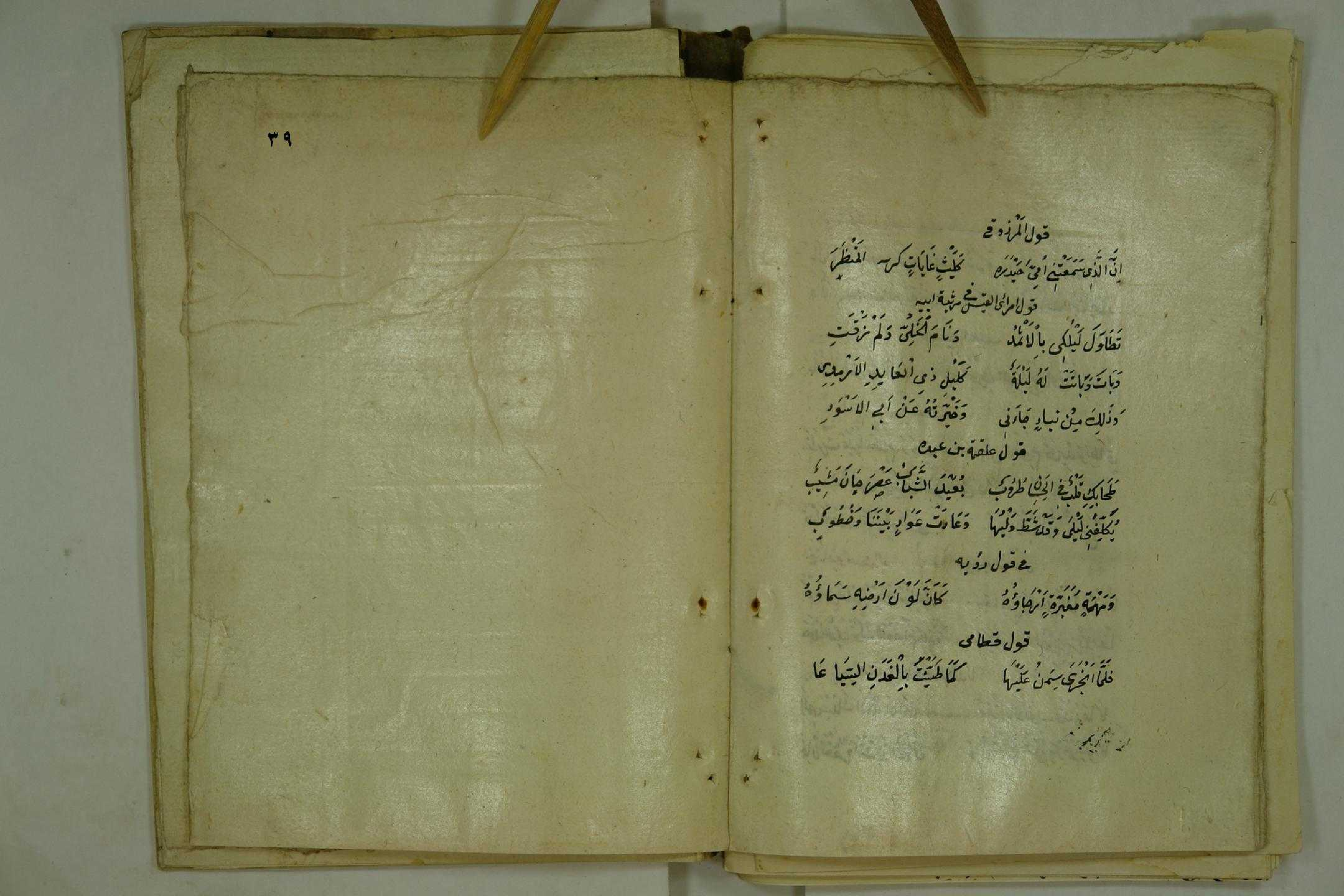
كم عاقل عاقل اعيت مذاهبه   وجاهل جاهل تلقاه مرزوقا

هذا الذي ترك الاوهام حائرة   وصير العالم النحرير زنديقا

كقوله طلبنا فائله ولم نجد فا

الهي عبدك العاصي اتاكا   مقرا بالذنوب وقد دعاكا

فان تغفر فانت لذاك اهل   وان تطرد فمن يرحم سواكا



قول المزرد في

انّ الذي سمّعتني امّي حيدره كليث غابات كره المنظره

قول امرئ القيس في مرثية ابيه

تطاول ليلك بالاثمد ونام الخلي ولم ترقد

وبات وباتت له ليلة كليلة ذي العائر الارمد

وذلك من نبإ جاءني وخبّرته عن ابي الاسود

قول علقمة بن عبدة

طحا بك قلب في الحسان طروب بعيد الشباب عصر حان مشيب

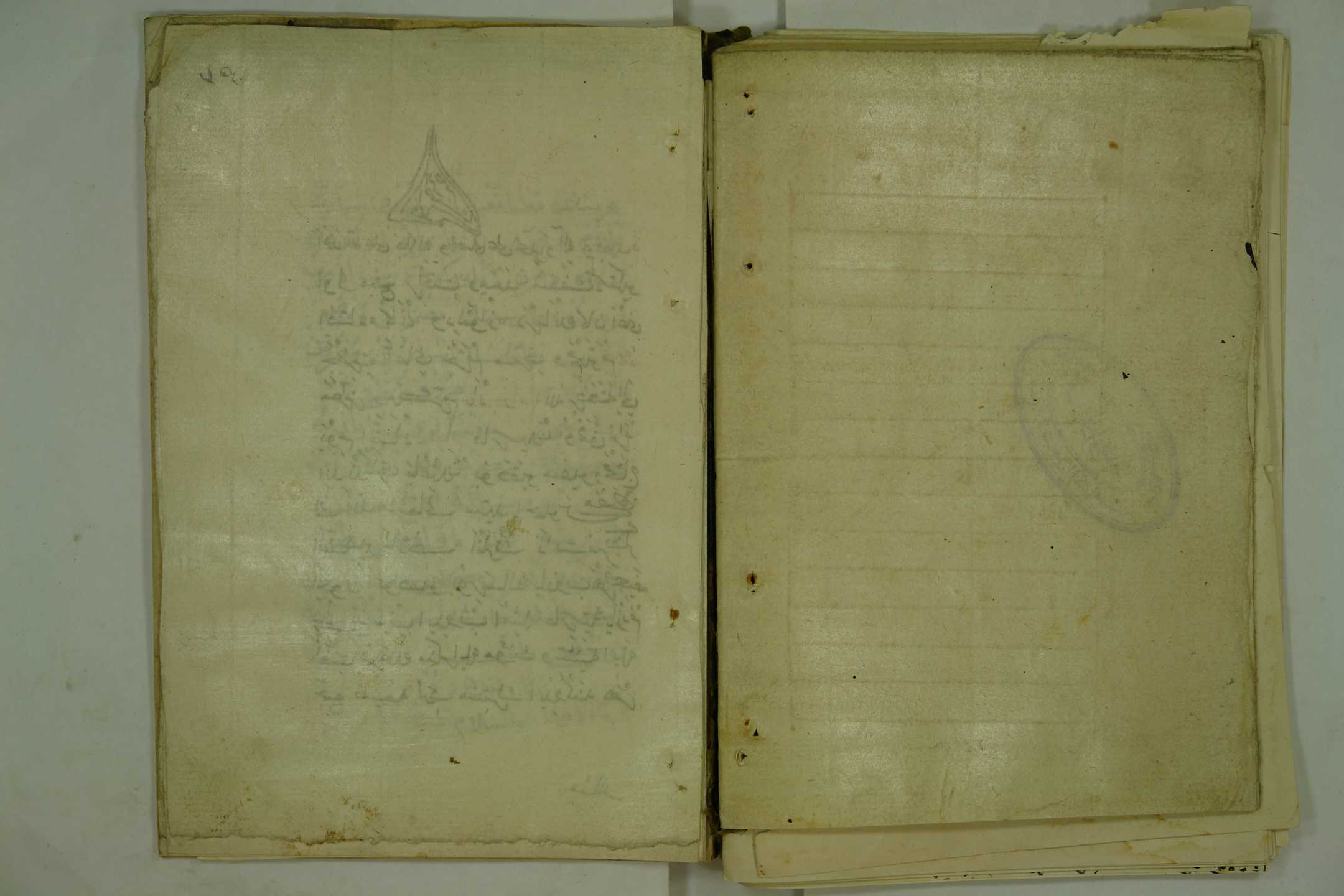
تكلفني ليلى وقد شط وليها وعادت عواد بيننا وخطوب

في قول رؤبه

ومهمه مغبرة ارجاؤه كأنّ لون ارضه سماؤه

قول قطامي

فلمّا ان جرى سمن عليها كما طيّنت بالفدن السياعا



بسم الله الرحمن الرحيم

احمد الله على جلاله واصلي على محمد وآله وبعده
اول منبع رأفت ومعدن شفقت دستگیر
افتاده گان ودلنوازه درماندگان اعنی
حضرت آغای خرم مشرف ومحترم
معزز ومکرم باد زاد الله رفعته الی
یوم التناد علم فارسیدن اوقمق مراد
ایتدکلری باعثدن بو حقیر فقیر ومحتاج
الی الله المتعالی سید احمدن مصطفی
الشهیر بالاولی انلرك ذات شریفلری
ایچون توکمشو بو رساله‌یی یازوب هر صحیفه
سنی تنصیف ایدوب امثلهٔ فارسیه یازدم
لغت فرسده مذکر ایله مؤنث وتثنیه ایله
جمع صیغه‌لری مشترك ایدوکنه هر

مثال

هر مثالك معنا تعبیر ایتمسندن اشارت
ایلدوم ودخی امثلهٔ تمام اولدقده
امثله وضع ایلدوکوم ترتیب اوزرینه
عربینك وفارسینك مضمراتن وموصو
لاتن واسماء اشاراتن وظروفن
یازدوم ودخی حروف تهجینك
وفارسی معنالری یازدم
وبو رساله‌یه مرغوبه دیو آد ویردم
ودخی بو رساله‌یی اوچ باب
اوزرینه قلدم اولکی باب
بیاننده در ایکنجی باب مضمرات
وموصولات واسماء اشارات وظروف بیاننده
اوچنجی باب حروف
بیاننده در
والسلام

الباب الاول في الامثلة

هذا امثلهٔ مختلفهٔ فارسیه

کَرْدْ	کُنَدْ
فعل ماضی	فعل مضارع
کَرْدَنْ	کُنَنْدَه
مصدر	اسم فاعل
کَرْدَه	نَکَرْد
اسم مفعول مفرد	جحد مطلق
هُنُوزْ نَکَرْدْ	نمی کُنَدْ
جحد مستغرق	نفی حالْ
نَکُنَدْ	هَرْ آینَه نَکُنَدْ
نفی استقبال	تاکید نفی استقبال
بکُنَدْ	میکُنَدْ
امر غائب	نهی غائب
کُنْ	امرْ حاضر

مکن

٤١

لسعا

نه بتون دنیا بنم اولسه غم کتمز ندن ادربو

برکوک دلده محبت کیم کرکمز یارایکی
عسکری ایلر پریشان اولسه کوسردارایکی

~~الرضاهیکل~~

ای عمر اوج پای ایدوب حق رزقکی ویرمش عیان
برسینی بی برسنی بدیر برنی ایله نهان
دوشمانه قلسون قودوسته محتاج اولمه کهیان
هب یوزه کولارا بوکونه دوستی در خلقی جهان

هذا شرح درية

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي احسن الاسما بالالفاظ والعبارات وزين
اذهاننا بالمعاني ونكات اللغات والصلوة على خير خلقه محمد
افضل البريات وعلى اله واصحابه المتبرئين عن الخطيات اما بعد
فيقول العبد الفقير الى رحمة ربه الغني القدير السيد محمد ابن ابي بكر
القيصري الحصاري سلمه في الدارين الرب الباري لما كان كتاب
مفاتيح الدرية مقبولة بين اولي الالباب ومرغوبة متداولة بين المعلمين
والطلاب ولم ارى ولم اسمع له شرحا يحصل مقصوداته ويكشف مشكلاته
اردت ان اجمع كلمات من الكتب الفارسية واللغات حتى يكون له
شرحا مختصرا يعين المبتدئين ويفيد المحصلين مع قلة البضاعة خصوصا
في هذه الصاعة وكثرة العوائق والهموم وسميته بالفوائد الحصارية في
في شرح مفاتيح الدرية ليكون تذكرة للحاضرين وهدية للغائبين
من الاحباب والاخوان ابتغاء لرضاء الله الرحيم الرحمن والجود
الكريم والمأمول من ارباب العرفان والمتوقع عن اصحاب العلم
والبيان اذا اطلعوا على ذلك مبني في السهو والنسيان ان يصلحوا

ويغمضوا

مالا ينبغي كذا في تفسير الخازني في الاول سورة الكهف ثم في تغيير
اسلوب السلف اشارة الى تنشيط قلوب الخلف وبان
يكون الحمد بغير لفظ الحمد وما يدل عليه اخلص الانسان
اي امتاز واكرم بالنطق الباء متعلق باخلص قبيل الباء داخل على
المقصور اعني الخاصة من قبيل يختص برحمته من يشاء والنطق
ما يتلفظ به الانسان قليلا كان او كثيرا وهو ما يمتاز به الانسان من سائر
الحيوانات والجمادات من عالم الجماد والعجماء ومن ايضا متعلق باخلص
قبيل العالم اسم لذوي العلم من الملائكة والثقلين وقال المتكلمون
اسم لكل موجود ما سوى الله يعلم به الخالق سواء كان من ذوي
العلم او لا سمي به لكونه علامة على وجود الصانع وهو في الاصل عَلَم
زيد الالف للاشباع وروي عن وهب بن منبه انه قال ان الله تعالى
خلق ثمانية عشر الف عالم والدنيا عالم منها وكذا في شرح التعليم
المتعلم ثم معنى الجماد بالفتح والسكون والمراد به غير ذوي الارواح
من الاشياء والمراد من العجماء ذوي الارواح من الدواب والوحوش
والطيور وفيه براعة الاستهلال اذ الرسالة مؤلفة لبيان احوال
الالفاظ الفارسي وفيه ايماء على اكرمية بني ادم واشرفية على سائر
المخلوقات كما قال الله تعالى ولقد كرمنا بني ادم الاية وفي تفسير

هذه

ويغضوا عن العيوب عيوبهم لاني مملوء بالالام والكدور
وعلى عوارف الدنيا والفتور واني لا اعد نفسي في هذه الميدان
ومعترف بقصور النظر وعدم الايقان وباهر التوفيق والتيسير وما
توفيقي الا بالله في كل عسير ويسير وفوضت امري الى الله تعالى وهو حسبي
ونعم الوكيل قال المص رحمه الله تعالى عليه بسم الله الرحمن الرحيم
تبركا واقتداء بالقران العظيم وامتثالا للحديث المشهور للنبي الكريم
سبحان الذي اعلم ان سبحان مصدر سبح بالتخفيف كما في القاموس
وسبح كمنع سبحانا وسبح تسبيحا وانه لا يستعمل الا بمعنى مصدر
التفعيل ولا يستعمل فعله المجرد ولا هو مع ذلك الفعل بمعنى التفعيل
ويقدر ناصبه لا اصله فعله المجرد وقال البيضاوي في سورة البقرة
في تفسير قوله تعالى سبحانك لا علم لنا الا ما علمتنا مصدر كغفران ولا يكاد
يستعمل الا مضافا منصوبا باضمار فعله كمعاذ الله كذا في حاشية سنان
افندي في سورة يونس وروى ابن الجزري عن النبي عليه السلام
انه سئل عن تفسير سبحان الله تنزيه الله تعالى عن كل شيء وقال
النحويون سبحان اسم علم للتسبيح يقال سبحت الله تسبيحا فالتسبيح
هو المصدر وتفسيره تنزيه الله في كل سوء ونقيصة واصله
في اللغة التباعد فمعنى سبحان الله تعالى بعده ونزاهته من كل

هذه الاية تفصيل يمنع ان يذكر فيه من اراد ان يطلع فليطالع ثم
حاصل المعنى اسبح وانزه الله الذي امتاز واشرف جنس الانسان
خصوصا نوع العلماء بسبب النطق سيما ذكر الله تعالى من سائر الموجودات
وحدا وهو مفعول مطلق من الفعل المحذوف تقديره حدث او احد
وكذا ما عطف عليه الله الذي علمه البيان الضمير المتصل مفعول اول
لعلم ومفعوله الثاني البيان وهو الكلام الفصيح الذي يعبر به عما
في الضمير مع تنزيل الفرقان الفرقان بالضم القران وكل ما فرق بين
الحق والباطل وقال البيضاوي الفرقان مصدر فرق بين الشيئين
اذا فصل بينهما سمي به القران لفصله بين الحق والباطل واسم
جنس للكتب السماوية من ارم العماء ولفظ من متعلق بالتنزيل
وارم بكسر الهمزة وفتح الراء مدينة بناها شداد بن عاد والمراد
منه مجرد الاقليم والعالم وهو من قبيل اضافة المشبه به الى المشبه
كلجين الماء وقوله العماء بالمد وهو السحاب الرقيق والمراد منه عالم
الازل وفي الحديث عن ابي رزين العقيلي انه قال قلت
يا رسول الله اين كان ربنا قبل ان يخلق خلقه قال عليه السلام
كان في عماء ما تحته هواء وما فوقه هواء وخلق عرشه على
الماء من المصابيح وقوله في عماء من قبيل المتشابهات ويمكن ان يقال

المراد منه الاول وهو المراد ههنا وكذا في حاشيته وفي شرح هذه
الحديث كلام كثير لابن الملك من اراد ان يطلع فليرجع اليه
وصلوة وهي في اللغة الدعاء والتعظيم تتنوع بالاضافة الى محالها
على ثلثة انواع تنوع الاجناس بالفصول فمنه ما قيل الصلوة
من الرحمة ومن الملائكة الاستغفار ومن المؤمنين الدعاء ثم نقلت
في عرف الشرع الى عبادة مخصوصة لتضمنها اياه المراد ههنا المعنى
اللغوي كذا في الساتح على من انجانا اي اخلصنا النجاة شدة النظر
وفي الحديث ردوا نجاه السائل باللقمة اي شدة نظره الى طعامكم
بلقمة تدفعونها اليه كما في الاختري من غيابات سجن الهوى الغيابات
بفتح الغين المعجمة الظلمة وقعر البئر ومنه قوله تعالى في غيابات الجب
وفي الحاشية الغيابات جمع غيابة واشتقاقه من الغيبة والمراد منه ههنا
الطرف السجن لغيبوبتها عن النظر السجن بالكسر حبس جانه
وزندان يجيء جمعه سجون الهوى بالقصر ميل القلب ومحبته الى
ما يشتهي ويجيء بمعنى السقوط وسلاما على من هدانا قيل
الهداية الدلالة على ما يوصل الى المط وقيل بل الدلالة الموصلة
الى المط وفيه تفصيل في حواشي التهذيب ثم المص لم يكتف
بالصلوة مع ان الاختصار مطلوب لامتثال قوله تعالى صلوا عليه
وسلموا

وسلموا تسليما او تلذذ بذكره الشريف كما قيل من احب شيئا
اكثر ذكره اي جنات عدن العدن البلد بابه وعدت الابل ا
لمكان كذا لزمته فلم تبرح ومنه جنات عدن اي جنات اقامة
لان الان اي يقيمون فيه الصيف والشتاء ومركز كل شيء كذا
في مختار الصحاح المشحونة بالنعماء المملوة بانواع النعمة كما قال الله تعالى
وفيها ما تشتهيه الانفس وتلذ الاعين ثم لم يظهر اسم الشريف لا
لكمال التعظيم او لمعلوميته اي من اتصف بهذه الصفات المحمودة
لا يكون الا محمدا صلى الله تعالى عليه وسلم وترضيته على من صاحبه ولو ساعة
الضمير المستتر في صاحبه راجع الى من الذي هو عبارة عن الصحابي و الضمير
المتصل المنصوب المحل راجع الى من الذي عبارة من النبي عليه السلام
وكذا في تبعه والصحابة في الاصل مصدر ثم يجعل اسما للاصحاب
له معنيان احدهما عرفي وهو يكون كثير الصحبة كما يقال خادمه لمن كان
اكثر الخدمة لا لمن يخدم يوما والثاني لغوي وهو من يكون صاحبا
ولو ساعة وسعيد بن المسيب اعتبر الاول ولم الا من صاحب
مع النبي عليه السلام سنة والباقون اعتبر والثاني حتى عدوا
من رآه من المسلمين من اصحابه والحق ان من رآه ولم يخالط اناعد
منهم الحاقا بهم لانه صحابي كذا في مبارك الازهار ثم المراد بالساعة

اللحظة الخفيفة ولو قليلا وترضية على من تبعه باحسان و
لو بلحظة الباء الاول متعلق بتبعه والمراد من الاحسان ههنا
الاخلاص وتعظيما عطف على ترضية الاولى لقربه على توابع
متبعهم التباع بالكسر القولى اى تعصب بطنا بعد بطن و
المراد منهم ههنا تبع التابعين قال رسول الله عليه السلام خير امتى
قرنى يعنى اصحابه ثم الذين يلونهم يعنى التابعين ثم الذين
يلونهم يعنى السلف اخره الى يوم القيمة بحذافيرهم اى بجميعهم
قال فى الصحاح يقال اعطاه الدنيا بحذافيرها اى باسرها والواحد
حذفار وهذا تاكيد لهم لدفع احتمال ان يراد منه البعض وبعد
الواو ابتدائية قائم مقام اما او عاطفة مع ما قبله على الجملة التى قبله
بطريق عطف القصة على القصة وبعد ظرف من ظروف مكانية
لانه من قبيل الجهات الستة لكن استعير ههنا للزمان لكونها مضافة
الى الزمان تقديره بعد زمن الفراغ عن البسملة والحمدلة والتصلية
فلما كان تالب اسرار الحق الفاء جواب اما المقدرة او الموصلة
اجراء لها مجرى المحققة ولما يجئ على اربعة اوجه فعل نحو لمة
لما لموا وجازمة اذا دخل على المضارع نحو لما يركب وبمعنى
حين اذا دخل على الماضى نحو جئتك لما ضرب زيدا وبمعنى
الا

الا اذا دخل على غيرها نحو لما عليها حافظ كذا فى الشرح الديباجة
والمراد ههنا المعنى الثالث الاسرار جمع السر بالكسر وهو
المخفى الحق اسم من اسماء الله تعالى والمراد من الاسرار ههنا
بمعنى كلمات الله تعالى وكونها اسرا باعتبار كونها لهم كذا فى
فى الحاشية علت كلماته اى كلمات الحق مصوغة اى جارية
على السن العارفين العالمين اللسان جارية الكلام وقد يكنى
عن الكلمة فيؤنث ح فمن ذكره قال ثلثة السنة مثل حمار واحمر
فمن انثه قال ثلث السن مثل ذراع واذرع كما فى مختار الصحاح
باللغة الفارسية متعلق بالعارفين اى المنسوبة الى الفرس وكانت
ضوابطها اى ضوابط اللغة الفارسية والضوابط جمع ضابطة
وهى القاعدة وفى مختار الصحاح وضبط الشئ حفظه بالحزم
وبابه ضرب ورجل ضابط اى حازم ورابط وضوابطها اسم
كانت وخبره المنصوب مفاتيح بمعنى المقاليد وجمع اسم
الة لما يفتح به لخزائن اللام متعلق بمفاتيح والخزائن جمع
الخزينة وهى اسم مكان لحفظ المال المجموع والمراد ههنا
خزائن العلم معانى الفاظهم اى لفاظ العارفين البهية اى
المنسوبة الى البهاء اى الحسنة لا جرم بمعنى لا شبهة اى حقا

حقا جری بمعنی الجدیر علی ذی الهمة العلیة متعلق بجری وذی بمعنی
الصاحب والهمة بالفتح والکسر القصد وجمعه یجیٔ همم والعلیة
صفة الهمة ان یتعلم اولا ای قبل المقصد وهو المطالعة والدرس
بکتبهم قواعد الفرس القواعد جمع وهی اصل وکل الشیٔ وبنیاده
کما یقال قواعد البیت اساسه والمراد من الفرس علم الپارسی
بالباء العجمی ای منسوب الی پارس کرومی والپارس اسم بلد الشیرازی
واطرافه یقال اقلیم پارس والفارس معرب من الپارسی قال العرب
فی نسبة لسان فارسی والعجم زبان پارسی ویقال فصیحة الدریة وهو
علم شریف وظریف مقبول ومرغوب حیث هو لسان اهل الجنة
کما قال حافظ الدریة النسفی فی الکتاب المسمی بالکافی نقلا عن ابی
سعید البردعی قال رسول الله علیه السلام لسان اهل الجنة العربیة
والفارسیة الدریة هذا منتخب من کتاب فائق الحقائق لکمال پاشا
زاده وان یطالع ثانیا فی کتبهم ای فی کتب الفارسی بالقراءة البا
علابس والدرس عطف تفسیر فی الصحاح درس القران ونحوه من
باب نصر یعدی ویلزم وقیل ادریس ادریسا لکثرة درسه وقال البیضاوی
فی سورة مریم هو سبط شیث وجد ابی نوح علیه السلام واسمه
اخنوخ واشتقاق ادریس من الدرس فلقب به لکثرة درسه

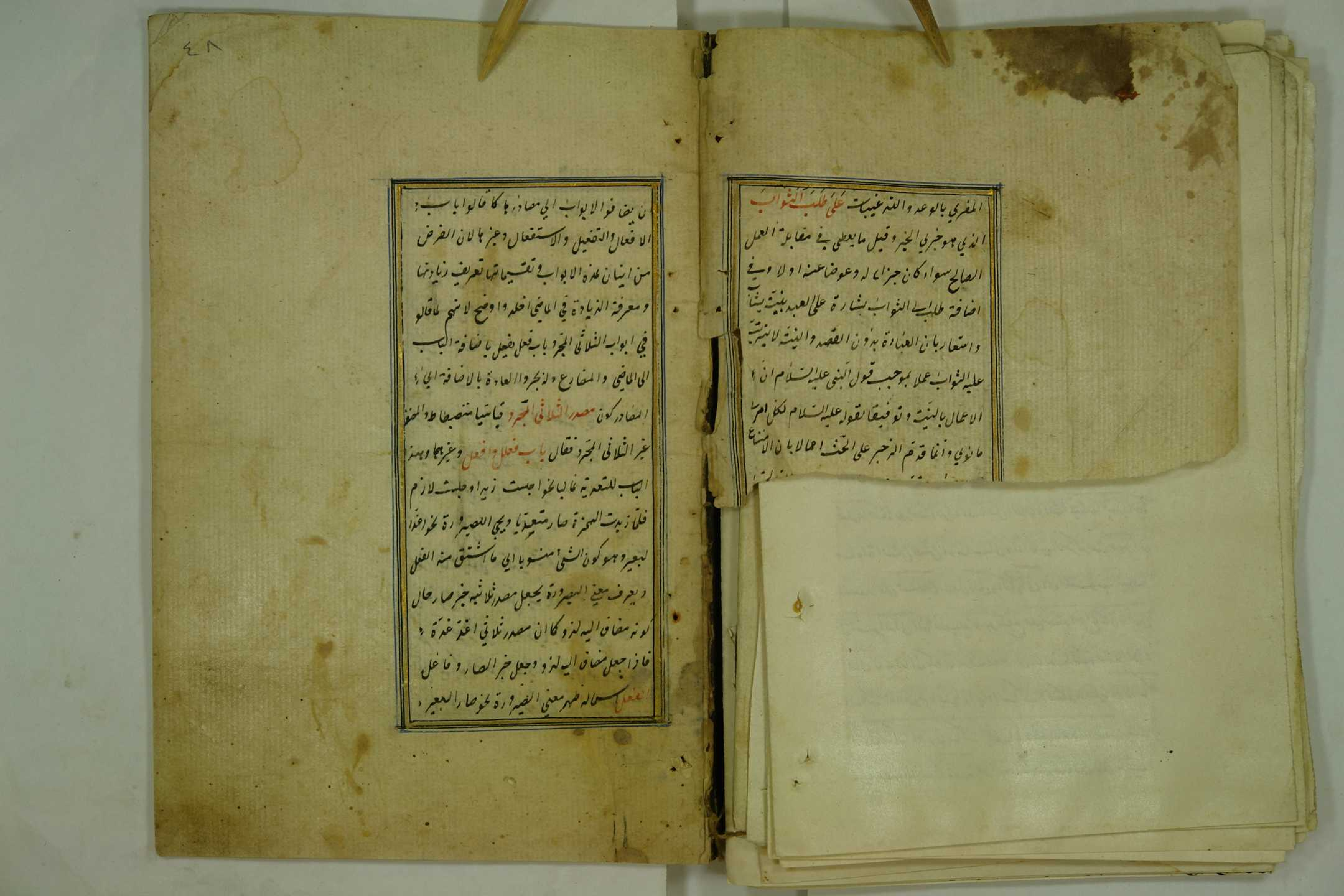
ازروی

ازروی انه تعالی انزل علیه ثلثین صحیفة وانه اول من خط بالقلم
ونظر فی علم النجوم وحساب حتی وقف اطلع کل ذی الهمة العلیة
علی تمام مراداتهم بلا خطاء ولا خطر ای المنطق الفاسد المضطرب
وعلم اقصی ای غایة اشاراتهم بلا زیغ وذلل الزیغ المیل یقال
زاغت الشمس ای مالت الذلل جمع الذلة بالفتح والتشدید
بمعنی الزلق وخطأ وکناه ورسالتنا هذه وهی الواسطة بین
المرسل والمرسل الیه فی ایصال الاخبار والاحکام ثم اطلقت
فی العرف علی العبارات المؤلفة المشتملة علی القواعد العلمیة
علی الاختصار وعلی المعانی المدونة کذلک کذا فی النتایج والاشارات
فی هذه یحتمل کلامها ان شاء الله تعالی متکفلة ای متضمنة ببیان
جمیع ضوابطها ای اللغة الفارسیة ومتضمنة بقاطبة قواعدها
وهو عطف علی متکفلة ای بجمیع قواعد الفارسیة وسمیتها ای هذه
الرسالة مفاتح الدریة فی اثبات القوانین الدریة قوله مفاتیح الدریة
بفتح الدال وکسر الراء المخففة وهی المنسوبة الی در بمعنی الباب وهو
باب بهرام گور لانه امران یتکلم فی بابه غیر لسان الفارسی
فنسب الی بابه کل کلمة فصیحة من لسان الفرس او لفظ دری
بتخفیف الیاء اسم لطائفة او لحوالی الجبل او لمحل القرار او للمدینة

في الفارسية او للناحية المخصوصة ينسب اليها الكلمة الفصيحة
كذا في الحاشية القوانين جمع قانون بمعنى الاصل كذا في الاختري
الدرية صفة القوانين اي المنسوب الى الدر جمع الدر اللؤلؤ
والجمع دره ودرات ودرر والكواكب الدري الثاقب المضي
نسب الى الدر بياضه كذا في مختار الصحاح وهذه اي الرسالة
التي تسمى مفاتيح الدرية فريدة الفريدة الدرية اذا نظم وفصل بغيره
وقيل فرائد الدرية كبارها كذا في الصحاح لم تثقب الى الان اي هذه
الرسالة في تشبيهها في الحسن والصفا والقيمة درة كبيرة لم تثقب
ولم ينظم غير المص احد من الفضلاء الى وقت تأليف هذه الرسالة
فلله الحمد تقديم الخبر على المبتداء في كل حين واوان بقصر الهمزة كالزمان
لفظا ومعنى كذا في حاشية المطول وفي الصحاح والاوان الحين
والجمع اونة وازمنة ان احمد الله تعالى بكل الحمد في مد عمري وغايت
جهدي في مقابلة هذه النعمة العظيمة التي والفت بتوفيقهم
هذه الرسالة لم يخلق مثلها في البلاد ولله در المص حيث حمدا
لله تعالى بقدر وسعه امتثالا لقوله تعالى واما بنعمة ربك
فحدث فان التحدث بها لشكرها كذا ذكره القاضي وطلبا
لزيادة حيث قال الله تعالى ولئن شكرتم لازيدنكم وكذا
قال

قال جلال الدين الرومي مثنوي شكر نعمت نعمتت افزون كند
كفر نعمت از كفت بيرون كند باب المصدر اي هذا باب
في بيان المصادر وهو في اللغة الموضوع الذي يصدر عنه الابل وفي
اصطلاح هو اسم الحدث الجاري على الفعل وعرفهم بعضهم هو الذي
اشتق منه الفعل وانما قدم على الامر لانه اصل في علم العربية وكذا
في الفارسية والامر فرع عليه لانه اساس الصيغة ومبناه ولان الامر
مشتق منه وفي الفرس هو اسم اخره اخر ذلك الاسم نون ساكنة
صيغة نون حال كون ذلك النون بعد دال ان كانت المصدر نونيا وبعد
تاء ان كانت تائيا مفتوحتين صفة دال وتاء او حال منهما ساكن ما
قبلهما صفة بعد صفة اخرى اي ما قبل الدال والتاء قياسا مطردا القياس
مساواة الشيء للشيء او مناسبا له واذا كان الامر كذلك فهو اي
المصدر على قسمين الاول دالي والثاني تائي اي المنسوب اليهما
فالقسم الدالي الاول تفصيلية وهو تتنوع على خمسة انواع لان ما قبل
الدال لا يخ اما ان يكون حرف مد وهي الالف المفتوحة والواو
الساكنة المضموم ما قبلها والياء الساكنة المكسور ما قبلها او راء ساكنة
او نون ساكنة تجمعها حروف يارنو واما ستدن بكسر السين
وفتح بمعنى الاخذ مخفف جواب اما من ستادن لان ماضيه

كثير الخير واتى بعطف بيان لنبيه بقوله **محمد** اسم
نبينا صلى الله عليه وسلم في الارض وفي السموات
احمد وفي العرش ابو القاسم وهو اصل اسم مفعول
من التحميد ومعناه كثير الخير سمي بالكثرة خيره بل
هو خير محض ولهذا وصفه بقوله والزاجر اي المانع
والرافع بالتنبيهات والمواعظ وبالنذر عيبات
والترجيبات **الاذناب** بفتح الهمزة جمع الذنب
بسكون النون وهو كل ما يعيبه الله تعالى ويشغل القلب
الياء للتعدية غالبا نحو اجلست زيدا وجلست لازم
فلما زيدت الهمزة صار متعديا وفي الصيرورة نحو اغدا
البعير وهو كون الشيء منسوبا الى ما اشتق منه الفعل
ويعرف معنى الصيرورة بجعل مصدر ثلاثيه خبر صار حال
كونه مضافا اليه لفظ وكان مصدر ثلاثي اغد غدة
فاذا جعل مضافا اليه لفظ وجعل خبر الصار وفاعل
الفعل اسما له ظهر معنى الصيرورة نحو صار البعير ذ



المغري بالوعد والله عنبيات على طلب الثواب
الذي هو جزي الخير وقيل ما يعطي في مقابلة العمل
الصالح سواء كان جزاء له وعوضا عنه اولا وفي
اضافة طالب الثواب بشارة على العبد بنية ثياب
واشعار بان العبادة بدون القصد والنية لا يترتب
عليه الثواب عملا بموجب قول النبي عليه السلام انما
الاعمال بالنية وتوفيقا لقوله عليه السلام لكل امرء
ما نوى وانما قدم الزجر على الحث اعلاما بان الامتناع

ان يضيفوا الابواب الي مصادرها كما قالوا باب
الافعال والتفعيل والاستفعال وغيرها لان الغرض
من اتيان هذه الابواب وتقسيماتها تعريف زياداتها
ومعرفة الزيادة في الماضي اظهر واوضح لانهم لما قالوا
في ابواب الثلاثي المجرد باب فعل يفعل باضافة الباب
الى الماضي والمضارع ولم يجروا العادة بالاضافة الى
المصادر لكون مصدر الثلاثي المجرد قياسيا منضبطا والحقوا
غير الثلاثي المجرد فقال باب فعل وافعل وغيرهما وهذا
الباب للتعدية غالبا نحو اجلست زيدا وجلست لازم
فلما زيدت الهمزة صار متعديا ويجي للصيرورة نحو اغد
البعير وهو كون الشيء منسوبا الى ما اشتق منه الفعل
ويعرف معنى الصيرورة بجعل مصدر ثلاثيه خبر صار وحال
كونه مضافا اليه لفاعله وكان مصدر ثلاثي اغد غدة
فاذا جعل مضافا اليه لفاعله وجعل خبر الصار وفاعل
افعل اسما له ظهر معنى الصيرورة نحو صار البعير

ذا غدة والغدة مرض في العنق ويجي الواجد الشيء
على صفة نحو احمدته اي وجدته محمودا ويعرف هذا المعنى
اذا صح جعل الصفة المشتقة من ثلاثية مفعولا ثانيا
لوجدت مثل محمودا فانه مشتق من حمد ويجي للسلب نحو
اشكيته واعجمت الكتاب اي ازلت شكايته واعجمته ويعرف
معنى السلب بجعل مصدر ثلاثية مفعولا لازال ويجي
للزيادة على الثلاثي في المعنى نحو شغلته واشغلته مبالغة
ليست في شغلته ويجي للتعريض نحو ابعته اي عرضته للبيع
ومعنى التعريض كون مصدر ثلاثية معرضا له نحو اقتلته
اي عرضته للقتل اعلم ان الفعل اللازم اذا نقل الى
هذا الباب يكون متعديا نحو فرح وافرح والمتعدي
الى مفعول واحد اذا نقل اليه يكون متعديا الى مفعولين
كنصرته وانصرته عمروا والمتعدي الى مفعولين اذا
نقل اليه يكون متعديا الى ثلاثة مفاعيل نحو علمت زيدا
فاضلا اعلمت زيدا عمروا فاضلا وقد نقل المتعدي الى

هذا الباب

بهذا الباب يكون لازما نحو اكب واعرض يقال كبه
على وجهه اي القاه على وجهه فاكب اي القى وعرضه اي
اظهره فاعرض اي ظهر وقال الزوزني ولا ثالث لهما
فيما سمعناه وذكر محمد الكرماني في شرحه للصحيح البخاري
نحو كبه واكب ونحو جحمه فاجحم نظرا على ما ذكره لهما الثالث
ومنها باب تفعّل بتشديد العين اي بتكرير العين
نحو فرح يفرّح تفريحا الا ان النحويين اختلفوا في ان الزائد
هو الاولى ام الثانية فقال بعضهم الزائد هو الاول
لانها ساكنة والحكم بزيادة الساكن اولى واحق وقال
بعضهم الزائد هي الثانية لانها مجاورة لآخر الكلمة والحكم
بزيادة المجاور اولى لان كون الزوائد في اواخر الكلم
اكثر وذهب سيبويه الى تجويز زيادة الاولى والثانية
وهذا الباب للتكثير غالبا وهو اما في الفعل نحو جوّلت
وطوّفت اي اكثرت الجولان والطواف او في الفاعل
نحو موّتت الابل اي كثرت الابل موتا او في المفعول

نحو قطعت الثياب اي الكثيرة لكن كثرة الفاعل والمفعول
يستلزم كثرة الفعل وكثرة الفعل والفاعل لا يستلزم
كثرة المفعول **وتأمل** ويجي للسلب ايضا نحو جلدت البعير
وقذيت عينه اي ازلت جلده وقذيت عينه ويجي للتعدية
نحو نزحته وعدمته ويجي لنسبة المفعول الى اصل الفعل
وهو مصدر ثلاثية نحو فسقته وخطاته اي نسبته الى الفسق
والخطاء ويجي لوجود الشي على صفة نحو حمدته اي وجدته
محمودا **وثالثها باب فاعل** بزيادة الالف بين الفاء
والعين نحو قاتل يقاتل مقاتلة قياسا وقتالا سماعا ومن
قال كذب كذابا قال قاتل قيتالا وهو للمشاركة بين
الاثنين على معنى يفعل احدهما بصاحبه ما يفعل صاحبه به
الا انه اسند الفعل الى احدهما صريحا والى الآخر ضمنا
وقد يكون للتكثير نحو ضاعفه بمعنى ضعفه ويجي للتعدية
نحو عافاك الله اي اعفاك الله ويجي بمعنى فعل سواء كان
متعديا اولا نحو واقع ودفع وسافر وسفر وفايدة

النقل للمبالغة وانما انحصر ابواب ما زيد فيه حرف
واحد على ثلثة لان الزيادة لا تخلو اما ان تزيد في اوله
وهو باب افعل او في وسطه وهو لا يخلو اما ان يكون
بين الفاء والعين وهو باب فاعل او بين العين واللام
على ما ذهب اليه البعض وهو باب فعّل وفي اخره وهو لا
يوجد بالاستقراء او للالتباس فلا يكون الا ثلثة ابواب
فان قلت فعلى ما ذكرت ينبغي ان يقدم باب فاعل على
فعّل قلنا سبب ان المناسبة اللفظية على مذهب بعض
يقتضي ذلك الا انه لما كان باب فعّل مشتركا بباب
افعل في اكثر معاني المذكورة ذكره في يليه ترجيحا
للمناسبة المعنوية لما فرغ عن تعداد ابواب الرباعي
شرع في ابواب التي تليه فقال **والخماسي الذي**
فيه حرفان محصور **في خمسة ابواب** بتوفيق اعدادها
ابواب منه احدها **باب انفعل** زيدت الالف والنون
قبل الفاء نحو انقطع ينقطع انقطاعا وهذا الباب

لمطاوعة فعل نحو قطعته فانقطع وهي حصول الاثر
عن تعلق الفعل المتعدي الى مفعوله كحصول الانقطاع
عن تعلق القطع الى مفعوله وقد يجيء لمطاوعة افعل
نحو ازعجته فانزعج اي ابعدته فابتعد واقحمته فانقحم
اي ادخلت الشيء في الشيء بعنف فاندخل والظهور
معنى المطاوعة لا يبنى هذا الباب الا مما فيه تاثير اي تقع
وعلاج اي اثر ظاهر ولهذا يقال ان قولهم انعدم خطاء
واما قولهم قلته فانقال فلكون تحريك اللسان اثرا
ظاهرا وثانيها باب افتعل بزيادة الهمزة في اوله والتاء
بين فائه وعينه نحو اقتدر يقتدر اقتدارا وهذا الباب
للاتخاذ ويعرف معنى الاتخاذ بان يجعل اصل ثلاثية
مفعولا لاخذ نحو اختار اي اخذ الخير واتسد اي اخذ ا
لوسادة ويجيء المطاوعة فعل كباب انفعل نحو جمعته
فاجتمع والزيادة على معناه نحو اكتسب فانه بمعنى كسب
الا ان اكتسب ابلغ من كسب لان معنى كسب فعل الكسب

على

على اي وجه كان ومعنى اكتسب اجتهد في فعل الكسب
من ذلك قوله تعالى لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت
اذ فيه تنبيه على لطف الله تعالى بعباده ورحمته لهم
فاثبت لهم ثواب الفعل على اي وجه كان ولم
يثبت عقاب الفعل الا على وجه الاحتمال غير تامل ويجيء
بمعنى فعل بلا ارادة مبالغة في المعنى نحو قرا واقترا
وخطف واختطف وهي بمعنى فاعل نحو اختصم وتخاصم
القول وثالثها افعلّ بتشديد اللام بزيادة الالف
قبل الفاء وبزيادة اللام اولى على قول والثانية على
قول نحو اصفر يصفر اصفرارا وهذا الباب للمبالغة على
ثلاثية ولا يكون الا لازما ولا يجيء الا من الالوان والعيوب
سواء كانت ظاهرة اولا ورابعها باب تفعّل بتشديد
العين اي تكرير العين على الاختلاف الذي مر في باب
فعّل وبزيادة التاء في اوله نحو تكسر يتكسر تكسرا
وهو لمطاوعة فعل نحو كسرته فتكسر ويجيء للتكلف

فيما يراد نحو تحلم اي طلب ان يكون حليما كما قال حاتم
تحلم عن الادنين واستبق ودهم وان تستطيع الحلم
حتى تحلما وللاتخاذ ايضا نحو تعمم اي اخذ العمامة ومنه
تبنى اي اخذه بنا وللتجنب اي للدلالة على ان الفاعل
جانب عن اصل الفعل نحو تفسق اي جانب الفسق
واحتزر عنه وتهجد اي جانب الهجود اي النوم وللتدرج
اي للدلالة على حصول اصل الفعل مرة بعد اخرى اي
شيئا فشيئا قليلا فقليلا نحو تجرع اي شرب جرعة
بعد جرعة وللطلب نحو تكبر اي طلب ان يكون كبيرا او
تعجل الشيء اي طلب عجلته **وخامسها باب تفاعل**
بزيادة التاء قبل الفاء والالف بعدها اي ادى الجهل
~~من نفسه والجهل منتف عنه ولا يريد حصول الجهل في نفسه~~
تناسب تناسبا وهذا الباب للمشاركة
الا ثنين فصاعدا للمشاركة بين نحو تضارب الشخصان
او الرجلان وتصالح القوم ويجيء للتكلف فيما لا يراد

نحو تجا

نحو تجاهل اي اري الجهل من نفسه والجهل منتف عنه ولا يريد
حصول الجهل في نفسه ويجيء للمطاوعة فاعل نحو باعدته
فتباعد ويجيء بمعنى فعل نحو توانيت بمعنى ونيت اعلم
ان الفعل متعديا الى مفعولين في باب فاعل اذا نقل
الى تفاعل ينتقص بواحد ويكون متعديا الى مفعول
واحد نحو نازعته الحديث وتنازعته وجاذبته الثوب
وتجاذبته وذلك لان وضع باب فاعل لنسبة الفعل
الى الفاعل المتعلق بغيره مع ان الغير فعل ذلك
الفعل كما ذكره هنا وباب تفاعل للمشاركة كائنا او اكثر
في الفعل من غير قصد الى التعلق بغيره وتعلق الغير به
ولهذا كان للاثنين فصاعدا دون باب فاعل فانه
لا يكون الا بين اثنين واشار الى هذا الفرق الذي
بين فاعل وتفاعل الزمخشري في مفصله حيث
قال وتفاعل لما يكون من اثنين وفصاعدا و
فاعل لان يكون من غيرك اليك ما كان منك

اليه ولما فرغ عن الخماسي وعدد ابوابها شرع في السداسي
فقال **والسداسي** الذي زيد فيه احرف ثلثة مقصور
في **ستة ابواب** احدها باب **استفعل** بزيادة
الهمزة والسين والتاء قبل الفاء نحو استخرج يستخرج
استخراجًا وهو لطلب اصل الفعل ويعرف معنى الطلب
بان يجعل الاصل مفعول طلب نحو استخرجته اي طلبت
خروجه واستخففته اي طلبت خفته ويجيء للتحول نحو
استحجر الطين اي تحول الى الحجرية وقولهم فان البغاث
في ارضنا تستنسر اي تحول نسرًا ويجيء بمعنى فعل نحو
قر واستقر الان في استقر قوة وقيل ان معنى
استقر طلب القرار من نفسه فيكون ح للطلب ويجيء
للاصابة على صفة نحو استعظمته اي اصبته عظيمًا
واستسمنته اي اصبته سمينا **وثانيها باب افعوعل**
بزيادة الهمزة قبل الفاء والعين والواو بين العين واللام
على اختلاف مذكور فيما سبق نحو اعشوشب يعشوشب

اعشيشابا

اولانه مبتدا نكرة موصوفة بقوله في الوجوه خبره
محذوف وهو منها اي من الفصول فصل في الوجوه وهي
جمع الوجه الذي بمعنى الجهة اي بيان الجهة والامثلة التي
اشتقت اي مست **الحاجة** اي حاجة من تتخذ التصريف
وسيلة **الى اخراجها** اي الامثلة والجهات **من المصدر**
الذي هو الاصل عند اصحابنا البصريين المستغنى لان
المصدر اسم والاسم مستغن عن الفعل في الافادة
وهو ليس بمستغن عن الاسم فالمستغني اصل البسيط لان
مفهوم المصدر واحد وهو الحدث ومفهوم الفعل متعدد
وهو الحدث مع الزمان فالبسيط مقدم على المركب
واصل له اولان المصدر اسم دال على الذات والفعل
على العرض والذات مقدم على العرض فكذا ما يدل
على الذات مقدم على ما يدل على العرض فالمقدم
اصل خلافا للكوفيين فان الفعل اصل عندهم وعمدة
استدلالهم ان المصدر يعل باعلال الفعل نحو

قام قياماً ولم يعل عندهم اعلال الفعل نحو قاوم
قواماً مع وجود علة الاعلال فلو لم يكن فرعاً للفعل
لما تبعه في الاعلال قلنا هذه التبعية يدل على الفرعية
في الاعلال لا في الاشتقاق وكلامنا فيه كما ان عدة
ونحوه وتعد فرع يعد في الاعلال مع انه ليس باصل
لها ومشتق منه كما ان المصدر فرع الفعل في العمل
فان قيل ان تقدم اعلال الفعل ينافي تقدم المصدر
على الفعل فكيف يتصور فرعية الفعل قلنا ان تقدم
ذات المصدر على ذات الفعل لا ينافي تقدم الفعل
بوصف على المصدر متصفا بذلك الوصف اذ الاعلال
وصف عارض على ذات المعتل واعلم ان مصادر
المزيدات مشتقة من مصادر مجردها لمناسبتها
وموافقتها اياها في اللفظ والمعنى فعلى هذا كان
المزيد في قوله من المصدر مصدر المجرد ذاتاً لا مصدر
المزيدات اعتبار الاسقاط الوسائط تامل ثم

عنه الوجوه

عنه الوجوه بقوله وهي اي الوجوه المشتقة اليه الحاجة
المقتضية المفضية الى اخراجها محصورة في عدد وهو
ستة لان ما يخرج من المصدر لا يخ اما ان يكون فعلاً
اولا والفعل ايضا لا يخ اما ان يكون اخبارا اولا والا
خبار اي ايضا لا يخ اما ان تتعاقب على اوله الزوائد
الاربع اولا والثاني الماضي والاول المضارع
والثاني اي الانشائي اما ان يكون لطلب الفعل او لطلب
تركه والاول الامر والثاني النهي والثاني اي
ما يكون اسما لا يخ اما ان يكون اسما لمن صدر عنه الفعل
او اسما لمن وقع عليه الفعل والاول الاسم الفاعل
والثاني الاسم المفعول فان قلت لم لم يذكر المصنف
الوجوه الباقية وهي النفي والجحد واسما الزمان والمكان
واسم الآلة مع ان الحاجة ماسة الى هذه الوجوه
ايضا قلت لزيادة مساس الحاجة الى الوجوه الستة
المذكورة ولهذا لم يقل التي مست الحاجة بل اتى

بلفظ الشدة اولا ندراج هذه الباقية في الوجوه المذكورة
باعتبار ما اندراج النفي فلشبهه بالنهي صورة من حيث
انهما صيغتا مضارع زيدت في اولهما لا اما اندراج اسمي
الزمان والمكان واسم الآلة فلاتحادهما بصيغة اسم المفعول
فيما زاد على الثلاثة واما اندراج الجحد فلاتحاده بالماضي
معنى اولان المقصود من اخراج الوجوه من المصدر بيان
تصرفاتها من الغيبة والخطاب والحكاية والافراد والتثنية
والجمع والتذكير والتانيث فتم المقصود بهذه الوجوه
المذكورة لان اسم الزمان والمكان واسم الآلة لا تتصرف
في اوجه متعددة بل يلزم الوجه الواحد ولهذا لم يذكر
في فصل تصريف الافعال مع ذكر تصريف اسمي الفاعل
والمفعول واما الجحد والنفي فلا يحتاجان الى البيان
لان وجوه الجحد هي بعينه وجوه النهي بلا فرق غير انه
في اوله لم وفي اوله لا الجازم ووجوه النفي هي بعينه
وجوه المضارع فلم يحتج الى البيان ايضا لكنه زيد

في اوله

في اوله لا او ما ليدل على نفي الفعل ثم ما كان في المصدر
وفي الوجوه المخرجة الجانا فصلها مبتلا، بابا المصدر لتقدمه
طبعا فاما المصدر المطلق لا المصدر الذي هو اصل مشتق
منه ومبتدا، بابا ~~المصدر لتقدمه طبعا~~ للاخراج ولهذا لم
يذكر باعادة الضمير فلا يخلو من ان يكون ذلك المطلق ميميا
وهو ما يكون ميما زايدة في اوله على جوهره الاصلي نحو منصر
فانه على وزن مفعل اذ لو كان الميم اصليا لما قوبل بمثله في
التمثيل اذ الاصلي لا يقابل بمثله او غير ميمي وهو
ما لا يكون ميما زايدة في اوله لان يكون حرفان زايدا على
جوهره الاصلي كما في دخول فانه على وزن فعول واو
يقابل بمثله فان كان المصدر غير ميمي فهو اي
المصدر الغير الميمي سماعي اي غير مطرد بل مقصور على
السماع لا يتجاوز عنه ونعني اي المراد عند المصرفيين
من اهل العربية بالسماعي انه اي الشان والامر
يحفظ اي يرعى الضبط ويوعى ويقتصر لكل مصدر مسموع

واختير الفتح على الكسر للخفة ولما كان لمنا مظنة ان
نقض بان يقال انا نجد اسمي الزمان والمكان من المضارع
المفتوح العين او المضموم العين على وزن مفعل
بكسر العين استثنى بقوله الا ما شذ اي الذي خالف
القياس دون الاستعمال ولم يعتد بمخالفته نحو اي مثل
المطلع بكسر اللام من يطلع بالضم موضع الطلوع
او زمانه والمغرب بكسر الراء من يشرق بضم الراء موضع
الشروق وزمانه والمسجد بكسر الجيم من يسجد بضمها وهو
الموضع الذي يصلى فيه او الزمان وانما فسرنا المسجد
بالموضع الذي يصلى فيه لا بموضع السجود كما قلنا في
غيره لانه اذا كان المراد موضع السجود يقال مسجد
بفتح الجيم لا بكسرها على ما ذكره ائمة الفقه والمنسك
بكسر السين من ينسك بضم السين موضع النسك
اي العبادة والمجزر بكسر الزاء المعجمة من يجزر بفتح
العين مكان نحر الابل والمسكن بكسر الكاف من يسكن

والمنزع

والمنبت

بضمها

بضمها مكان النبت والمفرق بكسر الراء الغير المعجمة من
يفرق بالضم مكان الفرق وهو مفرق الراس والمسقط
بكسر القاف بنقطتين من فوق من يسقط بالضم مكان
السقوط ومنه مسقط الراس والمحشر بكسر الشين المعجمة
من يحشر بالضم موضع الحشر والمجمع بكسر الميم من يجمع
بفتح الميم موضع الجمع فانه جاء في الكل بكسر العين وان
كان القياس في كلها الفتح لان عين مضارع بعضها
مفتوح وهو المجمع والمجزر فانهما يجمع ويجزر من الثالث
او الرابع ومضموم في غيرها لانه من الاول واعلم انه
حكي الفتح عن العرب في بعض هذه الشواذ وهو
المجزر والمنسك والمطلع والمسجد على القياس لان
الفقهاء اذا قالوا المسجد بالفتح ارادوا به موضع
السجود وان قالوا بالكسر ارادوا المعنى المشهور
فانهم لم يجيزوا الكسر الا في المعنى المشهور وهو
الموضع المعين للصلوة وقول من قال المسجد بكسر الجيم

والمرفق

ليس بمصدر ميمي والاسم زمان ومكان بل اسم للبيت
المبني للعبادة كالصومعة اسم لموضع العبادة يؤيده
قول الفقهاء وقال ابن السكيت في اصطلاح المنطق الفتح
جائز في الكل لكنه لم يسمع في كلها بل في بعضها وان كان
عين الفعل المضارع الذي يجيء منه هذه الثلاثة مكسور
العين فالمصدر الميمي منه يجيء على وزن مَفعَل بفتح الميم والعين
وسكون الفاء كما في مفتوح العين ومضمومها ليكون صيغ
المصدر الميمي متحدة في جميع ابواب الثلاثي ولكون الفتح
اخف الحركات فحري ان يكون فيها اكثر استعمالا ثم لما رأى
مخالفة بعض الالفاظ ونقضه به استثنى بقوله الا المرجع
والمصير اصله مصير بسكون الصاد وكسر الياء التحتانية
نقل كسرة الياء الى ما قبلها ليتحركها وما قبلها حرفا صحيحا
ساكنا وانما استثنى فانهما مصدران ميميان قد جاءا
بكسر العين والقياس ان يجيئا بفتح العين اذ المصدر
الميمي يجيء على وزن مفعل بفتح الميم والعين وسكون

الفاء

الفاء من كل باب واسم الزمان واسم المكان
يجيء من الفعل المضارع الذي عينه مكسور على وزن مفعِل
بكسر العين وفتح الميم وسكون الفاء لموافقة حركة عينه
عين مضارعه ثم لما لم يكن هذه القاعدة المذكورة
عامة لجميع اقسام الافعال بل مختصة ببعضها بيّن بقوله
هذا اي الاشتراك المعهود بين اسم الزمان واسم
المكان في صيغة مفعل فيما كان عين المضارع مفتوحا
او مضموما واختلاف فيما كان عينه مكسورا في الفعل
الصحيح الذي ليس في فائه وعينه ولامه حرف
علة نحو المفتح والمنصر فانهما يصلحان ان يكونا لكل
من هذه الثلاثة والمضرب بفتح الراء مصدر ميمي وبكسرها
للزمان والمكان والفعل الاجوف الذي عينه حرف
علة نحو المخاف والمقال الصالحين لهذه الثلاثة
اصلهما المخوف والمقول بفتح الواو فيهما فاعلا
كاعلال يخاف ويقال ونحو المباع مصدر ميمي من يبيع

اصله المَبْيَع على مفعل بفتح الميم واليا، وسكون اليا، و
والمبيع من يبيع اسم الزمان والمكان اصله المبيع،
على مفعل بفتح الميم وسكون اليا، وكسر اليا، فاعلال المباع
الذي هو مصدر ميمي كاعلال يباع والمبيع الذي هو اسم
الزمان والمكان كاعلال يبيع واعلال كل منهما سيذ
كر ان شاء الله تعالى **والفعل المضاعف** الذي يكون
عينه ولامه من جنس واحد نحو المَعَضّ من عَضَّ يَعَضُّ و
من باب فعِل يفعَل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر
والمَمَدُّ من مَدَّ يَمُدُّ من الباب الاول اصلهما مَعْضَضٌ ومَمْدَد
بفتح الميم والفا، الاولى والدال الاولى وسكون
العين في الاول والميم في الثاني الصالحين لجميعها ونحو
المفر من يفر بكسر العين فاذا قيل مَفَرٌّ بفتح الميم وكسر
الفا، اصله مفرر بفتح الميم وسكون الفا، وكسر الرا،
الاولى فهو للزمان والمكان **والفعل المهموز** الذي فاؤه
وعينه اولامه همزة نحو المقرا، من يقرا، بفتح العين

والمأكل

والمأكل من يأكل بضم العين فانهما صالحان للكل ونحو
المأزر من يأزر بكسر العين فان فتح العين في المأزر
يكون مصدرا ميميا وان كسرت يكون لهما لما بقي حكم
الناقص والمعتل الفاء واللفيف المفروق والمقرون
مجلا فصل بقوله **وانما في الفعل الناقص فالمصدر الميمي**
واسم الزمان واسم المكان يجي منه على وزن
مفعل بفتح الميم والعين وسكون الفاء **من**
جميع الابواب اي ابواب الثلاثي سواء كان عين
المضارع مفتوحا او مضموما او مكسورا مثل المرعي
من يرعي بفتح العين والمرعي من يرعو بالضم والمرمي
من يرمي بكسر العين وانما لم يكسر العين في اسم
الزمان والمكان توفيق لعين المضارع فيما اذا كان
عين المضارع مكسورا لانه لو كسر عينه يلزم توالي
ثلث كسرات في آخر الكلمة وهو ثقيل مهجور في كلامهم
اما لزوم التوالي فلان اليا، مركبت من كسرتين،

او من كسرة ومدة على المذهبين والمدة كسرة وما قبلها
مكسور فيكون ثلث كسرات متوالية اما في المفعل
الفاء اي المثال سواء كان واويا او يائيا فالمصدر
الميمي والزمان والمكان على وزن مفعل بكسر العين
بفتح الميم وسكون الفاء من جميع الابواب سواء
كان عين مضارعه مفتوحا او مضموما او مكسورا نحو
الموجل من يوجل بفتح العين والموجه من يوجه بضم العين
والموعد من يعد بكسر العين لان تلفظ بكسر العين
في المثال واويا كان او يائيا اسهل منه بفتحها
بشهادة الوجدان او تفاديا عن الالتباس
بالاسم الرباعي لان فعللا بفتح اللام الاولى في الاسماء
كثير كجعفر وغيره بخلاف فعلل بكسر اللام الاولى لعدم
كون فعلل بكسر اللام الاولى حكم بان نون نرجس
زائدة لا يقال على هذا يلزم ان تترك مفعل بفتح العين
للالتباس لانا نقول لخصوصية ثمة وهو كون ثاني

الحرف

الحرف واوا او ياء كموهب وميسر بخلاف غيره او لئلا يلزم
الصعود عن الاسفل الى الاعلى وهو الفتح اما في
اليائي فظاهر اذ الياء سفلية واما في الواوي فلان
الضمة اسفل بالنسبة الى الفتح لانتكاس راس الشفاه
والصعود اشق واثقل من النزول ولهذا قال
الفقهاء بالبناء في النزول دون الصعود في صلوة الراكب
ثم لما كان القسمان الاخيران وهما اللفيف المقرون
والمفروق محل الاشتباه والنزاع وبعض في حكمهما
اذ صح للمقرون انه اجوف وناقص وللمفروق مثال
وناقص فالى ايهما اي الاجوف والناقص او المثال الناقص
الحقا اي ذلك القسمان ازال الاشتباه بقوله
واللفيف المفروق كالناقص اي حكم اللفيف المقرون
مثل حكم الناقص في كون المصدر الميمي والزمان والمكان
على وزن مفعل بفتح العين في جميع الابواب وفي
التعليل ايضا كما لمقولي من يقول بفتح العين والمطو

من يطوي بكسر العين وانما رجح كونه ناقصا على كونه
اجوف وجعل حكمه تابعا لحكمه وملحقا به لان عينه لما لم تعل
للزوم الاعلالين المتواليين في كلمة واحدة صار كانه صحيحا
لعين وكان حرف علة لامه فقط ولازم في لحوقه الاجوف
لزوم الف داو ارتكاب المهروب عنه بخلاف لحوقه الناقص
واللفيف المفروق كالمعتل الفاء مثل حكم المثال في ان
يكون المصدر الميمي والزمان والمكان على مفعل بكسر العين
سواء كان عين مضارعه مفتوحا او مضموما او مكسورا كا
الموفي بكسر الفاء من يفي بكسر العين والموجى من يوجى
بفتح العين ورجح كونه مثالا على كونه ناقصا لان الصعوبة
انشأ من التوالي ولان المعتل الفاء كالصحيح في تحمل
الحركات فالحاقه اليه اولى وفي الحاقه ان ارتكاب
المهروب عنه في الحاقه بالناقص اكثر منه في المثال
ثم لما كان هذه المباحث المذكورة في المصدر الميمي
والزمان والمكان مختصة بابواب الثلاثي المجرد

شرع

شرع في المباحث التي تتعلق فيما زاد على الثلاثة
عقبه بقوله فان كان الفعل زايدا على الثلاثية المجرد
اي اذا كان الفعل زايدا على ثلاثة احرف سواء كان
رباعيا مجردا او مزيدا او ثلاثيا مزيدا فالمصدر الميمي
واسم المكان واسم المفعول من ذلك باب رباعيا
او خماسيا او سداسيا يكون اي كل واحد منها على وزن
مضارع مجهول ذلك الباب الذي اخذ كل من
مضارعه من غير فرق بين مضارع ذلك الباب و
المجهول في الحركات والسكنات والحروف الا انك
تبدل حرف المضارعة التي هي حروف اتين التي
زيدت على الماضي في اوله اي بحذف تلك الزايدة وتاتي
بالميم موضع حرف المضارعة مثل مدحرج بضم الميم
وفتح الدال والراء وسكون الحاء في يدحرج
المجهول الذي ضم اوله وهو حرف المضارعة وفتح
ما قبل الآخر وهو الراء وكذلك مكرم يكرم المجهول

اسم الزمان

وستخرج سيتخرج المجهول وكذا غيره واتى الخدوزاة
بهذه الثلاثة بالمفعول في معنى المفعولية اما الاشتراك
المصدر الميمي فلكونه مفعولا مطلقا ولان لفظ اسم المفعول
اخف من اسم الفاعل بفتح ماقبل الآخر وحمل المصدر
الميمي عليهما لاشتراكهما معه في الكثر الثلاثي ثم لما ازام
ذكر مفعول مازاد على ثلاثة لاجل اتحاد صيغة المصدر الميمي
والزمان والمكان التي كان المصنف في بيانها بصيغة
مفعول مازاد على ثلاثة اضطر الى ذكر صيغة اسم
فاعل مازاد على ثلاثة فذكره ايضا ولم يأخره الى بحث
اسم الفاعل والمفعول الآتي ذكره لئلا يكون
الابحاث منتشرا حتى لم يذكر المفعول هناك ثانيا
واذا ذكره لزم التكرار على ان الفرق بينهما بامر يسير
وهو فتح ما قبل الآخر وكسره ولهذا آخر ذكر اسم
الفاعل هنا مع ان عادتهم تقديمه على المفعول لكون
بحثه على سبيل الاستطراد فقال والفاعل منه

الي مما كان زايدا على الثلاثة يجي بكسر العين اي بكسر
ماقبل الآخر للفرق بين الفاعل والمفعول واختاره
بعكس لكثرة المفعول وخفة الفتحة او لمناسبة المشتق
منه ثم لما فرغ من تفصيل مقاسيم المصدر ومباحثه
شرع في تفصيل ما اجمل في ذكر الوجوه على الترتيب
الذي ذكره وقال واما الماضي اي الفعل الذي دل
على زمان قبل زمانك بحسب الوضع وانما قلنا بحسب
الوضع لئلا ينتقض التعريف طردا وعكسا اما طردا
فلان ضربت وضربت في ان ضربت وضربت ماض
مع انه لا يدل على زمان قبل زمانك وانما يدل على الزمان
الآتي لكن دلالته عليه ليس بحسب الوضع بل بسبب
عارض وهو دخول ان التي هي للاستقبال واما عكسا
فلانها يضرب يدل على زمان قبل زمانك مع انه
ليس بماض لان معنى لم يضرب ما يضرب الآن ودلالته
انما هو بعارض وهو اداة الجحد ولا نقاسه اي بناه

الفاعل والمفعول اي جواب اما لو الماضي بقوله فلا تجعلوا
اي لا يا ي لا يعرف ولا ينفك من ان يكون اي من ان يصير
ذلك الفعل الماضي معروفا اي معلوما اي مبنيا للفاعل
وهو ما يسمى فاعله او مجهولا اي مبنيا للمفعول وهو ما لم
يسم فاعله فان كان الفعل الماضي معروفا اي معلوما
اي مبنيا للفاعل والحرف الاخير اي لامه من ذلك الفعل
الماضي المعروف المبني للفاعل مبني موضوع بالوضع
الاصلي على الفتح لعدم المشابهة التام الاسم وانما
بني على الفتح لخفة الفتح او لان الفتح اخو السكون
لكونه جزء الالف وهو لازم السكون والاصل في البناء
للسكون المقابلة الاعراب لكنه لمشابه الاسم في
وقوعه صفة للنكرة كما يقال مررت برجل ضارب
يقال مررت ضرب وخبر المبتدا نحو زيد ضارب يقال زيد ضرب
وفي دخول لام الابتداء عليه نحو ان زيدا لضرب كما يقال
ان زيدا لضارب بني على الحركة وعلى الفتح لما ذكر

وهذا

وهذا البناء المذكور في الماضي انما هو في الواحد
لغير المخاطب والمتكلم مذكرا كان او مؤنثا نحو نصر
ونصرت وفي التثنية ايضا مذكرا كان او مؤنثا نحو نصرا
ونصرتا وفي جمع المذكر الغائب مضموما اي الماضي
فيه مبني على الضم لاجل الواو الذي هو ضمير الجمع
نحو نصروا وعلى اصل البناء ساكن في الماضي البواقي
اي مبني على السكون فيما عدا الواحد والتثنية اللذين
هما في الغائب والغائبة وفيما عدا الجمع المذكر الغائب
هربا من توالي اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة
لشدة اتصال ضمير الفاعل بالفعل وعين اللام للسكون
لانه محل التغيير ولانه مجاور لما يلزم منه هذا التوالي
فتسكينه اولى نحو نصرت الى نصرنا ويبنى الفعل الماضي
المعروف كما ذكر بتفاصيله من جميع الابواب
ثلاثيا كان او رباعيا خماسيا او سداسيا ولكن
الحرف الاول من ذلك الفعل الماضي المعروف

مفتوح اي موضع على الفتح **من جميع الابواب**
المذكورة لتناسب الفتح للفتح او الفتح الاخر وفي
قول المصنف فالحرف الاخر مبني على الفتح والحرف الاول
مفتوح ، فيته يعرف بالتامل ثم لما لم يكن الحرف
الاول مفتوحا في بعض الابواب استثنى بقوله
الا من الابواب الخامسة والسادسة لا مطلقا
ولا جميعا بل من الابواب الخامسة والسادسة التي
كانت وحصلت ووجدت في **اولها همزة** لان
الحرف الاول في هذه الخامسة والسادسة التي
همزة وصل وهي مكسورة في الابتداء الكثير نحو
استفتح وانتقل وغيرهما وانما زيدت همزة وصل
في اول هذه الابواب للزوم توالي اربع حركات
في بعضها اي همزة الوصل لتمكن النطق عند الابتداء
ثم لكون همزة الوصل غير بين عرفها بالتعريف
الثاني وهو تعريف بالحصة حقيقة وقال

وهمزة

وهمزة الوصل معرفة بامثلة احدها **همزة ابن**
اصله بنو بفتح الباء والنون بدليل قولهم ان تانيث
مبدلة عن واو بنو التي هي اللام ثم قلبت الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنا التنوين
والالف المقلوبة ثم حذفت الالف دون التنوين
لانه علامة التمكن والعلامة لا تحذف فلزم يكن
علامة اخر فعوض الهمزة عنها لما فصار ابن **وثانيها**
همزة ابنم وهو في الاصل ابن زيدت الميم اخره
لفائدة التاكيد او يكون كالعوض عن اخر حرف
الهمزة في الواو للقدر الصالح بعد حذفها **وثالثها**
همزة ابنة وهي تانيث ابن **ورابعها همزة**
امرء على وزن افعل بسكون الفاء وكسر العين
وخامسها همزة امراة وهي تانيث امرء
اصلهما مرء ومراة لكن لما جوز تخفيف همزتهما
ادخل في اولهما همزة الوصل ليكون كالعوض

على بعض اللغة بدون الهمزة فيهما نحو مَرَة ومِرَة بفتح
الميم **وسادستها همزة اثنين** اصله ثنوان
قلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار
لما شابهته الف التثنية صورة عومل معاملتها في
كونها حرف الاعراب ثم اتي بهمزة الوصل في اوله
ليوجد في غير الاول ثلثة احرف كما ان الاعراب
ثم اتى بهمزة الوصل الغالب في الف التثنية كذلك
وسابعها اثنتي وهو تانيث اثنين **وثامنها**
اسم اصله سِمْوٌ بكسر السين وسكون الميم او وسم
بفتح الواو وسكون ثم حذفت الواو على غير قياس
ثم اتى بهمزة الوصل ليكون عوضا عنها فصار اسم
كما مر في بسم الله **وتاسعتها** همزة است
اصله سته على وزن فعل بفتحتين ثم حذفت الهاء
ملغا بها كما في شفه ثم عوض الهمزة **وعاشرتها**
همزة **ايمن** على وزن افعل بفتح الهمزة وسكون الفاء

وضم

وضم العين مفرد عند البصريين من صلات القسم
ومعنى ايمن الله وايم الله بالنون وظرفها كمعنى والله
اذا كان الواو للقسم وجمع يمين عند الكوفيين
لكن في ايم الله بحذف النون لكثرة الاستعمال وقول
البصريين اولى لانه لو كان جمعا لما سقطت همزته
عند الوصل مع انها سقطت بالاتفاق والحادية عشر
همزة الفعل الماضي والثانية عشر همزة **المصدر**
والثالثة عشر همزة **الامر الحاضر من جميع الابواب**
الخماسي والسداسي التي في اولها همزة نحو
اندرج يندرج اندراجا واندرج امرا واستخرج
استخراجا واستخرج امرا وهمزة **الامر الحاضر من**
جميع ابواب **الثلاثي المجرد** نحو اعلم وانصر واضرب
وانما قيد الماضي والمصدر بكونهما من الخماسي والسداسي
وامر الحاضر بكونه منهما ومن الثلاثي اذ همزة الماضي
والمصدر في الرباعي وهمزة امر الحاضر فيه ليس بهمزة

وصل وانما اي لفظ واما الحاضر ثانيا ولم يقل الامر
الحاضر من الخماسي والسداسي والثلاثي لئلا يتوهم خلاف
المراد اذ لو لم يعد لفظه وامر الحاضر لتوهم ان همزة
الماضي والمصدر اللذين في الثلاثي ايضا همزة وصل بحكم
اشتراك العطف وليس كذلك بل كون همزتها همزة
وصل مختص بابواب الخماسي والسداسي والرابعة عشر
من الامثلة المعدودة **الهمزة المتصلة** المتعانقة
بلام التعريف نحو الرجل وانما قال الهمزة المتصلة
بلام التعريف ولم يقل وهمزة حرف التعريف
اختيارا لمذهب سيبويه لانه ذهب الى ان حرف
التعريف هي اللام وحدها والالف للوصل والخليل ذهب
الى ان الالف واللام للتعريف وهما حرف واحد كهل
وبل وذهب بعض الى ان الالف للتعريف وحدها واللام
زيدت بعدها لتحسين اللفظ فعلى هذا ما ذهب اليه
سيبويه يكون الهمزة للوصل الا ان سقوط هذه الهمزة

عند الوصل

عند الوصل على المذهبين الاخيرين وان لم يكن الوصل
للتخفيف لكثرة تواليهما بين الالفاظ ولما فرغ عن
تعريفها خاض ان يذكر حكمها وخاصتها بطريق الاستمرار
وهي شيئين الحذف والكسر واشار اليهما بقوله **وهمزة الوصل**
محذوفة اي ساقطة في التلفظ ثابتة في الخط الا قليلا
وهذا الحكم ليس مطلقا بل **في حالة الوصل** نحو واعلم
لحصول المقصود وهو امكان لفظ الساكن الذي
بعدها بالتحرك الذي ما قبلها وهمزة الوصل **مكسورة**
اي ملفوظة بالكسرة ومتحركة به لكن لا مطلقا ايضا
في حالة الابتداء بهمزة الوصل لانه جيء لتحريك الساكن
حركة بناء والاصل في البناء السكون واقرب الحركات
الى السكون الكسر لعدم دخوله على القياس بل لا يدخل
جميع انواع المعرب من الاسماء اذ من حكم غير
المتصرف انه لا يدخله ثم لما استشعر بحثا ناقضا لما
ذكره بالمتصلة بلام التعريف وايمن بالهمزة التي

في اوله الآمر الحاضر من يفعل بضم العين وبهمزة
الماضي المجهول من الخماسي والسداسي استثنى
بقوله الا ما كالذي اتصل بلام التعريف والاهمزة
ايمن فانها اي الهمزة التي اتصل بلام التعريف والهمزة
التي في ايمن مفتوحتان في حالة الابتداء بهما مع ان القياس
ان تكونا مكسورتين في الابتداء بهما لخفة الفتحة وكثرة
استعمالهما والا ما يكون في اول الامر الحاضر الذي
يؤخذ من المضارع الذي على وزن يفعل بضم العين فانها
اي الهمزة التي في اول الامر الحاضر المأخوذ من يفعل
بالضم مضمومة مع كونها همزة وصل في حالة الابتداء
بها تبعا للعين اي لاجل اتباع حركة تلك الهمزة
حركة عين المضارع الذي يؤخذ منه ذلك الامر
الحاضر نحو انصر وايضا لو كسرت يلزم الخروج من
الكسرة الى الضمة اذ الساكن ليس بحاجز حصين
وانه مهجور في كلامهم لا يقال ان همزة اغزي مضمومة

مع عدم

مع عدم ضم عينها وهي الزاء اي مكسورة لانا نقول
ان كسرها طارية والعبرة للاصلية فان اصله اغزوي
نقلت كسرة الواو الى الزاء بعد سلب حركتها ثم حذفت
لالتقاء الساكنين لما يجيء ولم يحذف اليا لانها ضمير
او علامة على الاختلاف وشيء منها لا يحذف وكذلك
اي كالذي في اول الامر الحاضر من يفعل بضم العين
مضموم حالة الابتداء الذي يكون في اول الماضي المجهول
الذي هو من الخماسي والسداسي تبعا للمضموم الذي
هو اول متحرك منه غير الهمزة كتبعيته للعين هربا من
خروج الكسرة الى الضمة ومنع الساكن ليس بمتين
ثم لما فرغ عن صاحب المعروف الذي هو القسم الاول
للماضي شرع في مباحث المجهول الذي هو قسم الثاني
وقال وان كان الفعل الماضي مجهولا اي مبنيا للمفعول
الذي لم يسم فاعله فالحرف الاخير منه اي من الفعل
الماضي المجهول يكون مثلها اي مثل الحرف الذي كان في آخر

الفعل الماضي المعروف في ان يكون مبنيا على الفتح
في الواحد والتثنية الذين في الغيبة وعلى الضم في الجمع المذكر
الغايب وعلى السكون فيما بقي كما مر تعليل كل واحد
منها والحرف التي تكون قبل الاخر مكسورة لفظا نحو
نصر واستخرج وقيل وبيع اذ الياء كسرتين او بمنزلة
كسرتين او تقديرا نحو مُدّ وافعلّ وافعللّ فان اصلهما مدد
وافعلل وافعللل نقلت كسرة ما قبل الاخر الى ما قبلها
ثم ادغم وكذا في كل مضاعف مدغم وما كان في حكم
المضاعف كاسود وغيره والحرف الساكن الذي كان
كان في المعروف ساكنا حرفا كان او حرفين ساكن
ايضا في المجهول ولم يتغير بل بقي على حاله الاولى ومما
والحرف الذي بقي سوى ما ذكر وهو الحرف الاخر والحرف
التي قبل الاخر والذي سكن في المعروف مضموم
وانما قال فالحرف الاخر والحرف التي قبل الاخر ولم يعبّر
باللام والعين مع انه اخصر ليشمل جميع مواد الافعال

كلها

كلها اذ لو قال فاللام في الاول لم يستقيم في باب افعل
وافعال وافعلل على قول من قال ان الذايد هي اللام الثانية
اذ لا يصدق حينئذ ان يقول ان لام الفعل المجهول مبني على
الفتح وكذا في الثاني لانه لا يصدق ان الحرف التي قبل
اللام الفعل المجهول مكسورة فيما اذا كان مكسور العين
نحو علم فانه لو لم يضم الباقي من الحرف الاخر والذي قبل الاخر
والذي سكن لم يعلم انه مجهول او معروف فبالضم يعرف
اعلم انهم لما ارادوا فصل المبني للمفعول من المبني للفاعل
لصيغة ايذانا الى تغايرهما في المعنى عمدوا الى صيغة
غير معقول لتوافق معناه الذي هو غير معقول واعني
اقامة المفعول مقام الفاعل واسناد الفعل اليه فوجدوا الاصل
في صيغ المبني للفاعل صيغة فَعَل من الثلاثي المجرد بفتحتين
فغيروه الى صيغة فُعِل بضم الاول وكسر ما قبل الآخر الذي
هو غير معقول لبعده عن اوزان الاسم لا يقال
لو جعل على العكس لحصل هذا الغرض لكون هذه الصيغة

ايضا عن صيغ الاسماء لانا نقول الخروج من الكسرة
الى الضمة انقل من عكسه كما ان الصعود انقل
من الهبوط فلم حملوا غير الثلاثي المجرد عليه في ضم الاول
وكسر ما قبل الآخر فلهذا لم يكتفوا باحدهما ومن جعل ضم الاول
عوضا عن الفاعل المحذوف غفل عن قيام المفعول مقامه
لما فرغ عن تفصيل الوجه الاول من الوجوه المحتاج اليها
من المصدر وهو الماضي خاض في تفصيل الوجه الثاني منها فقال
واما المضارع اي اما الوجه الثاني من الوجوه المذكورة
فهو الذي يكون في اوله حرف اتين لكن مطلقا بل بشرط
ان يكون ذلك الحرف زيد على الماضي اي زاد ذلك
الحرف على الماضي بقصد المضارعة وعلى سبيل التعاقب
نحو يضرب وتضرب وانما اشترط كون ذلك الحرف
زايدا ليخرج نحو يسر وترك واخذ ونصر وعلى الماضي
ليخرج نحو نرجس لانه ليس له ماض بل الحكم بزيادة
نونه لعدم فعلل بكسر اللام الاولى وبقولنا بقصد المضارعة

يخرج

حرف من ح

٦٩

يخرج نحو تقتل وانفعل وغيرهما وقولنا على سبيل التعاقب
تغير لماذا عدم التعاقب يدل على انه ليس لقصد المضارعة
ويجوز ان قوله على الماضي ليخرج المزيدات التي في اولها
الهمزة والتاء نحو لا يحتاج الى القيد بقصد المضارعة لخروجها
الان وذهب الوهم الى ان تفعل وانفعل وتفعلل وغيرها
اصلها فعل وفعّل وفعلل ومن ماض زيدت عليها الهمزة
والتاء فلهذا مست الحاجة الي هذا القيد تامل فان
قيل لم ايراد المصنف في الماضي التقسيم الى المعروف
والمجهول بدون التعريف في المضارع عرف او لا بقوله
فهو الذي في اوله احدي الزوايد الاربع ثم قسم الى
المعروف والمجهول قلنا التوقف معرفة معروف والمجهول
على حرف المضارعة وهي الزوايد الاربع التي هي حروف
اتين ولهذا قال وحرف المضارعة مفتوح في الفعل
المضارع المعروف اي المبني للفاعل من جميع الابواب
ثلاثيا كان او رباعيا مزيدا او مجردا لكونها في اوله

والاصل في الاول من المعروف ان يكون مفتوحا للخفة
ولقوة الانفظام لما راي التخلف في بعض الابواب
استثنى بقوله الا من ابواب الرباعي مطلقا اي
رباعي كان سواء كان رباعيا مجردا او ثلاثيا مزيدا
ملحقا او غير ملحق فانها اي حرف المضارعة مضمومة
في المعروف فيهن اي في تلك الابواب الرباعية
وانما ضمت في الرباعيات لئلا يلتبس في مثل اضرب
اذ لو فتحت لم يعرف ان يضرب من اضرب او من ضرب
وطرد عليه غيره لاشتراكهما في الرباعية وبالعكس
حصل الفرق بينهما اي بان يجعل في الرباعية بالفتح وفي
غيرها بالضم لتقدم الثلاثي رتبة استحق الخفيف وهو
الفتح ولكون الخماسي والسداسي اثقل من الرباعيات
استحق واستحقا بالفتح تعادلا لما كان في معروف
المضارع علامتان احديهما ما ذكر وهو الفتح حرف
المضارعة والى ثانيتهما تعرض بقوله وما الذي

قبل

وما قبل لام الفعل المضارع اي قبل الحرف الاخر فيه
انما قال هنا لام الفعل بناء على الاكثر كما مر مكسورة
في جميع ابواب الرباعي والخماسي والسداسي الا من
مضارع باب تفعل وتفعلل وتفاعل وهو يتفعل ويتفعلل
ويتفاعل بين المصنف مخالفة مضارع هذه الابواب الثلاثة
في كون ما قبل الحرف الاخر مكسورا على سبيل التعليل بقوله
فانها اي الحرف التي قبل لام الفعل المضارع مفتوحة
فيهن اي في الابواب الثلاثة للخفة لما فرغ عن القسم
الاول للمضارع وهو المعروف شرع في الثاني وقال
عطفا على في المعروف في قوله وحرف المضارع مفتوح
في المعروف وفي المجهول اي المبني للمفعول حرف
المضارعة مضمومة فرقا بين المبني للفاعل وبين المبني
للمفعول ولم يعكس لان المعروف اكثر استعمالا منه
والفتح اولى به والحرف الساكن اي الذي سكن من الحروف
في المعروف ساكن ايضا في هذا البناء بلا تغيير بل باق

مفتوح

علی حاله اذی وما ای الذی بقی سوی المذکور مفتوح تکمله
تاکید ما فی ما بقی لرفع التجوز وانما لم یکتف بضم حرف
المضارعة لئلا یلتبس معروف الرباعیات لمجهولهما
فان حرف المضارعة مضموم فیهما ولم یکتف بفتح ما بقی
هربا عن التباس المعروف بالمجهول فیما بفتح ما قبل الآخر
نحو نعلم وتبکر وغیرهما ثم لما کان حکم اللام فیما بقی من
الحروف مخالفا للزوم کونها مفتوحا استثنی بقوله
غیر لام الفعل کذلک الفعل المضارع المجهول فانها
ای لام الفعل له مرفوعة ای متحرکة بالرفع لکونها
معربا لما فیه من موجب الاعراب وهو المشابهة التامة
للاسم فی المعروف والمجهول تحقیقا لمقابلته الماضی
لما ان آخر الماضی مبنی علی الفتح فی المعروف والمجهول
کذلک المضارع معرب مرفوع لامه فیهما لکن لیس
مطلقا بل فی ما لم یکن فیه حرف ناصب ینصبها ای لام
الفعل المضارع وانما قید ناصب بقوله ینصبها لیخرج [illegible]

کما فی

کما فی طایر یطیر او التخصیص اذ حرف ناصب وغیرهم من
ان ینصب مضارعا وغیرها کان وغیرها وقوله او جازم عطف
علی ناصب ای ما لم یکن فیه حرف جازم والکلام فی تخریجهما
کالکلام فی نصبها سوی التخصیص ولما اتم تفصیل الوجه
الثانی وکان تفصیل الامر الغایب وتفصیل النهی مطلقا
منتظرا کان شرع فی تفصیلها بقوله واما الامر الغایب
والنهی الغایب والحاضر والمتکلم فانهما ای الامر الغایب
والنهی مطلقا سواء کان غایبا او مخاطبا او متکلما
یکونان علی لفظ المضارع ای معروف ان کانا فی معروفه
وعلی لفظ المضارع المجهول ان کانا مجهولین من غیر فرق
بینهما فی لفظ دون المعنی الا انهما ای الامر الغایب
والنهی مجزومان ای معربان باعراب الجزم والمضارع
مرفوع اذا لم یکن ناصب ولا جازم لما مضی والذی
الفرق بینها وبین لفظ المضارع ای کونهما مجزومین
بین علامت الجزم وان کان هذا البیان من وظیفة

النحويين لكونها راجعة الى بناء الكلمة وقال وعلامة
الجزم فيهما اي في الامر الغايب والنهي سقوط نون
التثنية مطلقا سواء كان في الغيب او الخطاب وسقوط
نون جمع المذكر في الغيبة والخطاب ايضا وسقوط نون
واحدة المخاطبة اي ثبوت هذه النونات علامة
الرفع فكما ان الرفع يسقط في حال الجزم فكذا ما هو علامة
له ونايب منابه وعلامة الجزم في البواقي اي فيما عدا
التثنية والجمع المذكر والوحدة المخاطبة سكون لام الفعل
الصحيح اي سقوط حركة اللام الصحيحة وعلامة الجزم
في الفعل الناقص سقوط لام الفعل المعتلة لانها بمنزلة
الحركة فكما ان الحركة يسقط بالجزم فكذا ما هو بمنزلتها
فان قيل لم يعلم حال الجمع المونث اهو داخل فيما
فيه النون او في البواقي اجاب استثنايا بقوله
سوى نون الجمع المونث يعني ان الظاهر يقتضي ان
يدخل فيما فيه النون اذ في آخره النون كانه قال وعلامة

الجزم

الجزم اما سكون اللام او سقوط او سقوط النون سوى
نون الجمع المونث فانها اي نون الجمع المونث ثابتة
غير ساقطة في حالة الجزم لانه مبني لم يتغير في حالة الرفع
والجزم وغيره اي في حالة النصب لانها ضمير كواو الجمع
المذكر والف التثنية وليست بعلامة حرفية فيثبت على
كل حال ثم لما كان الامر الحاضر المعروف مختصا باحكام ليست
في امر الغايب فصل وفصل بقوله واما الامر الحاضر المعروف
لا المجهول اذا المختص بالاحكام والمتميز عن الامر الغايب
لا المجهولة فالقاعدة والضابطة فيه ان يحذف منه اي من
ماخذه وهو المضارع حرف المضارع وان تدخل بعد
الحرف همزة الوصل لكن لا مطلقا بل لا بد ان ينظر الى
الحرف الذي بعد حرف المضارعة وهي لا يخلو من ان يكون
متحركا او ساكنا ان كان ما بعد حرف المضارعة ساكنا
فتدخل همزة الوصل مكسورة الا ان يكون
عينه مضموما فتضم لتعذر الابتداء بالساكن

وان كان اي ما بعد حرف المضارعة متحركا فتسكن
اخره اي آخر ذلك الامر الحاضر المعروف فقد من غير
ادخال همزة الوصل لانتفاء التعذر وهو اي الامر الحاضر
المعروف مبني اي موضوع بالموضع الاصلي على الوقف
اي على السكون وحكم المبني على الوقف كالمجزوم
اي كحكم المجزوم بمنزلته في اللفظ لا في المعنى اي في سقوط
النونات سوى نون الجمع المؤنث وسقوط الحركة
في اللام الصحيحة او الحرف في المعتلة لفظا واما
في المعنى فانه مبني غير معرب سقوط النون والحركة
والحرف لا بعامل بل الوضع عليه بخلاف المجزوم وانما
اجري مجرى المجزوم لان الحركة وشبهها اللام
المعتلة والنونات علامة الاعراب فنيابة في البناء
ولهذا لم يحذف نون جمع المؤنث وفيه نظر لان سقوط
هذه علامة الاعراب تامل وانما فيه الامر الحاضر المعروف
لان حكم مجهوله كحكم الامر الغائب والنهي في الجزم

بلا خلاف

بلا خلاف واختلاف بين البصريين والكوفيين في ان الامر
الحاضر المعروف معرب او مبني مذكور في النحو لما فرغ عن
مباحث الامر والنهي اللذين هما الوجه الثالث والرابع
شرع في تفصيل الوجه الخامس من الوجوه بقوله
والفاعل الذي يوخذ من المضارع او المصدر على
الاختلاف فلا يخلو من ان يكون عين ماضيه مفتوحا او مكسورا
او مضموما فاذا اريد الاخراج فينظر في عين الفعل
الماضي الثلاثي المجرد فان كان اي عين الفعل الماضي
مفتوحا فوزنه اي صيغته ناصر اي على وزن فاعل
بزيادة الهمزة الالف بين الفاء والعين وكسر العين
بعد حذف حرف المضارعة على مذهب اذ لو زيد في الاول
يلزم الابتداء بالسكون ولو حرك لالتبس بباب
افعل او الامر الحاضر ولو زيد بين العين واللام
لالتبس بباب او في الآخر بالتثنية وانما كسر
العين اذ لو ضم لثقل في اجزاء الاعراب على اللام

ولو فتح لالتبس بماضي المفاعلة ولو سكن لالتقى الساكنان
فاضطر الى الكسر وان التبس بامر المفاعلة لمناسبته
بين الفاعل والامر فان قيل لم لم ينظر الى عين المضارع
في اخراج اسم الفاعل كما نظر الى عينه في اخراج الامر
والزمان والمكان والمصدر الميمي قلنا لمانع وهو انه لو نظر
الى عين المضارع لما اتحد صيغة اسم الفاعل في باب الاول
وباب الثاني وباب الثالث مع ان وزن اسم الفاعل كلها
منها متحد فيما ضبط ولما اختلف صيغة باب الرابع وباب الثالث
وباب الخامس وباب الثاني وباب السادس والاول مع انه ليس
كذلك وان كان اي عين الماضي مضموما فوزنه اي مثاله
على وزن فعيل نحو عظيم وفعل نحو ضخم وان كان اي عينه
مكسورا فوزنه اي صيغة ومثال اسم الفاعل ان كان
ماخوذا من الفعل المتعدي على وزن فاعل نحو عالم وان
كان من الفعل اللازم بابي ويجي على اربعة اوزان
احدها فعيل نحو مريض وثانيها فعل نحو زمن بفتح الزاء

المعجمة

المعجمة وكسر الميم وثالثها افعل نحو احمر للمذكر الواحد وحمراء
بالمد للمؤنث الواحدة قياسه ان يقال حمري بلا مد
لكن زيدت الالف مع الف التانيث للبناء فرق بين
مؤنث فعلان وبين مؤنث افعل ثم قلبت الف
التانيث بهمزة لئلا تخل بالمقصود بحذف احد الالفين
لالتقاء الساكنين اذ الياء اذا وقعت طرفا بعد الف
زائدة قلبت الفا كما في عطاء وجمعها اي جمع المفرد
المذكر والمؤنث حمر بضم الحاء المهملة وسكون الميم
اذ لو حركت لالتبس بجمع حمار واظهر تثنية المذكر
لم يتعرض المذكر ههنا بل تعرض وذكر تثنية المؤنث
وهو حمراآن وبين بانه يجي على صيغة حمراوان بقلب
الهمزة التي هي قلب عن الف التانيث واوا لان
الواو بقلب بهمزة في الاوايل كاشاح اصله وشاح
فكذا الهمزة بقلب واوا ولانه لو قلبت ياء لاجتمع ياءان
في حالتي النصب والجر مع كسر النون بخلاف الواو ف

فان قيل اتحدت صيغة جمعها دون تثنيتهما مع ان النظام
يقتضي اتحاد صيغة التثنية لقلة استعمالها كما في الضماير
قلنا لم يفرق بين المذكر والمؤنث بالحاق علامة بل وضع
صيغة مستقلة لهما اقتضى ان يفرق بين تثنيتهما بصيغة
وان لا تتحد صيغتهما فاختلاف صيغة تثنيتهما يقتضي ان
لا يكون صيغة جمعها مختلفة تفاديا عن الاختلاف في
جميع الاحوال تامل ورابعها فلان نحو عطشان للمذكر
الواحد وعطشى بفتح العين وسكون الطاء المهملة
فيهما وبالقصر بلا نون للمؤنث الواحدة وجمعهما اي
جمع مذكره ومؤنثه عطاش بكسر العين متحدان
ايضا ويختلف تثنية مؤنثه بينه بقوله وتثنية عطشى
يجي عطشيان بقلب الف التانيث ياء لانه لو لم تقلب
لالتقى الساكنان الف التانيث والف التثنية فلو
حذف احدهما لالتبس بالمفرد المذكر حال الرفع ولا اعتبار
بالفرق بحركة النون لعدم اعتداد حركة الاواخر

في الا

في الابنية وبالياء دون الواو لخفة الفتحة على الياء
لا يقال ان في قلب الف عطشى ياء اجتماع اليائين
في حالة النصب والجر مع كسر النون وهو مما يهرب عنه
كما قيل في حمراوان لعدم قلب الهمزة ياء لانا نقول ان
عطشى ليس كحمراء لان الف عطشى التي هي للتانيث
قلبت ياء وهي قد تكون علامة التانيث كما في همزة
فكان الف ثابتة فيهما فلم يلزم اجتماع اليائين بخلاف
حمراوان واعلم ان اوزان اسم الفاعل من الثلاثي
المجرد كثيرة سماعي كاوزان مصادره الا انه لما كان
بعضها مضبوطا قال المصنف واختصرت بذكر ما يمكن
ضبطه من اوزان الفاعل المذكورة وتركت ما عداه
وهو ما لا يمكن ضبطه من الاوزان الغير المذكورة في
هذا المختصر وان ذكر بعضه في غيره وايضا مما يجب
ان يعلم ان الصفة المشبهة التي عدها النحويون
قسيما لاسم الفاعل ولهذا عد المصنف نحو احمر وعطشان

من اوزان اسم الفاعل وتطابق الاصطلاحين غير
لازم لما فرغ من تفاصيل اوزان اسم الفاعل شرع
في تفصيل اوزان اسم المفعول الذي هو الوجه السادس
وقال **واما اسم المفعول من جميع ابواب الثلاثي**
المجرد فوزنه اي صيغته يجي على وزن مفعول **نحو مجبور**
على وزن فعيل **نحو كسير** وانما لم ينظر في اوزانه
الى عين الماضي كما نظر في الفاعل اليه لاتحاد جميع
المفاعيل في تعلق الفعل بها وتنزع تعلق الفعل
بالفاعل لان تعلق الفعل بالفاعل وان كان جهة
الصدور الا ان جهة صدور المتعدي غير جهة صدور اللازم
بخلاف تعلقه بالمفعول به فلجهة الاختلاف ينظر الى
الاختلاف في العين تامل او يقال انه مأخوذ من المجهول
وهو لا يختلف باختلاف الابواب بخلاف المعروف واما الذي
وزنه مفعول فلايخ من ان يوخذ من المضارع المجهول
او من المصدر على ان اختلاف ما اخذ منه فطريقه ان يبدل

حرف

حرف المضارعة ميما مفتوحا اذ لو ضمت لالتبس
بمفعول باب افعل ولو كسرت لالتبس باسم الآلة
وان يضم العين اذ لو فتحت او كسرت لالتبس
بالمصدر الميمي والزمان والمكان فان تشبع ضم العين
لان بناء مفعل بفتح الميم وسكون الفاء وضم العين
بغير تاء مرفوض في كلامهم فتولدت من الاشباع
الواو فصار مفعول وان اخذ من المصدر فطريقه
كالذي مر ذكره الا ان ههنا زيدت الميم في اوله
وهناك تبدل حرف المضارعة ميما واما صيغة
فعيل فانه قد يجي بمعنى مفعول وبمعنى فاعل فان كان
بمعنى مفعول فلايخ اما ان يذكر موصوفه او لا فان
ذكر يستوي فيه المذكر والمؤنث لفظا نحو هذا
شجر كبير وهذه شجرة كبير وكذا في التثنية والجمع
وان لم يذكر موصوفه بني مذكره ومؤنثه تبعا نحو
هذا كبير وهذه كبيرة وكذا تثنية جمعا وان كان

بمعنى فاعل مفعلى عكس ما ذكر للفرق بينهما لما سئل
المصنف متعذرا بانه لم تذكر صيغة اسم الفاعل
والمفعول من غير الثلاثي المجرد اجاب بقوله وقد ذكرنا
صيغة اسم الفاعل وصيغة المفعول من الزوايد
على الثلاثي سواء كان رباعيا مجردا او مزيدا او ثلاثيا
مزيدا في بحث المصدر الميمي في اول الفصل الاول فلا
نعيده حوفا للاطالة ثم لما بقي بقية من البحث اوزان
اسم المبالغة ~~لم يوجد في اسم المفعول~~ ذكر بعد
تمام البحث مصرحا بقوله واوزان المبالغة في
اسم الفاعل اذا مشهورة ومتداولة احدها فعول
بفتح الفاء وتخفيف العين نحو جهول مبالغة جاهل
وقيل بتشديد العين نحو قيوم وثانيها فعيل بكسر
الفاء وتشديد العين نحو صديق مبالغة صادق
وثالثها فعال بفتح الفاء وتشديد العين نحو كذاب
مبالغة كاذب ومن قال بكسر الفاء ايضا مبالغة

فقد

فقد اخطا بل مصدر نقل كما قال الله تعالى وكذبوا بآياتنا
كذابا بكسر الكاف ورابعها فعل بفتحتين والتخفيف
نحو غفل بضم الغين المعجمة والفاء مبالغة غافل وخامسها
فعل بفتح الفاء وضم العين والتخفيف نحو يقظ بفتح
الياء المنقوطة بنقطتين من تحت وضم القاف
المنقوطة بنقطتين من فوق مبالغة يا قظ وسادسها
مفعال بكسر الميم وسكون الفاء نحو مدرار مبالغة
دار من در الغيث اذا انصب مفعيل بكسر الميم وسكون
الفاء نحو مكثير بكسر الميم وسكون الكاف بالغة كثير
الكلام وثامنها فعلة بضم الفاء وفتح العين نحو لعنة
اذا قلت بضم اللام وفتح العين الغير المعجمة مبالغة
لاعن فان اسكنت العين التي هي من الوزن الاخير
لاعين لعنة فقط يصير ذلك الذي سكن عينه من
الوزن الاخير الذي هو ثامنها من اوزان المبالغة بمعنى
المفعول لا من اوزان مبالغة اسم الفاعل كما

في اللغة بضم اللام وسكون العين يكون بمعنى ملعون
وهُزْأَة بضم الهاء وسكون الزاء بمعنى مهزوء، لما فرغ
من مباحث الاشياء التي هي كالمقدمة للابحاث
الآتية المرتبة المقصودة شرع ان يبين ان
الافعال الصحيحة من كل باب من الابواب المذكورة
كيف تتصرف من الامثلة المطردة لتقاس عليه المعتلات
والمضاعف والمهموز والوجوه المذكورة التي هي الامثلة
المختلفة وان كانت من تصريف الافعال الآ انه
اجمال في التصريف ولهذا عدّ من المقدمات والحق
بها وقطع عما قبلها بقوله **فصل** منونا لا اسكان
بقي مرفوع اما لانه مبتدأ موصوف بقي تصريف الافعال
خبره محذوف وهو منها اي فصل كاين في تصريف الافعال
من الفصول المقصودة واما لانه خبر مبتدأ محذوف اي
الاول من الفصول المقصودة المبحوث عنها
فصل في بيان **تصريف الافعال الصحيحة**

تقدم

٧٨

تقدم تصريف الافعال الصحيحة على سايرها لكونها
مراة تصرفات الافعال الغير الصحيحة ثم بين ان كل وجه
من الوجوه المذكورة من كل فعال على اي عدد من الاعداد
ينتهي تصريفه بقوله **تتصرف** ببناء المجهول والبناء الفاعل
على ان فاعله التصريفي من حيث انه تصريفي وجه وتقدم
الماضي لتقدمه وقوعا والتأخر غيره عنه وجا اذ الماضي
مجرد **والمستقبل** ذو زيادة **والامر والنهي** ماخوذ
من المستقبل فالماخوذ منه مقدم على الماخوذ وتمامهم
من كل واحد من هذه الاربعة **من وجوه المعروف**
اي معروف كل منهما **ومن وجوه المجهول** اي مجهوله
ايضا منحصر ومنكسر **على اربعة عشر وجها** لان
التصرف في كل واحد من المعروف والمجهول لا يخلو
من ان يكون في الغيب او المخاطب او المتكلم وكل منها اما
للمذكر او المؤنث وكل منها اما للمفرد والتثنية والجمع
فيكون المجموع ثمانية عشر وجها **وثلثة للغايب**

ان جه

الواحدة

المفرد المذكر والتثنية وجمعه **وثلثة للغايبة** وتثنيتها
وجمعها **وثلثة للمخاطب** المفرد المذكر وتثنيته وجمعه
وثلثة للمخاطبة الواحدة وتثنيتها وجمعها والقياس
يقتضي ان يكون الحكاية ايضا ستة اوجه الا انه اكتفي
بوجهين احدهما للمفرد مذكرا كان او مونثا وثانيهما
للجمع مذكرا كان او مونثا والتثنية كذلك لكون المتكلم
مونثا في اكثر الاحوال ولعدم تمييزه بالصوت انه مذكر
او مونث غالبا ولكون التثنية والجمع سيئين في
اعتبار الانضمام والى ما ذكرنا تفصيلا اشار اجمالا
بقوله **ووجهان للمتكلم رجلا كان** ذلك المتكلم **او امراة**
فلما سقط اربعة من ثمانية عشر وجها صار
على اربعة عشر وجها ثم لما استشعر اعتراضا
بنقصان الوجهين الوجوه المذكورة المعدودة في
الامر والنهي استثني بقوله **غير انه** اي الشان **لا يا**تي
اي لا يستعمل ولا يبني **الوجهان** الذي هو **للمتكلم**

في

في المعروف حال كونهما من **الامر والنهي** اذ اتحاد
الامر والمامور والناهي والمنهي غير معقول في بعضهم
يستعملها المبادرا بالمغايرة التقديرية ولم يلزم
الاتحاد المذكور في المجهول فيهما ولذا قيد بقوله في
المعروف ولما فرغ من التفصيل ونقص عدد الوجوه في اسم
الفاعل والمفعول عن عدد الوجوه الاربعة بين وفصل
بقوله **واما اسم الفاعل فيتصرف** بصيغة المجهول
على عشرة اوجه واحد من تلك العشرة للمفرد المذكر
وواحد منها للتثنية المذكر وواحد منها للمفرد المونث
وواحد منها للتثنية المونث ولم يذكر هذه الاربعة
لظهورها وبقي ستة منها اي من تلك العشرة **جمع
المذكر** مصححة ومكسرة **اربعة الفاظ وجمع المونث
منها** مصححة ومكسرة **لفظان** فالكل عشرة بقوله
واسم **المفعول يتصرف** بلفظ المجهول على **سبعة
اوجه منها** اي من تلك السبعة **جمع المذكر** مصححة ومكسرة

لفظان منها جمع المؤنث المصحح **لفظ** واحد ولا مثنى له
ولفظان للمفرد مذكراً كان او مؤنثاً ولفظان للتثنية
مذكراً كان او مؤنثاً فمجموعها سبعة ثم لما كان لحوق
نون المبالغة من توابع التصريفات للافعال شرع
قبل الخوض في بيان الامثلة ببيان محال دخولها بقوله
والنون التاكيد على ضربين احدهما المشددة **وهي تدخل**
على جميع الامر والنهي من المعروف والمجهول وفي قوله
على جميع الامر والنهي اشارة الى انها يدخل على المستقبل
اذا كان فيه معنى الطلب لسبق الاباب واما اذا لم
يكن معنى الطلب فيه فلا تدخل ولهذا لا تدخل على الماضي
والحال لاستدعاء نون التاكيد الطلب وهو انما يتوجه
الى المستقبل المترقب الغير الموجود فان قلت فيم جوز
دخول نون التاكيد في المستقبل الذي ليس فيه
معنى الطلب كما في قوله ربما اوفيت في علم
يرفعن ثوبي شمالات فان نوني يرفعن نون مخففة

وليس

وليس فيه معنى الطلب قلت لما شابه يرفعن النفي
بدخول رب التي هي للقلة والقلة والنفي من واد
واحد والنفي متشابه للنهي صورة كما مر فكأنه شابه
النهي وهو مما فيه الطلب وثانيهما **المخففة كذلك**
اي كما تدخل المشددة على جميع الامر والنهي كذلك
تدخل المخففة على جميعهما من معروفهما ومجهولهما **غير**
انها اي الا ان المخففة **لا تدخل** اي لا توجد في
التثنية اي كانت **ولا تدخل** ولا توجد **في جمع**
المؤنث اي جمع مؤنث كان للزوم التقاء الساكنين
على غير حده وهما الالف والنون فح لا يخ اما ان تحرك
النون او حذفت احديهما فالاول يخرجها عن وضعها
ومن ثم حذفت في اضرب القوم مع ان اصله اضربن
القوم فان تكتب الى حذفها دون تحريكها والثاني لو حذفت
اما الالف او نون التاكيد لا سبيل الى الاول والا لالتبس
بالواحد ولزم استتار الضمير المرفوع فيما يبرز وه

ولا الي الثاني والا لادي الي عدم التاكيد فيما قصد فيه
التاكيد وهذا نقض الغرض فان قلت لا لم لزوم
التقاء الساكنين في جمع المؤنث لانه لو ادخلت
المخففة لصار اضربنني في اضربن وليس فيه التقاء
المذكور ح قلت لما لزم فيما فيه لام الكلمة النون التقاء
الساكنين اطرد فيما عداه ببيانه ان جمع المؤنث
في صن امرا في صق بنونين احديهما لام الكلمة والاخرى
نون جماعة النساء فلما الحق نون التاكيد المخففة صار
صنن فاجتمع فيه ثلث نونات فاحتاج الي الالف
الفاصلة بين النونات فصار صنان فالتقي ساكنان
ح واجاب ابن الحاجب بان المثقلة اصل المخففة وهي
فرعه فلو لم يدخل الالف في جمع المؤنث مع المخففة
لزم مزية الفرع على الاصل ولهذا ادخلها يونس
حتى ادخلها وقال اضربنان دون اضربني منظور فيه
اذ اصالة المثقلة للمخففة انما هي عند الكوفيين

علي

علي ان الفرع لا يجب ان يجري على الاصل في جميع الاحكام
تامل لم لا توقف حالهما بدخلهما لعدم استقلالهما بين
او لا مدخلهما ثم حالهما ثانيا ونشر امرتبين بقوله
والمخففة ساكنة لمناسبة السكون الخفة والمشددة
مفتوحة لخفة الفتحة على المثقلة والا في التثنية وجمع
المؤنث استثناء من كون المشددة مفتوحة اذ المخففة
لا تدخلها عند غير يونس فانها يدخلها عنده بدليل تعليله
بقوله فانها بدون تثنية الضمير المنصوب المتصل بان
اي المشددة مكسورة فيهما اي في التثنية وجمع المؤنث
ثم بين ثانيا حال مدخلها بقوله وما قبلها اي الحرف
الذي قبل المخففة والمشددة مكسورة في الواحدة
الحاضرة اي المخاطبة لتدل على الياء المحذوفة لفظا
وخطا وما قبلها مضموم في الجمع المذكر دلالة على
الواو المحذوفة التي هي ضمير الجمع لفظا وكتابة وما قبلها
مفتوح في البواقي اي سوي الواحدة الحاضرة وجمع

المذكر لتركبه مع النون وآخر الجزء الاول في المركبة و
مفتوح نحو بعلبك وخمسة عشر للخفة ثم لما زاد الايضاح
اي فهم المستفيد والسامع في التصريف بذكر جزئي
من جزئياته لم يقتصر في تصريف الافعال على ذكر الكلي
بل اورد امثلة جزئية على الترتيب الذي ذكر الايضاح
ذكر الكليات مبتدءا بالمثال الماضي فقال **مثال الماضي**
اي مثال تصريف الماضي على اربعة عشر وجها من المعروف
نصر للواحد المذكر الغايب **نصرا** للتثنية المذكر الغايب
نصروا للجمع المذكر الغايب **نصرت** بسكون التاء للواحدة
الغايبة **نصرتا** لتثنيتها **نصرن** لجمعها **نصرت**
بفتح التاء للواحد المخاطب **نصرتما** للتثنية **نصرتم**
لجمعه **نصرت** بكسر التاء للواحدة المخاطبة **نصرتما**
لتثنيتها **نصرتن** لجمعها **نصرت** بضم التاء للمتكلم وحده
مذكرا كان او مؤنثا **نصرنا** بالالف بعد النون للتميز عن
جمع المؤنث للمتكلم معه غيره سواء كان تثنية او جمعا

مذكرا

مذكرا كان او مؤنثا ومثال تصريف الماضي من المجهول
ايضا على اربعة عشر وجها **نُصر** بضم النون التي اول
ذكره الضاد والتي ما قبل آخر كما تر للواحد الغايب **نُصرا**
نُصروا الى آخره اي الى آخر عدد الوجوه التي هي اربعة
عشر وجها ثم مثال المستقبل بقوله **ومثال المستقبل**
اي مثال تصريف المستقبل على اربعة عشر وجها
من المعروف **ينصر** للمفرد المذكر الغايب **ينصران**
لتثنية **ينصرون** لجمعه **تنصر** للغايبة **تنصران**
للغايبتين **ينصرن** للغايبات **تنصر** للمخاطب
تنصران للمخاطبين **تنصرون** للمخاطبين **تنصرين**
للمخاطبة **تنصران** للمخاطبتين **تنصرن** للمخاطبات
انصر للمتكلم وحده مذكرا كان او مؤنثا **ننصر** للمتكلم
مع الغير مذكرا كان تثنية او جمعا ومثال تصريف
المستقبل **من المجهول** على اربعة عشر وجها **يُنصر**
بضم حرف المضارعة وفتح الصاد وهو ما قبل الآخر

كما مر ينصران ينصرون الى آخره اي الى آخر عدد
الوجوه ثم مثال الامر الغايب بقوله مثال الامر الغايب
من المعروف لينصر بكسر اللام الامر فرقا بين يا وبين اللام
الابتداء ولم يعكس لمناسبة اللام الجارة لكونهما مقابلة
لهما في الافعال وفتح حرف المضارعة كما في المضارع
المعروف جزم اللام باللام لينصرا لينصروا بحذف النون
فيهما علامة للجزم لتنصر بفتح التاء وسقوط الحركة
جزما لتنصرا بحذف النون للجزم لينصرن بفتح الياء
وثبوت النون لما تقدم ثم بمثال الامر الحاضر بقوله
مثال الامر الحاضر المعروف انصر بضم الهمزة وسكون
الراء انصرا انصروا بحذف النون فيهما انصري بحذف
النون وثبوت الياء انصرا بحذف النون انصرن بثبوت
النون ولم يذكر المتكلم لما مر ان معروف المتكلم لم يستعمل
على الاصح ومثال الامر الغايب من المجهول لينصر
بضم حرف المضارعة وفتح ما قبل الآخر وجزم اللام لينصرا

لينصروا

لينصروا بحذف النون فيهما لتنصر بضم التاء وفتح
الصاد لتنصرا بحذف النون لينصرن بضم الياء وثبوت النون
ومثال الامر الحاضر من المجهول لتنصر باللام الجازمة
وضم التاء وفتح الصاد لتنصرا لتنصروا بحذف النون
النون فيهما لتنصري بحذف النون وثبوت الياء
لتنصرا بحذف النون لتنصرن بضم التاء وثبوت النون
ومثال الامر المتكلم المجهول لانصر باللام وضم
الهمزة وجزم اللام للمتكلم وحده مطلقا لننصر بضم
النون الاولى وجزم الراء للمتكلم مع الغير تثنية وجمعا
مذكرا كان او مؤنثا وكذلك كمثال الامر غيبة
وخطابا وتكلما مثال النهي من المعروف ومن
المجهول من غير فرق وسقوط الحركة والنونات
وعدم استعمال المتكلم في المعروف الا انه اي
النهي زيدت في اوله لفظة لا الجازمة مثاله
من المعروف لا ينصر بالفتح والجزم لا ينصرا

بحذف النون لا تنصر بالفتح والجزم لا تنصرا بحذف النون
بحذف لا تنصرن بثبوت النون لا تنصر بالفتح والجزم
لا تنصرا لا تنصروا بحذف النون التثنية والجمع لا تنصري
بحذف النون وثبوت اليا، لا تنصرا بحذف النون لا تنصرن
بثبوت النون ولا يستعمل متكلمه معروفا ومثاله من المجهول
كالمعروف الا انه يضم حرف المضارعة ويفتح ما قبل الآخر،
ثم لما لحق نون التاكيد بهما بادر بذكر مثال لحوقهما قبل
ذكر مثال اسم الفاعل والمفعول مع ان ذكرهما مقدم
فيما تقدم لانه من امثلتهما بقوله تقول انت في لحوق
نون التاكيد المشددة بامر الغايب معروفا لينصرن
بفتح النون المثقلة وما قبلها لينصران بكسر النون وفتح
ما قبلها لينصرن بفتح النون وضم ما قبلها دلالة على
الواو المحذوفة لانه ضمير جمع المذكر لتنصرن بفتح
وما قبلها لتنصران بكسر النون وفتح ما قبلها لينصرنان
بكسر النون المشددة وفتح ما قبلها وهو لحوق نون جمع

المؤنث

المؤنث وكذلك مثال امر الغايب مجهولا بلا فرق،
غير انه يضم حرف المضارعة ويفتح ما قبل اللام وتقول في
لحوق نون التاكيد المشددة بامر الحاضر معروفا
انصرن بفتح النون وما قبله انصران بكسر النون انصرن
بفتح النون وضم ما قبله ليدل على الواو والمحذوفة انصرن
بفتح النون وكسر ما قبله دلالة على اليا المحذوفة التي
هي علامة الخطاب انصران بكسر النون وفتح ما قبله انصرنان
بكسر النون ولم تلحق المتكلم واحدا ومع الغير لعدم استعماله
معروفه كالامر وتقول في لحوق نون التاكيد المخففة
امر الغايب معروفا لينصرن بفتح الراء في الواحد
وضمها اي ضم الراء الجمع اي لجمع المذكر نحو لينصرن وتقول
لتنصرن بفتحها للواحدة الغايبة وكذلك في المجهول
من غير فرق سوى ضم حرف المضارعة وفتح ما قبله اللام
وتقول في لحوق نون التاكيد المخففة امر المخاطب
معروفا انصرن بفتح الراء وسكون النون للواحد المذكر:

انصرنا بضم الراء وسكون النون للجمع المذكر انصرنّ
بكسر الراء وسكون النون للواحدة المخاطبة وتقول في لحوق
نون التأكيد الخفيفة امر المخاطب مجهولا لتنصرن بلام
الأمر وبضم التاء وفتح الصاد والراء وسكون النون
للواحد المخاطب لتنصرن بضم الراء للجمع لتنصرن بكسر الراء
للواحدة المخاطبة وكذلك النهي معروف والمجهول
اي مثال لحوق نوني التأكيد بالنهي معروفا ومجهولا كمثال
لحوقهما بالأمر معروفا ومجهولا غير انه زيدت في اوله
لا الجازمة ثم بمثال اسم الفاعل بقوله ومثال اسم الفاعل
ناصر مفرد المذكر ناصران تثنية المذكر ناصرون جمع المذكر
الصحيح نصّار ونُصّر بضم النون وفتح الصاد والتشديد
فيهما على وزن فعّال وفعّل ونَصَرة على وزن فعلة
بفتح الفاء والعين بفتح النون والصاد والتخفيف
اي تخفيف الصاد جمع المذكر المكسر كلها ناصرة مفرد
المؤنث ناصرتان تثنيتها ناصرات جمع المؤنث

الصحيح

الصحيح ونواصر بزيادة الواو بعد النون التي هي الفاء
جمع المؤنث المكسر ثم بمثال اسم المفعول بقوله مثال
المفعول منصور مفرد مذكر منصوران تثنية منصورون
جمع الصحيح ومناصر بفتح الميم جمع المكسر منصورة مفرد
المؤنث منصورتان تثنية المؤنث منصورات
جمع المؤنث الصحيح ولا مكسر له لما فرغ عن امثلة الثلاثي
المجرد شرع في امثلة الرباعي المجرد لاصالته كالثلاثي
بالنسبة اليه بقوله مثال الرباعي المجرد الصحيح
دحرج مثال الماضي يدحرج بكسر الراء مثال المضارع دحراجا
بكسر الدال وسكون الحاء مثال للمصدر السماعي ودحرجةً
مثال للمصدر القياسي بفتح الدال وسكون الحاء والراء
قدم السماعي على القياسي لشدة احتياجه الى
التوضيح فهو مدحرج بضم الميم وفتح الدال وسكون
الحاء وكسر الراء مثال لاسم الفاعل وذاك مدحرج
بفتح الراء مثال اسم المفعول ومثال الأمر الحاضر

دُخرج بفتح الدال وسكون الخاء وكسر الراء ومثال النهي
لاتدحرج بضم التاء وكسر الراء نهيا للمخاطب ثم لما كان
الملحق بالشي بالشي بمنزلة الملحق به في التصرفات
قال وكم يعرف تصريف الملحق بالرباعي المجرد كتصريف
الرباعي من غير فرق فان قلت لما بين امثلة الوجوه
الستة للرباعي ولم يبين الامثلة المطردة للوجوه
الستة له قلنا لما كان معلوما بامثلة الثلاثي المجرد
بادني التفاوت لم يبين لئلا يلزم التطويل ثم لما فرغ
عن بيان امثلة المجردات شرع في بيان المزيدات
فبدا المزيدات الثلاثي المجرد اولا ثم بمزيدات الرباعي
المجرد ثم بدا من مزيد الثلاثي المجرد غير ما غير ملحق
تناسبا للرباعي المجرد فقال مثال الرباعي المزيد فيه
اي الرباعي الذي حصل رباعيته بزيادة حرف واحد على
ثلاثيته وغير ملحق بالرباعي المجرد وهو على ثلاثة ابواب
الاول باب افعل مثال ماضيه اخرج ومضارعه

يخرج

يخرج ومصدره اخراجا وهو مخرج بكسر الراء
مثال اسم الفاعل وذاك مخرج بفتح الراء مثال اسم
المفعول ومثال الامر الحاضر اخرج بفتح الهمزة وسكون
الخاء المعجمة من فوق ومثال النهي لاتخرج بضم التاء
نهيا للمخاطب وكسر الراء فيهما اي في الامر والنهي المعروفين
لما استشعر سوالا بان القياس ان يقتضي ان يقال في
مضارع هذا الباب بالهمزة لكون اول ماضيه همزة منقطعة
اجاب بقوله وقد حذفت الهمزة من مستقبل الى
اي باب افعل كيلا يجتمع همزتان في نفس المتكلم
وحده وحذفت ايضا في باقيه وان لم يجتمع همزتان للاطراد
والاطراد وكذلك حذفت تلك الهمزة من اسم الفاعل
واسم المفعول ومن النهي ومن الامر الغايب
اتباعا للمستقبل وانما قيد الامر بالغايب احترازا
عن الامر الحاضر فانها لم يحذف فيه هربا عن الالتباس
والثاني باب فعل مثال ماضيه خرج ومثال مضارعه

يخرج ومصدره تخريجاً قياساً وتخرجة سماعه بكسر
الراء وفتح التاء فيهما اي في القياسي والسماعي
فهو مخرج بكسر الراء المشددة مثال اسم الفاعل
وذاك مخرج بفتح الراء المشددة مثال اسم المفعول
ومثال الامر الحاضر خرّج بكسر الراء المشددة
وفتح الخاء المعجمة من فوق وسكون الجيم المعجمة من تحت
ومثال النهي لا تخرج بضم التاء وكسر الراء المشددة
فيهما للحاضر والثالث باب فاعل مثال ماضيه خاصم ومضارعه
يخاصم بكسر الصاد مخاصمة بفتح الصاد قياساً
وخصاما بكسر الخاء المعجمة من فوق وبياء بعد صاد
سماعا فهو مخاصم بكسر الصاد مثال اسم الفاعل بكسر
الصاد وذاك مخاصم بفتح الصاد مثال اسم المفعول
ومثال الامر الحاضر خاصم بكسر الصاد ومثال النهي
لا تخاصم بضم التاء وكسر الصاد نهيا للمخاطب ومثال
المجهول الماضي من هذا الباب خوصم بقلب الف فاعل

واو الضم

واو الضم فايه وانما تعرض لمجهول ماضي هذا الباب لانه قال
فيما سبق في بناء ماضي مجهول الحرف الاخير يكون مثل ما كان
في المعروف والحرف الذي قبل الاخير مكسورة والساكن ساكن
على حاله وما بقي مضموم فهذا لا يهتدي الى ان الف فاعل تقلبت
واوا في المجهول فلهذا ذكره ثم لما فرغ عن امثلة ابواب
الرباعيات من مزيد الثلاثي شرع في امثلة ابواب
الخماسي قدمها على السداسي لبساطته بالنسبة اليه
وهو على خمسة ابواب الاول باب انفعل وقال مثال
الخماسي انكسر مثال ماضيه ومثال مضارعه ينكسر
بكسر السين مثال مصدره انكسارا قياسا فهو منكسر
بكسر السين مثال اسم الفاعل وذاك منكسر بفتح السين
مثال اسم المفعول ومثال الامر انكسر بكسر السين وسكون
الراء ومثال النهي الحاضر لا تنكسر بكسر السين وجزم
الراء والثاني باب افتعل مثال اكتسب مثال ماضيه
يكتسب مثال مضارعه ومصدره اكتسابا قياسا

فهو مكتتب بكسر السين اسم الفاعل وذاك مكتتب
بفتح السين اسم المفعول ومثال الامر الحاضر اكتتب
بكسر السين وسكون الباء ومثال النهي لا تكتتب بكسر السين
وجزم الباء والثالث باب افعّل مثال ماضيه اصّفّر
ومضارعه يصّفّر بفتح الفاء ومصدره اصفرارا بفك
الادغام قياسا فهو مصفر بفتح الفاء وكسر الراء
المدغمة تقديرا مثال الفاعل وذاك مصفر بفتح الفاء
والراء المدغمة تقديرا مثال اسم المفعول ومثال الامر
اصفر بكسر الهمزة وفتح الفاء والراء وبكسرها ايضا
سيجيء في المضاعف وفرقه من الماضي عند الفتح
تقديري اذ في الماضي الراء المدغم فيها مفتوحتان
تقديرا والراء المدغمة في الامر الحاضر مكسورة
تقديرا او لمدغم فيها ساكنة تقديرا مثال النهي
الحاضر لا يصفر بفتح الفاء فيهما اي في الامر والنهي
وفتح الراء وكسرها كالامر والرابع باب تفعّل

المدغمة فيها

مثال

مثال ماضيه تكسّر ومضارعه يتكسّر بفتح السين
ومصدره تكسّرا بضم السين فهو متكسّر بكسر السين
اسم الفاعل وذاك متكسّر بفتح السين اسم
المفعول ومثال الامر الحاضر تكسّر ومثال النهي
لا تتكسّر بفتح السين فيهما والخامس باب تفاعل مثال
ماضيه تصالح ومضارعه يتصالح بفتح اللام اسم الفاعل
وذاك متصالح بفتح اللام ومصدره تصالحا بضم اللام
قياسا فهو متصالح بكسر اللام اسم الفاعل وذاك
متصالح بفتح اللام اسم المفعول ومثال الامر
تصالح ومثال النهي لا تتصالح بفتح اللام فيهما اعلم
ان التصريفيين لما عدوا امثال ادّثّر واثّاقل من الخماسي
مع ان الظاهر يستدعي ان يكون مثلهما من السداسي ولم
يكن وزن فعل منه على مثلهما اشار الى بيان اصل واحوال
مثلهما تفصيلا لبيان احوالهما بقوله فاما ادّثّر
واثّاقل فاصل الاول تدثّر على وزن تفعّل كتكسّر

واصل اثّاقل تثاقل على وزن تفاعل كتصالح فادغمت
التاء اي تاء تفعّل وتفاعل فيهما بعد قلبها فيما بعدها
اي حروف الذي بعد تائيهما وهي الدال في تدثر والثاء
في تثاقل ثم ادخل الهمزة وهي الف الوصل لتمكن
الابتداء بهما اي بالمدغم في تدثر والمدغم في تثاقل
لان الساكن لا يبتدا به لعدم امكان التلفظ به ثم
لما كان تصريف هذا الجنس مخالفا لما تقدم من التصريف
بيّن بقوله وتصريفه اي تصريف كل واحد من المذكورين
مثال الماضي الاول ادّثر بفتح الدال والثاء المشددتين
مثال مضارعه يدّثّر بفتح الثاء والدال المشددتين
مثال مصدره ادّثّرا بضم الثاء وفتح الدال المشددتين
فهو مدّثّر بكسر الثاء اسم الفاعل وذاك مدّثّر
بفتح الثاء اسم المفعول ولم يذكر المصنف اسم المفعول
لكونه لازما لكن ذكرناها بطريق المثال ومثال الامر
الحاضر ادّثّر ومثال النهي لا تدّثّر بفتح الثاء

المنقوط

المنقوط بثلث من فوق فيهما وبفتح الدال وتشديد في
الجميع ومثال ماضي المثاني اثّاقل ومضارعه يثّاقل بفتح القاف
اثّاقلا بضم القاف المنقوط بنقطتين مثال مصدره اثّاقلا
فهو مثّاقل بكسر القاف مثال اسم الفاعل ومقتضى
الامثلة ان يجيء مثاقل بفتح القاف اسم المفعول الا انه
لم يجئ للزوم ومثال الامر الحاضر اثّاقل ومثال النهي
لا تثّاقل بفتح القاف فيهما والثاء مفتوحة مشددة
في الجميع ومثال الخماسي في باب تفعلل وهو صالح لمزيد
الرباعي والمزيد الثلاثي الملحق بمزيد الرباعي ومثال ماضيه
من الرباعي المزيد تدحرج ومثال مضارعه يتدحرج بفتح
الراء تدحرجا بضم الراء مثال اسم الفاعل فهو متدحرج
بكسر الراء اسم الفاعل للزومه لم يجئ المفعول ومثال الامر
الحاضر تدحرج بكسر الراء ومثال النهي لا تتدحرج بفتح
الراء فيهما فلما فرغ عن الخماسيات شرع السداسيات
مثال السداسي في باب استفعل مثال ماضيه استغفر

ومضارعه يستغفر بكسر الفاء استغفارًا مثال
مصدره فهو مستغفر بكسر الفاء اسم الفاعل والامر
الحاضر استغفر والنهي لا تستغفر بكسر الفاء
فيهما ومثال السداسي في باب افعالّ مثال ماضيه اشهابّ
ومضارعه يشهابّ ومصدره اشهيبابًا فهو مشهابّ
وذاك مشهابّ مثال اسم الفاعل والمفعول لكن يفرق بينهما
بتقدير كسر الباء المدغم وفتحها والامر اشهابّ بكسر الباء
والنهي لا تشهابّ بكسر الباء وفتحها فيهما الا ان في
فتح الامر فرقا تقديريا من ماضيه بتشديد الباء في الجميع
الا في المصدر لوقوع الفاصلة بين المتجانسين فيه
ومثال السداسي في باب افعوعل مثال ماضيه اغدودن
ومضارعه يغدودن بكسر الدال الثانية ومصدره
اغديدانا اصله اغدودانا قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار
ما قبلها فهو مغدودن بكسر الدال الثانية اسم الفاعل
ولو فتحت لصار اسم المفعول على مقتضى القياس

لكنه

لكنه لم يجئ للزومه ومثال الامر الحاضر اغدودن ومثال
النهي الحاضر لا تغدودن بكسر الدال الثانية في
الثلث وهو اسم الفاعل والامر والنهي الحاضر يعني منها.
ومثال السداسي في باب افعوّل مثال ماضيه اجلوّذ ومضارعه
يجلوّذ بكسر الواو المدغم فيهما ومصدره اجلواذا بكسر
اللام فهو مجلوّذ بكسر الواو ولم يذكر مفعوله للزومه
ومثال الامر الحاضر اجلوّذ ومثال النهي الحاضر
لا تجلوّذ بكسر الواو في الثلث اعني الفاعل والامر
والنهي والواو مشددة في الجميع ومثال السداسي
في باب افعنلل مثال ماضيه اسحنكك ومضارعه يسحنكك
بكسر الكاف الاول ومصدره اسحنكاكا وانما لم يدغم مع
اجتماع المتجانسين لانه لو ادغم لزم نقل حركة الكاف
الاولى الى النون فصار اسحنكّ على وزن افعلّ
فالتبس باب افعنلل بباب افعلّ فهو مسحنكك
اسم الفاعل ومثال الامر الحاضر اسحنكك

ومثال النهي الحاضر لا تسحنكك بكسر الكاف الاولى
في ثلثت اعني الفاعل والآمر والنهي ولكونه لم يجئ اسم
المفعول ومثال الثلاثي في باب افعنلى ماضيه اسلنقى
ومضارعه يسلنقي بكسر القاف وسكون الياء اصله يسلنقي
الياء حذفت ضمة الياء لثقلها على الياء ومثال مصدره
اسلنقاء بقلب الياء همزة لوقوعها طرفا بعد الف
زائدة فهو مسلنق بكسر القاف المنونة اسم الفاعل
اصله مسلنقي اعل كاعلال قاض ومثال الامر الحاضر
اسلنق ومثال النهي الحاضر لا تسلنق بكسر القاف
الغير المنونة فيهما اي الآمر والنهي علامة الجزم سقوط
الياء فيهما ومثال الثلاثي من مزيد الرباعي في باب
افعلل مثل اقشعر في الماضي ويقشعر في المضارع بكسر
العين فيه واقشعرارا بسكون العين في المصدر فهو مقشعر
في الفاعل بكسر العين ولو جاء المفعول بفتح العين لكنه
لم يجئ مفعول هذه الابواب لكونها لازما على ما اشرنا

وفي

وفي الامر الحاضر مثل اقشعر وفي النهي الحاضر لا تقشعر
بكسر العين في الثلث اي في الفاعل والآمر والنهي
وحكم لامه في الآمر والنهي كحكم لام اصفر كافر وسيجيء
في المضاعف والراء الغير المعجمة مشددة في الجميع اي
في جميع الوجوه الا في المصدر فانه يجيء بالفك لوقوع
الفاصلة بين الجنسين وهو الف المصدر لما فرغ عن
بيان تصريف الافعال الذي هو البحث من جهة اللفظ
شرع في بيان الافعال الذي هو البحث من جهة
المعنى ولهذا قال فصل في الفوايد بالتنوين
اي هذا فصل في الفوايد اي المعنى فايدة اللفظ اعلم
ان الافعال مطلق باعتبار المعنى على نوعين لازم
ومتعد وكل منهما على قسمين لازم بالوضع الشخصي
ولازم بالوضع النوعي والمتعدي كذلك شخصي
ونوعي والبحث في هذا الفصل من اللازم والمتعدي
الشخصي لعدم توقفها الى عن الواضع بخلاف

النوعين اذ هما يحتاجان الى اسباب الوجودية والعدمية
ولكون المتعدي النوعي وجوديا قدمه على اللازم النوعي
الذي هو عدمي ثم لما كان سبب المتعدي وجوديا وعدميا
ابتدا ببيان وجوديه وقال اللازم الذي يصير متعديا
بالسبب سببا اما وجودي او عدمي والوجودي يكون
بواحد ثلثة اسباب اما بزيادة الهمزة في اوله او بزيادة
حرف من حروف الجر في آخره ومن قوله في آخره يعلم
ان الحرف الجر الذي يتعدى زيدا او ما بتشديد عينه
اي عين ذلك الفعل اللازم نحو اخرجته مثال للتعدية
بزيادة الهمزة وخرّجته مثال للتعدية بتشديد عينه
وخرجت به من الدار مثال للتعدية بحرف الجر
ومقتضى الظاهر ان تقدم خرجت به من الدار على خرّجته
على ترتيب ذكر الاسباب الا ان اتصال تشديد عينه اظهر من اتصال
حرف الجر لذا ذكره جانب اتصال الهمزة وقوله خرجت به
من الدار اشارة الى جواز تعدية الفعل الواحد بحروف جر

كثيرة

كثيرة اذا لم يكن الحروف بمعنى واحد يعني لا يجوز تعدية الحرفين
مختلفين في اللفظ متحدين في المعنى ويجوز على العكس
نحو مررت بزيد بالبرية واعلم ان الحرف الجر الذي يتعدى
به الفعل هل يغير معنى الفعل ام لا ففيه خلاف قال بعض المحققين
من الصرفيين ان غير البا لا يغير وقال بعضهم يغير
مطلقا الا ان التغير حاصل مطلقا والعدمي يكون بحذف
التاء من تفعلل الذي هو رباعي مزيد فيه نحو تدحرج
فانه مزيد رباعي لازم اذ اصله دحرج وهو متعد فاذا
حذفت تاؤه من تدحرج يصير دحرج فبحذف التاء يصير متعديا
ومن تفعّل بتشديد العين في الثانية التي هي خاصة
من مزيد الثلاثي نحو تكسّر فانه مزيد ثلاثي لازم كما مر
واذا حذفت تاء تكسّر بقي كسّر وهو متعد لانه من باب
التفعيل بعد حذف التاء من اوله فصار متعديا بحذف التاء
ومكررة اللام في الاول وللازم النوعي ايضا سببان
وجودي وعدمي لكثرة السبب العدمي على وجوديته

قد تقرر عليه في بيانه فعلى في بيان كون المتعدي لازما
والمتعدي النوعي يصير لازما نوعيا اما بحذف اسباب
المتعدية التي ذكرت في تعدية اللازم الشخصي ا
او ينقل اي ينقل الفعل المتعدي الشخصي الى باب انكسر
اي باب انفعل للمطاوعة دون غيره كما في كسر فانه
متعد شخصي فاذا نقل انكسر يصير لازما نوعيا او ينقله
الى باب تفعل كما مر في بيان الاسباب العدمية للتعدية
ان حذف تاء تفعل سبب التعدية لزيادته سبب
اللزوم على العكس ولما ذكرنا اشار بقوله وباب
فعلل اي الرباعي المجرد اذا كان متعديا شخصيا يصير
لازما نوعيا بزيادة التاء في اوله اعلم ان اسباب
التعدي واللزوم حقيقة هي النقل لا غير لانه اذا
زيدت الهمزة في اوله او حرف الجر في آخره للتعدية
تكون في الحقيقة نقلا الى باب افعل وزيادة التضعيف
وحذف التاء من تفعل وتفعلل نقلا الى باب فعل وفعلل

وحذف

وحذف اسباب التعدي للزوم نقل الى باب الذي زيد عليه
وزيادة التاء في باب فعلل يصير ورته لازما نقل الى تفعلل
الا انه لما كان النقل في بعضه بزيادة وفي بعضه بحذف قسم
المصنف الى اقسام وبين كلا منها بحذافيره ما يستلزم بناء
المجهول ان يكون للفعل مفعولا به لانه اقيم مقام الفاعل وبني
الفعل له نفى مجيء المفعول به من اللازم بقوله ولا يجيء المفعول
من الفعل اللازم ثم عطف على نفي اللازم نفي الملزوم
بقوله ولا يجيء المجهول اي المبني للمفعول من الفعل اللازم
ايضا لان انتفاء الملزوم والى ما ذكرنا من التعليل اشار
بقوله لان الفعل اللازم هو ما لا يحتاج اي لا يتجاوز
الى المفعول به بل يتجاوز الى ما عداه من المفاعيل فقط
والفعل المتعدي بخلافه اي بخلاف الفعل اللازم فانه
يتجاوز الى المفعول به وغيره ايضا فيمكن ان يقيم ذلك
المفعول به مقام الفاعل ويبني الفعل له فيجيء منه المجهول
لاغراض كثيرة مذكورة في مواضعه لما كان لمعنى باب فاعل

غرابة بالنسبة الى معنى سائر الابواب افرد ببيان معنى
فاعل بقوله وباب فاعل يكون للشركة بين الاثنين
كما ان معنى الشركة بين الاثنين فى عدة الابواب نحو
ناضلته اي راميت زيدا بالسهم الا قليلا لغير الشركة
بين اثنين نحو طارقت النعل وعاقبت اللص وان ركة
هذا الباب بباب تفاعل في كونه للاثنين قال وباب
تفاعل ايضا اي كباب فاعل يكون للاثنين فصاعدا
نحو تدافعنا وفرق ما بينهما مذكور فيما تقدم وقد يكون
باب تفاعل لاظهار ما ليس في الباطن اي للتكلف
فيما لا يراد نحو تمارضت اي اظهرت المرض وليس بي
مرض اعلم ان المصنف في هذا الفصل بصدد بيان
الفوائد فلما كان في تاء افتعل قلبا متفاوتة باختلاف
صفة مخرج فانه اتيتها في هذا الفصل لشبيهها
باختلاف المعنى وقال فاذا كان فاء الفعل من افتعل
حرفا من حروف الاطباق اي الحروف المستعلية

المطبقة

المطبقة وهي اربعة احرف فاحدها الطاء المهملة و
وثانيها الضاد المعجمة وثالثها الطاء المهملة ورابعها
الظاء المنقوطة يصير تاء افتعل التي هي من المنخفضة
طاء غير معجمة لتعسر النطق ببناء افتعل المخفضة بعد هذه
الحروف المستعلية المطبقة واختير الطاء للقلب لقرب
مخرجها من التاء مثال ما كان فاؤه صادا نحو اصطبر اصله
اصتبر قلبت تاؤه طاء لتعسر الجمع بين الاطباق
والانخفاض في النطق ويجوز اصبر بجعل الطاء صادا
ثم الادغام نظرا الى الجنسية في الاستعلائية ولا
يجوز العكس لعظم الضاد في الصفة عنها ومثال
ما فاؤه الضاد اضطرب اصله اضترب قلبت التاء طاء
كما مر ويجوز اضرب بجعل الطاء ضادا ثم الادغام
وبالعكس لا يجوز لزيادة الصفة التي في الضاد ومثال
ما اذا كان فاؤه طاء نحو اطهر اصله اطتهر قلبت التاء
طاء ثم ادغمت الطاء في الطاء لسكون الاولى ومثال

ما اذا كان فاؤه ظاء اظهر اصله اظتهر قلبت التاء طاء
ثم قلبت الطاء ظاء ثم ادغمت الظاء في الظاء ويجوز
قلب الظاء طاء نحو الادغام ويجوز الاظهار لعدم
الجنسية في الذات وكذا اذا كان فاؤه باب افتعل
ولا غيره معجمة او كان ذالا معجمة او كان زاء معجمة
نصير التاء اي تاء افتعل ولا غير منقوطة مثال ما اذا كان
فاؤه دالا مهملة نحو ادمع اصله ادتمع قلبت التاء دالا
لقرب التاء عن الدال في المهموسية وقد بدلها من التاء
في المخرج ثم ادغمت الدال في الدال ولا يجوز فيه الا الادغام
لاجتماع المتجانسين وكون الاولى ساكنا ومثال ما اذا كان
فاؤه ذالا منقوطة اذكر اصله اذتكر قلبت التاء دالا
ثم جعل الدال المهملة ذالا معجمة ثم قيل اذكر بادغام
الذال المنقوطة بالذال المنقوطة ويجوز الادغام ا
الذال المعجمة بالدال المهملة او يجعل الذال دالا نظر
الى اتحادهما في المجهورية في الادغامين ويجوز البيان

نحو

نحو اذ دكر لابقاء ما كان عليه ومثال ما كان فاؤه
زاء معجمة ازدجر اصله ازتجر قلبت التاء دالا ويجوز
قلب الدال زاء معجمة ثم ادغام الزاء في الزاء ولا يجوز
عكسه لان الزاء اعظم من الدال والفوات صفة الزاء
وكذا اذا كان الفاء اي فاء افتعل واوا او كان ياء
منقطتين من تحت او كان ثاء مثلثة نقطة من فوق قلبت
الواو والياء تاء ثم ادغمت في تاء افتعل لمجانستهما
مثال ما اذا كان الفاء واوا اتحد اتقى بتاء مشددة اصله
اوتقى قلبت الواو تاء وادغمت التاء في التاء لسكون
الاولى لانه لو لم تقلب الواو تاء لزم قلب الواو ياء لسكونها
وانكسار ما قبلها فح يلزم توالي الكسرات لان الياء
كسرتين او بمنزلة كسرتين مع ما قبلها او يلزم قلب
قلب الياء تاء ايضا فالاعلال الواحد اولى لقصر المسافة
ولقائل ان يقول يلزم على هذا ان يقلب الياء المنقلبة
عن الهمزة تاء مع انه لا يجوز فكذا الياء المقلوبة عنها

الواو تاثل ومثال ماكان فاوه ثاء التثبر اصله اتيثبر قلبت
اليا تجانبا عن توالي الكسرات ومثال ماكان فاوه ثاء اتفر
تبثر ابر الثاء المنقوطة بنقطتين اصله اتفعر قلبت الثاء
تا ثم ادغمت التاء في التاء اعلم ان المعنى لما تغير
بزيادة الحرف ونقصانه كان بيان الحروف الزايدة بيانا
عما دون من تتمة الغاية وملحقا به فلذا قال والحروف
التي تزاد في الاسماء والافعال عشرة انما قيد الزيادة
في الاسماء والافعال ولم يطلق اذ في الحروف تزاد
غير هذه الحروف نحو حرف لا تزاد بعد هل نحو هلا ولقلة
تصرف الحروف مجموعها اي مجموع الحروف التي تزاد موجود
ومجتمع في حروف اليوم تنساه ومجموع حروفها
عشرة وهو ظاهر حكي ان جار الله العلامة سئل عن
الحروف الزايدة وعددها فقال هويت السمان ثم سئل
مرة ثانية فقال سألتمونيها ثم مرة ثالثة فقال
اليوم تنساه فانظر الى فطانته ثم اشار الى قاعدة

الزوايد

الزوايد في المواد وقال اذا اردت ان تعرف
الزايد من غيره فانظر الى الكلمة من الاسماء والافعال
فاذا كانت حروف الكلمة وعددها زايدا على ثلثة احرف
والحال ان فيها وجد حرف واحد او حرفين او ثلثة من هذه
الحروف فاحكم بانها اي تلك الحروف او الحرفين او الحروف
زايدة الا ان لا يكون لها اي للكلمة معنى دونها اي بغير
تلك الحروف الزايدة على الثلاثة ثم لما كان تعدي الثلاثي المجرد
ولزومه غير منضبط بابواب احصي تعدي غير الثلاثي المجرد
ولزومه فابتدا بالرباعي اي رباعي ولهذا قال وابواب الرباعي
مؤكدا بقوله كلها اي كل واحد من ابواب الرباعي متعدية
ومن ثمة لم يلحق التاء بمتعد مع اسناده الى ضمير ابواب
الرباعي ثم بالخماسي اي خماسي كان بقوله وابواب الخماسي
مؤكدا بقوله كلها اي مجموعها باسناد خبر الى جمع المؤنث
وهي لوازم على انه لو قيل لازمة لجاز ايضا اي جملة
جماعة ابواب الخماسي كلها لازمة فلما خالف ثلثة

الادرج حمح
بمعنى زليل

ابواب في هذا الحكم استثنى بقوله الا ثلثة ابواب
احدها باب افتعل وثانيها باب تفعل وثالثها باب تفاعل
فانها اي هذه الابواب الثلاثة من الخماسي مشتركة
بين اللازم والمتعدي ثم بالسداسي اي سداسي كان رد
بقوله وابواب السداسي كلها لوازم الا ابواب
واحد منها وهو باب استفعل فانه اي باب استفعل
مشترك بين اللازم والتعدي والا كلمتان فقط
من باب افعنلى فانهما اي تلك الكلمتين متعديان وهما
كلمتان احدهما اسرندان والاخرى اغرنداه معناهما
غلب عليه متعدي بالحرف لا غلب فقط ولهذا عطف على
غلب عليه قوله وقهر عطف تفسير حتى يظهر تعديته
معناهما واعلم ان اصل اسباب التعدية والتعديات
واكثرها استعمال الهمزة ولهذا قدم في الذكر ولا اصالتها
وكثرتها استعمال وطلب العلم ان معناهما مقصور على
التعدية فلا نزع بهذا اقال وهمزة وفعل التي هي ا

اسباب

اسباب التعدية والشايعة في الاستعمال يجي لمعان
كثيرة احدها المتعدية نحو اخرجته كما مر وثانيها للصيرورة
نحو امشى الرجل اي صار ذا ماشية اي صاحب ماشية
كما ذكر في احد الابواب وثالثها للوجدان اي وجدان
الفاعل المفعول موصوف بصفة مشتقة من اصله سوا
كانت الصفة بمعنى الفاعل والمفعول كما مر نحو اجللته
اي وجدته بخيلا ورابعها للحينونة نحو احصد الزرع
اي جان وقت حصاده بفتح الحاء وكسرها لغة في الحصاد
وعند الزمخشري من امثلة الصيرورة اي صار الزرع
ذا حصاد وخامسها للازالة نحو اشكيته اي ازلت
الشكاية عنه وسادسها للدخول في الشي نحو ان تقول
اصبح الرجل واعتم اذا دخل في الصباح والعتمة وسابعها
للتكثير نحو ان يقول البن الرجل اذا كثر عنده اللبن
ثم لما كان السين في استفعل عند بعض المتعدية ولها
معان ايضا ذكر عقيب الهمزة التي هي للتعدية وبين

معانيها ايضاً بقوله وسين استفعل ايضا اي كهمزة
باب افعل يجي لمعان احدها للطلب نحو استغفر الله اي طلب
المغفرة كما مر واعلم ان المشهور بين الصرفيين ان يقول
بسين استفعل مع باب استفعل ليس بالسين فقط بل بالهمزة
والتاء ايضا فما وجه تخصيصهم فاقول وجه التخصيص ان الهمزة
والتاء تزيدان في المزيدات دون السين تامل وثانيها
للسؤال نحو استخبر اي سئل الخبر فان قيل ما الفرق بين
الطلب والسؤال قلنا الطلب عام والسؤال خاص باعتبار كونه
المودود لان مورد السؤال اللسان ومورد الطلب يكون
اللسان وغيره او يقول ان المقصود في الطلب حصول المطلوب
وفي السؤال استكشاف المسئول كما في مثالنا ان المقصود
من الاستغفار حصول المغفرة نفسها ومن الاستخبار
الاستكشاف عن الاخبار لا حصول الخبر نفسه تامل وثالثها
للتحول نحو استخل الخمر خلا اي انقلب الخمر خلا ورابعها
للاعتقاد نحو استكرمته اي اعتقدت انه كريم سؤال

طابق

طابق الاعتقاد الواقع او رد وخامسها للوجدان اي
للاصابة على صفة نحو استجدته شيئا اي وجدته جيدا
كما مر معنى الوجدان ومعنى قولهم اي العرب استرجع
القوم والبس اذ لا بأس [ان] عند نزول المصيبة
واصابتها اياهم ان قالوا اي قالوا انا لله وانا اليه راجعون
وانما قيد المصنف بهذا بوقت المصيبة لان غير وقتها
يكون للطلب ومعنى بهذا القول يؤول الى معنى الطلب اذ العبد
اذا قال عند المصيبة انا لله وانا اليه راجعون كانه طلب
الرجعون من الله الى الله او الى معنى الوجدان كانه اصاب
نفسه راجعا الى الله تعالى في هذا الوقت والى هذا المعنى
اشار بقوله وقولهم استرجع الخ بعد قوله وللوجدان
ان الخ اعلم ان حروف العلة التي هي الواو والياء والالف
هي حروف المد واللين في اصطلاحهم لكن التفاوت في الاطلاق
كل واحد على هذه الحروف بالاعتبار والتعليل اما في
الاطلاق فلان الواو والياء والالف يسمى حرف علة

سواء كانت متحركة او ساكنة وسواء كانت حركة
ما قبلها من جنسها او لا وتسمى حرف لين ان كانت ساكنة
مطلقا سواء كانت حركة ما قبلها من جنسها او لا وتسمى
حرف مد ان كانت ساكنة وكانت حركة ما قبلها واما في
التعليل في تسميتها حروف علة فلان من شان الواو
والياء والالف ينقلب بعضها الى بعض وحقيقة العلة تغير
الشيء عن حاله فكان حروف التغير اولى ان لفظ واي من
ملفوظات المعلول والمشتكي بسبب العلة فكانها حروف
العلة وفي تسميتها حروف اللين فلخروجها في اللين من
غير خشونة على اللسان لاتساعها في المخرج وفي تسميتها
حروف المد فلما فيها من الامتداد وانتشار الصوت والى
ما ذكرنا مفصلا اشارة اجلا بقوله وحروف المد واللين
والعلة واحدة عندهم في اصطلاحهم ثم عينها بقوله
وهي الواو والياء والالف وعدم تفاوتها ووحدتها
نظرا الى الذات من غير اعتبار الى الحركة والسكون

وغيرها

وغيرها واما بالنظر الى العوارض التي ذكرت فنقسمه
الى اقسام بعضها اشمل من البعض الآخر فحرف
العلة اشمل ثم اللين ثم المد قدم المصنف الاخص
فالاخص الا ان الالف لا يكون الا حرف مد ابدا لعدم
قبولها الحركة ووجوب مناسبة حركة ما قبلها فلما
فرغ عن ابحاث الصحيح وتصريفاتها شرع في ابحاث
المعتلات وملحقاتها ثم لما كان المعتلات انواعا
خمسة في الافعال اشار الى المضارعها بقوله وكل فعل
مجرد ماض قيد بقوله ماض لظهور الاولية والاوسطية
والآخرية فيه التي هي مدار التقسيم لتجرده عن الزوائد
فلا يخلو اما ان يكون فيه حرف واحد من احرف العلة او حرفين
فان كان الاول فلا يخلو اما ان يكون في اوله او وسطه
او في آخره فان كان في اوله حرف من هذه الحروف
يسمى ذلك الماضي الذي في اوله حرف واحد من هذه
الحروف معتلا لكون احد حروفه علة ومثالا لمماثلته

الصحيح في احتمال الحركات نحو وعد مثال للمثال الواوي
ويقظ مثال لليائي والمثالي اي مثالين لان الامثلة متوالية
والثالث لا بد ان يكون اثنين واذا كان في وسطه يسمى
اجوف نحو ما هو كالجوف له وهو العين من الحرف
الصحيح ويسمى ذا الثلاثة ايضا لكون ماضيه على
ثلثة احرف في الحكاية الواحدة نحو قال واوي وباع
يائي واذا كان في آخره يسمى ناقصا لنقصان
آخره اما عن بعض الحركات وهو الضم والكسر او عن
الحرف في الجزم ويسمى ذا الاربعة لبقائه على الاربعة
التي هي بعد الحذف في الحكاية الواحدة نحو غزا واوي
ورمي يائي وان كان الثاني اي الذي فيه حرفان من
هذه الحروف اي حروف العلة فلا يخلو اما ان يكون في عينه
ولامه او في فائه ولامه فان كان اي الحرفان في عينه
ولامه يسمى اللفيف المقرون نحو شوي وطوي لاجتماع
حرفي العلة المقترنتين في كلمة واحدة وان كان

فاؤه

فاؤه ولامه يسمى اللفيف المفروق نحو وقي يقي
حرفي العلة المفترقتين في الكلمة فانحصر الاقسام
في خمسة واما القسمان الآخران اللذان ذكرهما بعض
وهما ما اذا كان فاؤه وعينه او كان فاؤه وعينه ولامه
فلا اعتبار بهما اذ هما لا يوجدان في الافعال ثم لما فرغ
عن المعتلات شرع في ملحقاتها وهو على ضربين مضاعف
وهو ما كان عينه ولامه الاولى من جنس وعينه ولامه الثانية
من جنس ان كان رباعيا مجردا او مزيدا فيه والآخر
مهموز وهو ما كان احد حروف الاصلية همزة واشار الى
الاول بقوله وكل فعل ماضي عينه ولامه حرفان من جنس
واحد وهو ادغم في بعض المواضع اولهما اي اول
الحرفين المتجانسين في الآخر اي في المتجانس الآخر
للثقل يجيء تفصيله ان شاء الله يسمى ذلك
الفعل الذي عينه ولامه من جنس واحد مضاعفا
وانما قصر على ذكر مضاعف الثلاثي ولم يذكر مضاعف

الرباعي لعدم الادغام والقلب والحذف فيه ولانه
يسمي بالمطابق غالبًا دون المضاعف والي الثلاثي
بقوله وكل فعل ماضي فيه همزة فلا يخ اما ان يكون
في اوله او في وسطه او في آخره وان كان في اوله
يسمي ذالك الفعل مهموز الفاء نحو اخذ لكون
فاوه همزة وان كان في وسطه اي عين ذالك الفعل
يسمي مهموز العين نحو سأل لان عينه همزة وان كان
في آخره ذالك الفعل يسمي مهموز اللام نحو قرأ
لكون لامه همزة ثم قال للابواب السبعة اذ الاشيا
تتبين باضدادها وكل فعل خال اي خالٍ من همزة
الاقسام الستة اي الابواب الستة التي هي المثال
والاجوف والناقص واللفيف المقرون والمفروق والمضاعف
والمهموز يسمي اي ذالك الفعل الخالي صحيحًا لصحة
حروفه من القلب والحذف اعلم ان المصنف قدم
المعتلات وملحقاتها علي الصحيح في التقسيم وقدم

الصحيح

الصحيح عليها في البحث والتصريف لان التقسيم
باعتبار المفهوم ومفهومات المعتلات وملحقاتها
وجودية ومفهوم الصحيح عدمي والملكات تقدمه علي
عدمياتها واما البحث والتصريف باعتبار الذات فالصحيح
مقدم علي غيره ذاتا اذ غيره انما يعرف باعتبار مقابلته
عليه والمقيس عليه مقدم علي المقيس وانما قدم المضاعف
علي المهموز مع ان بعضهم ذهب الي ان الهمزة حرف
علة لشدة التحاق المضاعف بالمعتلات لكثرة
الانقلابات فيه بالنسبة الي المهموز واشار الي
ما ذكرنا بقوله وقد مر بحث باب الصحيح فيما مضي
من الابحاث ويذكر عن قريب ان شاء الله تعالى
فيما ياتي بحث الاقسام الستة علي سبيل الاختصار
وهي ثلثة انواع احدها باب المعتلات وهي جمع
المعتل اسم الفاعل من اعتل اي مرض يسمي هذا
النوع معتلا لما فيه من الاعتلال ولم يغر ولئلا يتوهم

المبني المصطلح الذي هو احد الاقسام الستة ،
وثانيها باب المضاعف اسم مفعول من ضاعف
ويقال له الاصم لتحقق الشدة فيه بالادغام واهل
الجاهلية يسمون رجبا شهر الله الاصم قال الخليل
انما سمي بذلك لانه لا يسمع فيه صوت مستغيث
ولا حركة قتال ولا قعقعة سلاح لكونه من الاشهر
الحرم التي لا قتال فيها واستحق هذا الاطلاق هذا الاسم
لتقدمه على غيره على ان هذا سبب التسمية ولا جواز
الاطلاق لا علة التسمية والاطلاق تامل **وثالثها**
باب المهموز اسم مفعول من الهمزة وهو الهمزة
اعلم ان الواو والياء اما ان يكونا متحركتين او ساكنتين
فان كانتا متحركتين فلا يخ من ان يكون مفتوحا ،
او مكسورا او مضموما وان كانتا ساكنتين فما قبلهما
ايضا لا يخ من ان يكون مفتوحا او مضموما او مكسورا
ولا سكون ح لالتقاء الساكنين وذا لا يجوز لكن
سبعة

سبعة اقسام والى هذه الاقسام اشار بقوله الواو
والياء اذا تحركتا الى قوله واما المضاعف في قوله **الواو**
والياء اذا تحركتا بانه تحركت **وانفتح ما قبلهما** اي
ما قبل الواو والياء **قلبتا** الى الواو والياء **الفا** اشارة
الى القسم الاول من هذه الاقسام السبعة وقوله **نحو**
قال وكال مثال ما اذا كان الواو والياء متحركتين بالفتح
وما قبلهما متحرك بالفتح ايضا من الاجوف اذ اصل قال
قول بفتح الواو وما قبلها وكال كيل بفتح الياء وما قبلها
ايضا ومثال ما اذا انضم الواو وما قبلها مفتوح نحو طال
اصله طول بضم الواو وفتح الطاء ومثال ما اذا كان
الواو مكسورة وما قبلها مفتوحا نحو خاف اصله خوف
بكسر الواو وفتح الخاء قلبت الواو والياء فيما ذكر الفا
لانهما تحركتين لان الحركة انغاض هذه الحروف اعني الواو
والياء والالف اذا كانتا متحركتين وكان ما قبلهما
مفتوحا لزم اربع حركات متواليا فقلبوهما اخف

الحروف وجعل الالف للزوم سكونها وتركت على
الاصل لخفة مية وقوة تنبيهاً عليه واسكن ياء ليس
ولم تقلب الفاً لشبهها ليت في كونها غير متصرفة
ومثال اي مثال ما اذا كان الواو والياء متحركتين
بالفتح وما قبلهما مفتوح من الناقص نحو غزا ورمى
اصلهما غزو ورمي قلبت الواو في غزو والياء في رمي
الفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما لما مرّ وتقول في تثنيتهما
اي غزا ورمى غزوا ورميا لاقتضاء التثنية فتح
ما قبلها فلا تقلبان اي الواو في غزوا والياء في رميا
الفاً لئلا يزول فتح ما قبل الف التثنية ولو صورة
وقوله ولا تقلبان ايضاً اي كالتثنية من جمع المؤنث
وفي المواجهة اي الخطاب مطلقاً وفي نفس المتكلم
واحداً او مع الغير لان الواو الساكنة والياء
الساكنة لا تقلبان الفاً وان كان ما قبلها مفتوحاً
واشارة الى القسم الثاني من الاقسام السبعة

ثم

لا تحذف الالف للساكنين فيلتبس التثنية بالمفرد شرح

ثم لما قلبتا الفاً ساكنة اذا كان سكونهما عارضاً استثنى
بقوله الا في موضع يكون سكونهما غير اصلي اي عارضاً
وفسر كون السكون غير اصلي بان تقلب حركتهما اي حركة
الواو والياء المتحركتين الى ما قبلهما نحو اقام واباع اصلهما
اقوم وابيع لما بيّن ان الواو والياء المتحركتين اذا كان
ما قبلهما حرف صحيح ساكناً تقلب حركتهما الى ما قبلهما ثم قلبتا
الفاً لتحركهما في الاصل وانفتاح ما قبلهما الآن للزوم
اربع حركات متوالية بهذا المعنى فصار اقام واباع
وكذا تقول في الجمع المذكر واواً او ياءً غزوا ورموا
والاصل غزووا ورميوا قلبتا اي الواو في غزووا
فاجتمع والياء في رميوا الفاً لتحركهما وانفتاح ما قبلهما ساكنان
احدهما اي احد الساكنين الالف المقلوبة اما من الواو او من
الياء والثاني اي ثاني الساكنين الملتقيين واو الجمع
واذا غير جائز فحذفت الالف المقلوبة التي هي اللام
اذ هي للحذف اولى اذ الواو ضمير فبقي غزوا ورموا

وكذا اذا كان ما قبلهما مضموماً او مكسوراً يحذفان في
الجمع المذكر لثقلهما على اللام نحو سروا ورضوا اصلهما
سرووا ورضيوا نقلت ضمة الواو والياء الى ما قبلهما
بعد سلب حركة ما قبلهما فالتقى ساكنان فسقط اللام وكذا
تقول في تثنية المؤنث الغائبة غزتا ورمتا في
الواوي واليائي والاصل غزوتا ورميتا قلبت الواو
والياء الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما فالتقى ساكنان
فحذفت الالف المقلوبة عنهما لسكونهما اي الالف
وسكون التاء التانيث فان قيل التاء فيهما ليست
ساكنة اجاب بقوله لان التاء التانيث التي تلحق الفعل
كانت ساكنة في الاصل لان المتحركة من خواص
الاسم فحركت الالف التثنية لوجوب فتح ما قبلها
فاذا حركت لالف التثنية فحركتها عارضة كالمعدوم والعارض
فكانت التاء ساكنة ولا يجوز حذف التاء لانها علامة
التانيث وهي لا تحذف فصار غزتا ورمتا ومن العرب

[illegible] اعتبارا وان كانت متحركة صورة
روح شرح

من

من تقول غزاتا ورمتا نظرا الى الظاهر وليس بالوجه
ولما كان في اعلال ماضي الاجوف من المعروف اتفاقا ما
الى جمع المؤنث ومنه الى آخره الوجوه مغايرة ما قال
اشارة الى هذه المغايرة في تقول في جمع المؤنث
لماضي المعروف من الاجوف قلن بضم القاف وسكون
اللام في الواوي وكلن بكسر القاف وسكون اللام في اليائي والاصل
فيهما قولن على وزن فعلن وكيلن ايضا على وزن فعلن
بفتح الواو والياء وبفتح ما قبلهما قلبتا اي الواو في
قلن والياء في كيلن الفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما
فالتقى ساكنان ثم حذفت الالف لسكونها وسكون
اللام بعدها فبقي قلن وكلن بفتح القاف في قلن
والكاف في كلن ثم نقلت فتح القاف الى الضمة
وفتح الكاف الى الكسرة ليدل الضمة اي ضمة القاف
على الواو المحذوفة وتدل الكسرة اي كسرة الكاف
على الياء المحذوفة المجانسة الضمة الواو والكسرة

الياء لان المتولد من الضمة الواو لكونها من ضمتين او ثلث
ضمات او من ضمة ومدة على اختلاف المذاهب والمتولد
من الكسرة الياء لحصولها من كسرتين او ثلث كسرات
او كسرة ومدة على اختلاف كما مر ومن الفتحة الالف
واشار الى قسم الثالث والرابع بقوله والياء اذا تحرك
ما قبلها تركت اي بقي على حالها اي على ما كان عليه من اي
حال ساكنة كانت او متحركة لكن بقاؤها على حالها
حال كونها متحركة ليست مطلقا بل اذا كانت الحركة
اي حركة الياء فتحة نحو خشي مثال ما اذا كان ما قبل الياء
مكسورا حال كونها متحركة بالفتحة نحو خشيت مثال
ما اذا كان ما قبلها مكسورا حال كونها ساكنة واما قوله في
الياء الساكنة اذا انضم ما قبلها قلبت الياء
واوا اشار الى قسم الخامس في ذلك قياس مطرد
لتعسر النطق بالياء الساكنة المضموم ما قبلها [illegible]
الواجدان نحو ايسر في الماضي يوسر في المضارع واصله

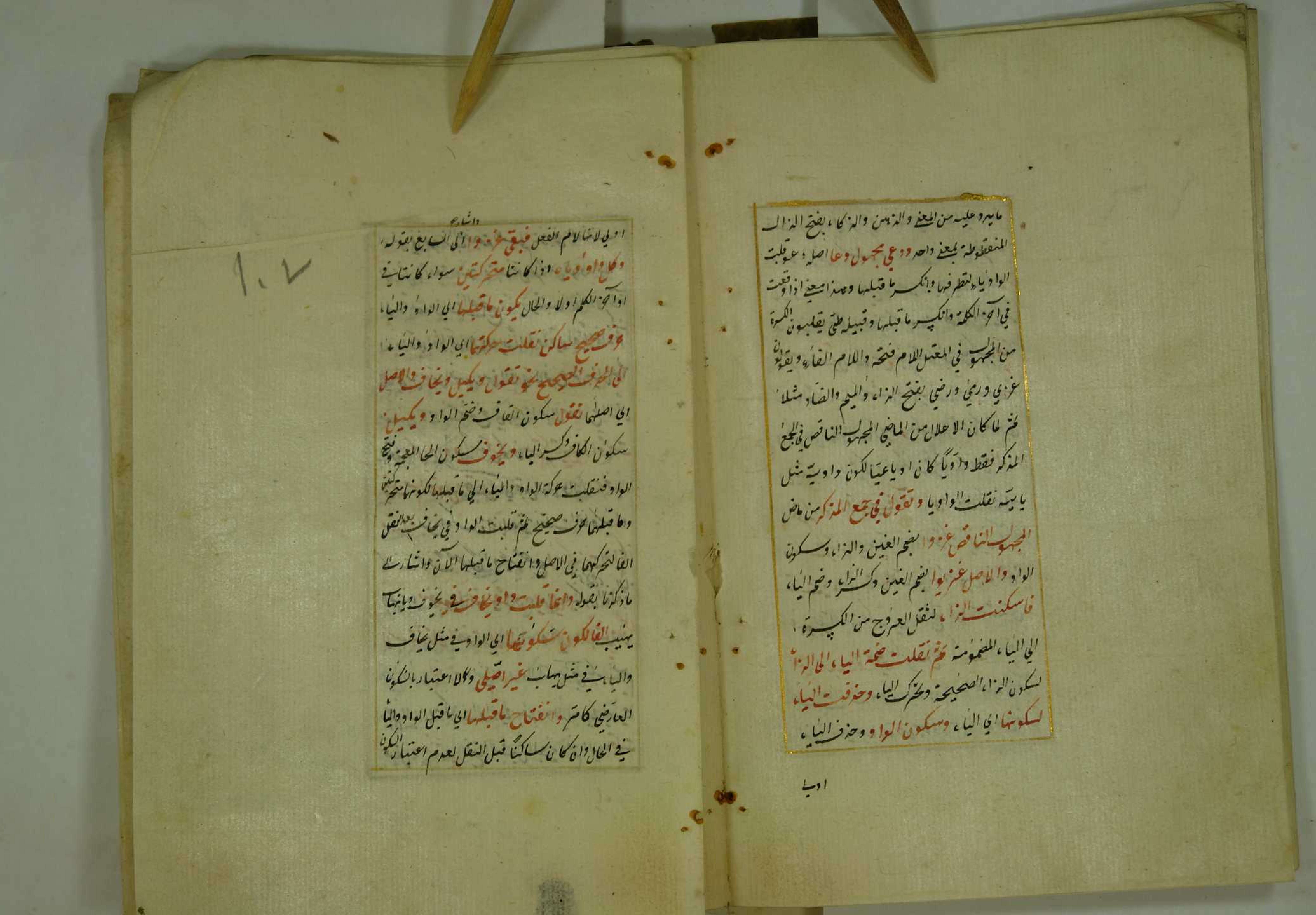
الى

الى ماضيه مع انه ليس له دخل في مبحثنا ليظهر ان الاصل
في يوسر ييسر بيائين بضم الياء الاولى وسكون الثانية
قلبت الثانية واوا لسكونها وانضمام ما قبلها فان قيل
لم لم يحذف الواو في يوسر بعد قلب الياء واوا لوقوعها
بين ياء وكسرة كما يحذف في يعد قلنا لو حذفت لادى
الى حذف حرفين ثابتين في الماضي وهو اجحاف [illegible]
للكلمة او لان ضمة الياء يمنع هذا الوقوع او نقول
لا نسلم وجود العلة وهي الوقوع بين ياء وكسرة
اذ اصله ييسر والهمزة ثابتة تقديرا فوقع الواو بين
همزة وكسرة تقديرا ولهذا اخذ الامر بالصيغة على هذا الاصل
لا يقال اذا كانت الهمزة ثابتة تقديرا يلزم ان لا تقلب
الياء واوا لانه لم يقع ما قبل الياء الساكنة مضمومة بل
مفتوحة لانا نقول القلب يستلزم الصورة والحال
والحذف التقدير والاصل لما بين قلب الياء واوا للعلة
المذكورة اراد ان يبين قلب الواو ياء لعلة آتية ذكر بقوله

وتقول في مجهول ماضي الاجوف الواوي قيل والاصل
قول بضم القاف وكسر الواو فاستثقلت ضمة القاف
قبل كسرة الواو فاسكنت القاف ونقلت كسرة الواو
لتحركهما وسكون ما قبلها الذي هو حرف صحيح اليها
اي الى القاف فصارت القاف مكسورة وصارت
الواو ساكنة ثم قلبت الواو ياء لان الواو الساكنة
اذا انكسر ما قبلها يا هذا الذي قاله المصنف هو اللغة
المشهورة وفيه لغتان أخريان قلت احديهما ان يقال قول
بضم القاف وسكون الواو واصله قول بضم القاف وكسر الواو
وحذفت حركة الواو فقط ثم على حالة وقيل في اليائي
ايضاً بوع اصله بيع بضم اليا وسكون اليا ثم حذفت
كسرة اليا لثقل الكسر عليها فصار بيع بضم اليا وسكون
اليا ثم قلبت اليا واوا لسكونها وانضمام
ما قبلها فصار بوع وهذا عكس اللغة الاولى بان نقلت
اليا واوا في اليائي وابقاء الواو في الواوي وان

نقلت

نقلت الواو ياء في الواوي وابقاء اليا في اليائي
وثانيهما ان يقال بالاشمام دلالة على ان الاصل الضم وهو
ان ينحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل اليا الساكنة
بعدها نحو الواو قليلا وهذا اشمام النحاة وقال القراء
انه ضم الشفتين فقط من غير تلفظ شي مع كسرة الفا
كسرا خالصا وهذا الاشمام لا يدرك الا بالرؤية
لما ذكر حال الواو الساكنة اذا انكسر ما قبلها شرع
ان يبين الواو المتحركة اذا انكسر ما قبلها وقال والواو
المتحركة اذا وقعت في آخر الكلمة دون اوسطها
وانكسر ما قبلها اي ما قبل الواو المتحركة التي في آخر الكلمة
قلبت ياء اشارة الى القسم السادس نحو غبي والاصل
غبو بفتح الغين وكسر اليا وفتح الواو مشتق
من الغباوة وهي عكس الادراك هذا التعريف
بحسب معنى اللغة والا فالغباوة عدم الفطنة عما من شانه
الفطنة وهي عبارة عن جودة تهيؤ الذهن لتصور



مايه وعليه من المعنى والذهن والذكاء بفتح الذال
المنقوطة بمعنى واحد ودعي مجهول دعا اصله دعو قلبت
الواو ياء لتطرفها وانكسار ما قبلها وهذا معنى اذا وقعت
في آخر الكلمة وانكسر ما قبلها وقبيلة طي يقلبون الكسرة
من المجهول في المعتل اللام فتحة واللام الفاء ويقولون
غزي ورمي ورضي بفتح الزاء والميم والضاد مثلا
ثم لما كان الاعلال من الماضي المجهول الناقص في الجمع
المذكر فقط واويا كان او يائيا لكون واوية مثل
يائية نقلت الواو ياء وتقول في جمع المذكر من ماض
المجهول الناقص غزوا بضم الغين والزاء وسكون
الواو والاصل غزيوا بضم الغين وكسر الزاء وضم الياء
فاسكنت الزاء لثقل العروج من الكسرة
الى الياء المضمومة ثم نقلت ضمة الياء الى الزاء
لسكون الزاء الصحيحة وتحرك الياء وحذفت الياء
لسكونها اي الياء وسكون الواو وحذف الياء

ادبيا

۱۰۷

واشارح

اولى لاجتماع لام الفعل فبقي غزو واشار الى ان يع بقوله
وكل واو وياء اذا كانتا متحركتين سواء كانتا في
اواخر الكلم اولا والحال يكون ما قبلهما اي الواو والياء
حرف صحيح ساكن نقلت حركتهما اي الواو والياء
الى الحرف الصحيح نحو تقول ويكيل ويخاف والاصل
اي اصلها تقول بسكون القاف وضم الواو ويكيل
بسكون الكاف وكسر الياء ويخوف بسكون الخاء المعجمة وفتح
الواو فنقلت حركة الواو والياء الى ما قبلهما لكونهما متحركتين
وما قبلهما حرف صحيح ثم قلبت الواو في يخاف بعد النقل
الفا لتحركها في الاصل وانفتاح ما قبلها الآن واشار الى
ما ذكرنا بقوله وانما قلبت واو يخاف الفا في يخوف دون يائها
يهيب الفا لكون سكونهما اي الواو في مثل يخاف
والياء في مثل يهاب غير اصلي ولا اعتبار بالسكون
العارضي كامر وانفتاح ما قبلهما اي ما قبل الواو والياء
في الحال وان كان ساكنا قبل النقل لعدم اعتبار السكون

الاصلي في الحروف الصحيحة اعلم انه ينبغي للمصنف
ان يمثل باربعة امثلة اذ بعد نقل الحركة من الواو والياء
اي ما قبلهما من الحرف الصحيح اما ان يقلبهما الفا اولا والاول
اما واوي او يائي والياء ايضا اما واوي او يائي الا انه ترك
اليائي من الاول لظهوره من الثاني لما فرغ عن بيان احوال
مضارع الاجوف شرع في بيان احوال مضارع الناقص
بقوله وكل واو وياء حال كونهما متحركتين اذا وقعت
في لام الفعل وما قبلهما اي قبل الواو والياء حرف
متحركة بضمة او كسرة اذ بالفتحة نقلت الفا وسواء
كانت حرفا صحيحا او غير صحيح اسكنتا ما لم يكن
لام فعله منصوبا نحو يغزو ويرمي بسكون الواو والياء
لاستثقال الضمة على الواو والياء ويخشى والاصل
اي اصلهما يغزو بضم الزاء والواو ويرمي بكسر الميم
وضم الياء اسكنت الواو في يغزو والياء في يرمي
للثقل ويخشى بفتح الشين المعجمة وضم الياء قلبت

ياء

ياء يخشى الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها الشين
المعجمة وانما قيد اسكانهما بقوله ما لم يكن منصوبا لانه
اذا دخل الناصب تتحرك الواو والياء بالفتحة لخفة
الفتحة عليهما وتعرض لهذا بقوله وتحرك الواو
والياء اذا كان كل واحد منهما منصوبا نحو لن يغزو
ولن يرمي ويبقى الالف ساكنة في يخشى كما في حالة الرفع
نحو ولن يخشى لان الالف لا تقبل الحركة والا موجب
للحذف وحرك الواو والياء بالفتحة لخفة الفتحة
عليهما اي الواو والياء وتقول في التثنية اي
في تثنية يغزو ويرمي ويخشى يغزوان ويرميان
ويخشيان على الاصل اذ لو اعل لالتبس بالمفرد عند
دخول الجازم والناصب اما في يخشيان فلانه لو اعل
لزم قلب الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان
فحذف احدهما الالف فصار يخشان فاذا حذف النون
بالجازم او الناصب بقي يخشا واما في يغزوان

ويرميان فالتقى ساكنان بنقل حركة الواو والياء
بعد سلب حركة ما قبلهما فلزم حذف الواو في يغزوان
والياء في يرميان اذ لا سبيل الى حذف الف التثنية
وفتح ما قبل الف التثنية للزوم فتح ما قبلها فصار يغزوا
ويرميا عند الجازم او الناصب وهذا ظاهر وتقول في الجمع
اي جمع المذكر سواء كان للغائب وللمخاطب يغزون بالياء
التحتانية والتاء الفوقانية ويرمون بالياء والتاء ايضا
ويخشون بالياء والتاء والاصل يغزوون بالياء والتاء
ويرميون بالياء والتاء ويخشيون بالياء والتاء
فاسكنت الواو في يغزوون والياء في يرميون
ويخشيون لوقوعهما اي الواو والياء والياء في لام
الفعل كما في يغزو ويرمي فاجتمع الساكنان
احدهما الواو والياء وثانيهما بعدهما واو الجمع
فحذفت ما كان قبل واو الجمع وهو الواو والياء
لان واو الجمع ضمير وضم الميم من يرمون لازالة ما لم

قلبت ياء يخشيون الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فهو الشين فصار يخشاون صح

فبقي يغزون بضم الزاي ويرمون بكسر الميم ويخشون بفتح الشين صح

يضم

يضم يلزم قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها
والى هذا اشار بقوله لتصح علامة الجمع وهنا اعلال
آخر في مثل يرميون نقلت حركة الياء الى ما قبلها
بعد تسكين ما قبلها فالتقى ساكنان فحذفت الياء
فصار يرمون وفي مثل يخشيون قلبت الياء الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان ثم حذفت الالف
فبقي يخشون وانما اعتبر المصنف الاول لاطراد تسكين
اللام وتقول في واحدة المخاطبة تغزين على
وزن تفعين والاصل تغزوين على وزن تفعلين
فاسكنت الزاء المعجمة ونقلت كسرة الواو الى
الزاء الذي هو الحرف الصحيح لتحرك الواو وسكونها
وحذفت الواو لسكونها اي الواو وسكون الياء ولم
تحذف الياء لانها علامة او ضمير على اختلاف في مثل
ترميين بالتسكين وترضيين بالقلب الفا لتحركها
وانفتاح ما قبلها ثم الحذف فيهما لالتقاء الساكنين

قبل كسرة الواو صح

لما فرغ عن مباحث تصريف الافعال من الاجوف
والناقص شرع في تصريف اسم الفاعل والمفعول
فيهما بقوله **وتقول في اسم الفاعل من الاجوف**
قايل في اسم الفاعل من الاجوف ثلث اعلالات
الاول اصل قايل قاول وباجع بايع قلبت الواو
والياء همزة لان الواو والياء اذا وقعت بعد الف
زايدة قلبتا همزة اذ الهمزة في هذا المقام اخف
من الواو والياء هذا ما اختاره الامام الزنجاني والثاني
ان الواو والياء قلبتا الفا كما في الفعل لتحركهما وانفتاح
ماقبلها والالف لا يمنع فتحة ماقبلها ثم قلبت الالف
المنقلبة عنها همزة ولم يحذف لالتقاء الساكنين اذ هو
يؤدي الى الالتباس وخص القلب بالهمزة لقربها من
الالف وهذا اولى واحق لان اعلال الاسماء انما
هو لحمله على الافعال فلما ثبت انه يعل مثل فعله وشهد
بذلك صحة عاور وصاير لان فعلهما لا يعل بل ابقيا

وكائل ح

لا يمنع صح

على

على حالهما تنبيها على الاصل وعوض الاول بقلة الاعلال
والثالث انه زيدت على الماضي الالف فاجتمع ساكنان
احدهما الف اسم الفاعل والثاني الالف المقلوبة
من العين ولا سبيل الى حذف احدهما للالتباس فقلبت
الالف المقلوبة همزة واختار المصنف هذا وقال
وكان الماضي اي كان ماضيه بعد الاعلال قال **فزيد**
الالف لاسم الفاعل قبل الالف المقلوبة التي كانت
في الماضي **فاجتمع ساكنان** احدهما **الف اسم الفاعل**
والثاني **الالف المقلوبة من عين الفعل** التي هي الواو
في مثالنا **فقلبت الالف المقلوبة** عن العين
همزة فصار قايل **وكذلك** اعلال في مثل **كايل**
على الوجوه المذكورة وانما اختار المصنف الثالث
لقلة مؤنة الاعلال وقد جاء في الشعر حذف هذا
الالف من غير قلبها همزة لالتقاء الساكنين على
هو الظاهر كما في قولهم شاك والاصل شاوك

١١٠

قلبت الواو الفا او زيدت الف اسم الفاعل
على ماضيه ثم حذفت الالف التي هي مقلوبة من العين فعلى
هذا وزن شاك فال دون فاعل لانها علة
وقال الزمخشري في الكشاف في قوله تعالى على شفا جرف
هار وزنه فعل قصر عن فاعل ونظيره شاك في شايك
الفه ليست بالف فاعل وانما هي عينه واصله هور وشوك
وقال في المفصل وانما حذف العين فيقال شاك والصواب
هذا وقيل اعلاله بالقلب وهو ان يضع العين موضع
اللام واللام موضع العين مثل شاك ثم قلبت
الواو ياء كما في غاز بذكره ان شاء الله تعالى فصار شاك
على وزن فالع ثم يعل كقاض والفرق بين القلب
وبين الحذف انما يظهر في الاعراب فمن قال بالحذف
يقول جاءني شاك بالضم ورايت شاكا بالفتح ومررت
بشاك بالكسر باجراء الاعراب على الكاف
ومن قال بالقلب يكون اعرابه تقديريا رفعا وجرا

ولفظيا نصبا كقاض واما اسم الفاعل من الناقص
فهو منصوب حالة النصب نحو رايت غازيا
وراميا فلا يتغير عن حالة الخفة الفتحة على الياء
وتقول في الرفع والجر هذا غاز ورام ومررت
بغاز ورام اعراب الناقص وما هو في حكمه تقديري
فيهما والاصل في رفعهما وجرهما غازي بالضم والكسر
وراي ايضا بالضم والكسر فاسكنت الياء كما ذكرنا
ان الضم والكسر ثقيلان على الياء ثم اجتمع ساكنان
احدهما الياء والثاني التنوين فحذفت الياء وبقي
التنوين لانها حرف علة والتنوين حرف
صحيح لانه عبارة عن النون الساكنة فحذفها اولى
او لان التنوين علامة التمكن وهي لا تحذف ثم
اعطي التنوين لما قبلها مكسورة دلالة على الياء
المحذوفة ومن هذا الظهر فساد قول من قال ان تنوين
قاض رفعا وجرا عوض عن الياء المحذوفة اذ التنو

فصار غاز ورام صح

لم يحذف بل تنقل الى ما قبلها فاذا زالت التنوين
اعيدت اليا المحذوفة اذ المانع يزول واشار
الى هذا بقوله فان ادخلت الالف واللام سقط
التنوين وبقي اليا حال كونها ساكنة وفي بعض
النسخ ويعود اليا ساكنة وهذا اولى فتقول
هذا الغازي والرامي ومررت بالغازي والرامي
بسكون اليا في الحالتين وتقول رايت الغازي
والرامي بالفتحة لخفة الفتحة على اليا سواء كان
منكرا او معرفا ثم لما فرغ عن اسم الفاعل شرع
في اسم المفعول بقوله وتقول في اسم مفعول
الاجوف مقول بواو واحدة والاصل اي اصله
مقوول بواوين فعل به اي مقوول ما ذكرنا في
يغزون يعني نقلت حركة العين الى الواو الاولى
اي ما قبلها اي القاف لسكون القاف وتحرك الواو
فالتقى ساكنان احدهما الواو الاولى وهي عين الفعل

والثانية

والثانية واو مفعول فحذف احدى الواوين فصار
مقول والمحذوف واو المفعول عند سيبويه لانها
زائدة والحذف بها اولى وعين الفعل عند ابي الحسن
الاخفش لان العين يحذف كثيرا في غير هذا الموضع
فحذفها اولى لكون اعلال ثانية اكثر واصعب تعرض
الاعلال دون اعلال زوائده بقوله وتقول في بناء اليا
اي في اسم مفعول الاجوف اليائي مكيل والاصل
مكيول على وزن مفعول فنقلت حركة اليا
اي ضمتها الى الكاف اي ما قبلها فحذفت اليا
لاجتماع الساكنين احدهما اليا التي هي العين والثاني
واو المفعول ثم حذفت اليا على مذهب الاخفش
فصارت مكول وكسرت الكاف ليدل على اليا
المحذوفة ولئلا يلتبس بالواوي فصارت مكول
بكسر الكاف وسكون الواو فلما انكسرت الكاف
صار واو المفعول يا لسكونها وانكسار ما قبلها

هذا على رأي الأخفش ح

فصار مكيل على وزن مفعيل و على مذهب سيبويه
حذفت واو المفعول فصار مكيس بضم الكاف وسكون
اليا، ثم كسرت الكاف صيانة للياء، ومذهب
سيبويه أولى لقلة الاعلال في الياء ولان
التقاء الساكنين انما يحصل عند الياء فحذفه اولى
ولان قلب الضمة الى الكسرة خلاف قياسهم ولا علة
ولو قيل العلة رفع الالتباس قلت لو سلك الى
طريق سيبويه لرفع الالتباس ايضا لا يقال
واو المفعول علامة وهي لا تحذف لانا نقول لا نم انها
علامة بل هي اشباع الضمة لرفضهم مفعلا كما ذكر في
وجه اسم المفعول والعلامة انما هي الميم ولهذا اكتفي
بها في المزيدات من غير واو فان قلت القاعدة
اذا اجتمع الزايد مع الاصل فالمحذوف هو الاصل كالياء
من غازم وجه والتنوين وايضا القاعدة اذا التقى
ساكنان والاول حرف مد فالمحذوف هو الاول كما في

قلت

قلت هذه القاعدة فيما اذا كان الثاني من الساكنين
حرفا صحيحا واما ههنا فليس كذلك بل هما حرفا علة واما
قول العرب مشيب من الشوب وهو الخلط ومهوب من
الهيبة فمن الشواذ والقياس مشوب ومهيب لما فرغ
عن اعلال اسم المفعول الاجوف واويا او يائيا شرع
في اعلال اسم مفعول الناقص واشار الاعلال واويه
بقوله واذا اجتمعت الواوان والحال ان الاولى
منهما ساكنة وان الثانية متحركة ادغمت
الاولى في الثانية لتجانس الحرفين مع سكون الاولى
نحو مغزو بواو مشددة والاصل مغزوو بواوين
اوليهما ساكنة والثانية متحركة فادغمت الاولى
في الثانية والى اعلال بقوله واذا اجتمع الواو
والياء والحال ان الياء الاولى ساكنة وان الياء الثانية
متحركة قلبت الواو ياء بغير عكس لان الياء اخف
من الواو وكسر ما قبل الياء الاولى ليصح اي لتسليم

113

اليا، واو دغمت اليا، الاولى في اليا، الثانية نحو
مرمي ومخشي والاصل مرموي ومخشوي قلبت
الواو فيهما لاجتماع الواوين مع اليا وسبقت احدهما
بالسكون ثم ادغمت اليا، في اليا، للتجانس وسكون الاولى
فصار مرمي ومخشي ثم لما فرغ عن اعلال الاسم المفعول
من الاجوف شرع في اعلال امر الحاضر بقوله وتقول
في امر الاجوف ٧ و في امر الحاضر الاجوف قل في الواوي
ليقل واصله ليقول
وبع في اليائي والاصل اقول وابيع فنقلت حركة
الواو في اقول الى القاف فالتقى ساكنان على غير حده
فحذفت الواو لسكونهما اي الواو وسكون اللام
فصار قل بغير واو وحذفت الهمزة المستغنى عنها
بحركة القاف لانه جي بها لسكونها فلما تحركت استغنى
عنها وكذلك اعلال ابيع واذا تحركت اللام عادت
الواو الساقطة واشار الى هذا بقوله وتقول
في التثنية قولا فعاد الواو لحركة اللام فان قيل

٧ الغائب منه ح

لا

لا عبرة الحركة العارضة عندنا ولم يعتبر سيبويه في مثل اغزن تا
ورمتا كما قلنا للفرق بينهما او التاء ساكنة في اصل الوضع
مع عدم كونها من نفس الكلمة وهنا لام الكلمة فاللام
محل التغيير بالجزم وما كان حكم لام امر الناقص مطلق مخالفا
لحكم لام امر سائر الافعال شرع في بيان حكم امر الناقص
وتقول في امر الناقص للغائب بالحروف ليغز وليرم
بحذف الواو والياء وليغز وليرم للمجهول وتقول الحاضر
المعروف اغز وارم بحذفهما ايضا حذفت الواو
في الواوي والياء في اليائي لان جزم الناقص في
امر الغائب بالجحد والنهي على مذهبين وفي امر الحاضر
المعروف على مذهب الكوفيين ووقف في امر الحاضر
المعروف على مذهب البصريين سقوط لام الفعل
اي لام الفعل الناقص في الجزم على ما ذهب اليه الكوفيين
وفي الجزم والوقف على ما ذهب اليه البصريين لا
ن الجازم منزلة السكونيات فاذا لم يجد الا حلا يسقط

من نفس بريان الشارب من الامعاء وغيرها والحركات
العارضة بمنزلة الاخلاط فاذا لم يجد الجواز م الحركات اسقطها
من نفس الكلمة وهو لام الفعل الناقص لكونها محل بغير وفي
الناقص الواوي تقلب الواو التي هي لام فعله يا في الفعل
المستقبل والامر مطلق والنهي المجهولات كلها
لانهن اي المستقبل والامر والنهي فروع الماضي وفي
الماضي المجهول الناقص الواوي يصير الواو يا لانكسار
ما قبلها الواو ووقوعها في الطرف نحو غزي باليا
على وزن فعل والاصل غزو بالواو قلبت الواو يا
كما مر اعلم ان المعتل الذي حرف واحد مقدم على ما فيه حرفان
لبساطته والتوقف عليه ولهذا قدم المصنف الاجوف
والناقص والمعتل على المقرون والمفروق ثم قدم الاجوف
والناقص على المعتل المثال لكثرة ابحاثهما ولوجود الاقسام
السبعة فيهما ولهذا قال بابتداء التفصيل بقوله واما المعتل
قيد بقوله المثال ليظهر ان المراد من المعتل الفاء باضافة

لفظية

لفظية وجواب اما فيسقط فاء فعله اي فاء الفعل
المعتل المثال في المستقبل والامر والنهي وتوابعها
الجحد والنفي ونفي التاكيد المستقبل المعروفات كلها
اذا كان فاء فعله واوا من ثلاثة ابواب احدها
فعل يفعل بفتح العين في الماضي وكسرها في الغابر نحو وعد يعد
الماضي
والاصل يوعد حذفت الواو لوقوعها بين يا وكسرة
اذ الضمة بين الكسرتين ثقيل والواو ضمة والياء كسرة
كما مر من المذهب ثم حملت عليه اخواته اعني التاء والنون
والهمزة للمشاكلة كما مر في الاشتقاق وكذلك في
الامر والنهي وثانيها فعل يفعل بفتح العين في الماضي
والغابر وهب يهب اصله يوهب حذفت الواو
لوقوعها بين الياء وحرف الحلق لما مر انها اثقل الحروف
فكان فتحه كالكسرة في الثقل وثالثها فعل يفعل بكسر العين
في الماضي والغابر نحو ورث يرث والاصل يورث
حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة واتى فيه بها

بالمعروفات لعدم حذفهما في المجهولات لزوال كسرة
ما بعد الواو فيهما فان قيل فعلى ذكرت في علة حذفت
واو يهب ينبغي ان يحذف ايضا في مجهوله مع انه لم يحذف
يقال يوهب قلنا اطراد المجهول المثال فان قيل ما ذكرت
ينتقض بنحو يطأ ويسع ويضع وامثالها فان اصلها يوطأ
ويوضع بكسر العين فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة
وفتحت لحرف الحلق فينبغي ان يعيد الواو لزوال الكسرة
ما بعدها وبنحو قولهم لم يلد بسكون اللام وفتح الدال
والاصل لم يلد بنحو لم يعد على حذف الواو واسكنت
تحقيقا فاجتمع ساكنان اللام والدال ولم يحذف احدهما
لئلا يلزم الاجحاف في الكلمة فحرك الدال فزال كسرة
ما بعد الواو فينبغي ان يعاد الواو قلنا الاعادة واجبة
فيما اذا كان الزوال بسبب امر قطعي ولا بسبب القلة والندرة
ولا بسبب عارض مع ان النقض بيطأ ويسع غير وارد لانهما
من فعل يفعل بالفتح في الغابر على ما ذكره المصنف والله اعلم

ويوسع

انه يجب

انه يجب على المصنف التعرض على حذف الواو من المصدر
المعتل الفاء اذا كان على وزن فعلة بكسر الفاء كعدة والاصل
وعدة فنقلت كسرة الواو الى العين لثقل الكسرة على
الواو مع الحرف بسكون الصحيح ومع اعلال فعله ثم حذفت
الواو فصار عدة على وزن علة وقيل اصل عدة وعد حذفت
الواو لما تقدم ثم زيدت التاء عوضا عن الواو وهذا ليس بمرضي
لان الواو انما تحذف من المصدر الذي على وزن فعلة
وتقول في الامر الحاضر المعروف من فعل يفعل بفتح العين
في الماضي وكسرها في الغابر عد لانه لما حذف حرف المضارعة
ثم وقف او جزم آخره فصار عد وتقول في النهي الحاضر
لا تعد اصله لا توعد حذفت الواو لما مر ونقول
من فعل يفعل بفتح العين في الماضي والغابر في الامر
الحاضر المعروف هب لانه من تهب وفي النهي الحاضر
المعروف لا تهب بحذف الواو كما مر وتقول من فعل يفعل
بكسر العين فيهما وفي الامر الحاضر المعروف رث لانه من

ترث وفي النهي الحاضر المعروف لا ترث اصله لا تورث
حذفت الواو تبعا ليورث وقد يسقط الواو في باب
فعل يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في الغابر
من لفظين احدهما وطا يطا بكسر الطاء في الماضي وفتحها
في الغابر وثانيهما وسع يسع بكسر السين المهملة في ماضيه
وفي فتحها في مضارعه سقوطا شاذا على غير القياس وهذا
اولي من قولهم ان اصل يطا ويسع يوطا ويوسع بكسر العين
فيهما ففتح فحذف الواو ثم فتح لاجل حرف الحلق لانهما من الرابع
لا من السادس لما فرغ عما فيه حرف واحد من حروف
العلة شرع لتفصيل ما فيه حرفان منها بقوله واما اللفيف
المقرون قدم على المفروق لترجح ناقصية على غيره وجوابه
اما فحكم غير فعله كحكم اي مثل حكم الفعل الصحيح الذي
لا يتغير في عدم التغيير يعني كما ان عين الفعل الصحيح
لا يتغير كذلك عين اللفيف المقرون لا يتغير وحكم
لام فعله كحكم اي مثل حكم لام الفعل الناقص من غير

فرق

فرق وانما لم يجعل حكم عينه مثل حكم الاجوف لئلا يؤدي الى
الاعلالين في كلمة واحدة بخلاف المفروق اذا اعلالهما
لا يؤدي الى حلي اي لا اعلال المثال فله واما اللفيف المفروق
فحكم فائه فعله اي اللفيف المفروق كحكم اي مثل حكم فاء
الفعل المعتل وحكم لام فعله اي المفروق كحكم اي مثل
حكم لام الفعل الناقص نحو وقى كرمي اصله وقي
قلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار وقى يقي
كيعد ويرمي اصله يوقي حذفت الواو لوقوعها بين
ياء وكسرة كما في يعد وسكنت الياء لثقل الضمة
على الياء كما في يرمي وتقول في امره الحاضر المعروف
ق بالهاء فحذفت فاء فعله كالمعتل وحذفت
لام فعله للجزم كالناقص فبقي القاف مكسورة
فصار ق على حرف واحد على وزن ع وزيدت الهاء
لازمة عند الوقف في الواحد المذكر لئلا يلزم
الابتداء بالساكن ان سكنت الحرف الواحد والوقف

على المتحرك ان لم يسكن وكلاهما ممنوع وهذا معنى قولهم
لا يكون الحرف الواحد مبتدأ به وموقوفا عليه واما حال الوصل
تقول ق على حرف واحد وتقول في التثنية قيا باعادة
اللام المحذوفة وكذا تقول قوا بحذف اللام لنقل الضمة على
الياء والتقاء الساكنين وفي الواحدة المخاطبة قي بالياء
وبحذف اللام لنقل الكسرة على الياء والتقاء الساكنين.
وفي تثنيتها قيا باعادة اللام وفي الجمع المؤنث
المخاطبة قين باللام المعادة اعلم ان المضاعف
ان يلحق بالمعتلات دون الصحيحات لان حرف
التضعيف يلحقه الابدال كما في امللت تقول
امليت بقلب اللام الاخيرة ياء لاستثقال اجتماع
المثلين مع تعذر الادغام لسكون الثاني والحذف
كما في احسست تقول احست بحذف السين الاولى
تخفيفا لما ذكر في الابدال فان قيل لو كان ما علة الالحاق
ما ذكر للحق الصحيح ايضا بالمعتلات لوجودهما فيها

ما الحذف

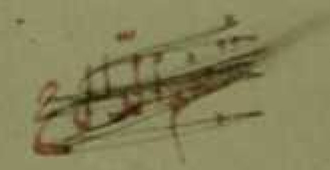
اما الحذف ففي نحو تتجنب وتتقابل لما ثبت ان
التائين اذا اجتمعتا في اول باب تفعّل وتفعلل وتفاعل
يجوز حذف احديهما واما الابدال فاكثر من ان يحصى مذكور
في موضعه قلنا لحوقهما يستلزم اللحوق بالمعتلات
اذا كان في الحروف الاصلية كما في المعتل بخلاف الصحيح
فان لحوقهما فيه ليس في الحروف الاصلية بل الابدال غير لازم
في الاصلية دون الحذف الاولى ان يقال ان المضاعف
انما يلحق بالمعتلات لان حرف التضعيف يعتريه
علة كما في امليت والمضاعف ايضا يلحقه الادغام
وهو في اللغة الادخال والاخفاء يقال ادغمت لجام
الفرس اذا ادخلته في فيه وادغمت الثوب في الوعاء
اذا اخفيته فيه وفي الاصطلاح عبارة عن ان يسكن الحرف
الاول من المتجانسين ويدرج في الثاني وانما يسكن الاول
في الادغام ليتصل الى الثاني اذ المتحرك لم يتصل
لحول الفاصل وهو الحركة والثاني لا يكون الا متحركا كما

فان كان ساكنا تحرك لان الساكن كالميت وهو لا يظهر
نفسه فكيف يظهر غيره والادغام اما واجب او ممتنع او جائز
واشار الى الاول بقوله واما المضاعف فان كان فعله ساكنة
ولامه متحركة او كلاهما متحركتين وذلك في الماضي
والمضارع سواء كان معروفا او مجهولا وسواء كان
ثلاثيا مجردا او مزيدا فيه والمصدر الذي على فعل وعند
اتصال الف الضمير او واوه او يائه فالادغام لازم واجب
نحو مد يمد وكذلك مجهوله والاصل مدد ويمدد فنقلت
حركة الدال الاولى الى الميم بعد سلب حركة الميم
وبقيت اي صارت الدال الاولى ساكنة وادغمت
الدال الساكنة التي هي الاولى في الدال الثانية
ويسمى الاول مدغما اسم مفعول والثاني مدغما فيه
والى الثاني بقوله وان كان عين فعله متحركة وان
كان لامه اي لام فعله ساكنة فالاظهار لازم لان
فالادغام ممتنع نحو مددن الى مددنا ويمددن

ويمددن

ويمددن مبنيا للفاعل او المفعول والى الثالث
بقوله وان كانتا ساكنتين فحركت الثانية لئلا
يلزم حذف احدهما لالتقاء الساكنين وادغمت الحرف
الاولى فيها اي في الثانية وذلك اذا دخل الجازم
اي جازم كان على فعل الواحد غائبا كان او مخاطبا
او متكلما وكذا في فعل الواحدة الغائبة والمتكلم
مع الغير فيجوز عدم الادغام نظرا الى ان
شرط الادغام تحرك الحرف الثاني وهو ساكن
هنا فلا يدغم وهو لغة الحجازيين ويجوز الادغام
نظرا الى ان السكون عارض لا اعتداد له واشار الى هذا
بقوله نحو لم يمد والاصل لم يمدد فنقلت حركة الدال
الاولى الى الميم فبقيتا ساكنتين فحركت الثانية
وادغمت الاولى فيها اي في الثانية فيقال لم يمد
ثم فتحت الدال وهذا الادغام لغة بني تميم ولغة
الحجازيين اقرب الى القياس ولذا ورد في التنزيل

ولا تمتنع مستكمة وانما فتحت **لان الفتحة اخف الحركات ويجوز تحريكها بالضم** فيما اذا كان العين فيه مضموما **والكسر** فيما فيه العين مكسورا او مفتوحا **كما يذكر في الامر** اي امر المضاعف وكذلك في نهيه وما هو في حكم المضاعف فان قيل ان السكون في نحو مددت ومددن مع البناء عارض فلم لا يجوز الادغام قلنا لان الضمائر المرفوعة كالجزء من الكلمة ولهذا سكن ما قبلها دلالة على ذلك فلو حرك لزال الفرق وانما قلنا على فعل الواحد اذ في التثنية والجمع المذكر والمخاطبة الوحدة واجب وفي جمع المونث ممتنع ثم مثل ما يجوز تحريكها بالحركات الثلث بقوله **وتقول في الامر من يفعل بضم العين مد** من يمد **بضم الدال** اتباعا بضم العين **ومد بكسرها** لان الاصل في التحريك الساكن **ومد بفتحها للخفة** والحال ان الميم **مضمومة في الاحوال الثلث ويجوز**



بالا

امدد

امدد بالاظهار اي بفك الادغام ومثل ما يكون تحريكها بالكسر والفتح بقوله **وتقول في الامر من يفعل بكسر العين فر من يفر بالكسر** اي بكسر الراء لا صالته في تحريك الساكن **وفر بالفتح** اي بفتح الراء لخفة الفتحة والحال ان الفاء **مكسورة فيهما** اي في حال الكسر والفتح **ويجوز افرر** كاضرب **بالاظهار** اي بالفك ومثل ما يكون تحريكها بالكسر والفتح باب آخر بقوله **وتقول في الامر من يفعل بفتح العين عض بالفتح** اي بفتح الضاد من يعض للخفة **وعض بالكسر** بكسر الضاد لاصالته في تحريك الساكن والحال ان العين مفتوحة فيهما اي في حالتي الكسر والفتح **ويجوز اعضض** كما علم **بالاظهار** اي بفك الادغام ثم لما كان مشتبها ان حكم مضاعف مزيدات الثلاثي هل هو مثل حكم الثلاثية ام لا اتي مثالا من باب افعل لتزول الاشتباه ونظيرا ان حكم مزيداته مثل مجرداته في احكامه وقال

الخارج

وتقول في باب افعل المضاعف احب يحب والاصل
احبب يحبب فنقلت حركة الباء الاولى الى الحاء
التي هي الفاء وادغمت الباء الاولى في الباء الثانية
وكذلك مجهوله ثم تقول في الامر الحاضر المعروف
احب بالفتح والكسر لما مر واحبب بالاظهار في الثانية
والادغام في الاول لما كان سائل ان يسال الكم
يفرق الادغام من غيره في المواد وما علامة الفرق
بينهما وقع بقوله وكلما ادغمت اي ادخلت حرفا
في حرف آخر ادخلت بدله اي بدل ذلك الحرف المدخل
تشديدا ليكون كالعوض عنه ويفرق بين الحرف
المدغم فيه وغير المدغم اعلم ان لفظ المهموز شبيه
بان المهموز في الاصطلاح لما كان احد حروف الاصلية
همزة وهو لا يخ اما ان يكون في فائه او عينه او لامه فان كان
في فائه يسمى مهموز الفاء وان كان في عينه يسمى مهموز العين
وان كان في لامه يسمى مهموز اللام والعجز ولا يجتمع

الى الحاء بها
فيهما اي صح في الماضي والمضارع
قوله ادخل امر من الادخال وفي بعض النسخ ادخلت
روح النزول [illegible]
يجتمع

همزتا

همزتان في كلمة من الحروف الاصلية وهو كالمضاعف
من الملحقات بالمعتلات لما فيه من التغيرات التي
ليست في السالم ولان الهمزة كثيرا ما تقلب حرف
العلة كما سيجي واعلم ان الهمزة حرف شديد لانه
من اقصى الحلق فيجب ان تخفف لرفع شدتها وتخفيفها
يكون اما بالقلب او بالحذف او بغيرهما واستقصاء
بحث التخفيف يكون في علم القراءة الا ان الصرفيين
فتصرف البحث على التخفيف بالقلب والحذف لكنه
اذا تقدم عليه شيء ولم يقع في اول اللفظ لانها
اذا وقعت في اول الكلمة لم تخف اذ الابتداء بالحرف
شديد مطلوب لقوة المتكلم ولهذا يؤتى بها عند
تعذر الابتداء بالسكون واشار المصنف الى ما قلنا
مفصلا بقوله واما المهموز فلا يخ اما ان يكون همزة
ساكنة ومتحركة وان كانت متحركة فلا يخ اما ان يكون
ما قبلها حرف متحرك او ساكن وذلك ثلثة اقسام

واشار الى الاول بقوله فان كانت الهمزة ساكنة
يجوز تركها اي الهمزة على حالها ساكنة من غير تغيير
ويجوز قلبها اي قلب الهمزة حرف علة ولذا اعدت
من غير السالم وقبلها لايخ عن ثلثة اقسام لانه لايخ
اما ان يكون ما قبلها مفتوحا او مضموما و لا يجال
ان يكون ساكنة لالتقاء الساكنين (ومكسورا بالهمزة) فان كان ما قبلها
اي الهمزة مفتوحا قلبت الفا بمجانسة حركة ما قبلها
وان كان ما قبلها مكسورا قلبت ياء كذلك ايضا
وان كان ما قبلها مضموما قلبت واوا لذلك
ايضا مثال اذا كان ما قبلها مفتوحا نحو ياكل على
وزن يفعل بضم العين يجوز ترك الهمزة على حالها
ويجوز قلبها الفا ومثال اذا كان ما قبلها مكسورا
نحو ايذن امر من اذن على فعل بكسر العين يجوز
تركها على حالها ويجوز قلبها ياء وانما زاد قوله امرا ونحو
ولم يقتصر على ذكر ايذن كما يقتصر ياكل و يومن لئلا

يتوهم

يتوهم انه مضارع كما واو آخره عن يومن مع ان
السباق يقتضي ان تقدم عنه والى الثاني بقوله
وان كانت الهمزة متحركة فان كان ما قبلها اي
الهمزة حرفا متحركا لا تغير الهمزة كالحرف الصحيح
نحو قرا على وزن فعل بلا تغير والى الثالث
بقوله وان كان ما قبلها اي الهمزة حرفا ساكنا
يجوز تركها اي الهمزة على حالها ويجوز نقل حركتها
اي الهمزة الى ما قبلها مثاله قوله تعالى واسئل
القرية والاصل واسئل القرية فنقلت حركة
الهمزة الى السين وحذفت الهمزة لسكونها اي
الهمزة بعد النقل وسكون اللام بعدها ثم استغني
عن همزة الوصل لتحركها ~~لالتقاء الساكنين~~ كـ
السين فصار سل لا يقال ان اللام في واسئل
القرية ليست بساكنة لتحركها لالتقاء الساكنين
لان نقول حركتها عارضة ولا اعتبار للعارضية

كما في غزتا وزمنا فان قيل فعلى هذا يلزم عدم الاستغنا عن همزة الوصل لان حركة السين عارضة قلنا حركة السين هي حركة الهمزة التي هي عين وكسرتها ليست بعارضة اذ المراد بالحركة العارضة ما حصلت بغير نقل من الكلمة لا يقال لو كانت المنقولة غير عارضة لما قالوا في اجاز واراق بعد النقل اجز وارق بابقا همزة الوصل من غير اعتبار لحركة الجيم والرا لعروضها لانا نقول لما كثر استعمال اسئل وجبوا التخفيف فيه يعني لا يعتبر الحركة العارضة اذا لم يعرض التخفيف بحث يمكن ذلك وقيل ان سل مشتق من تسل بالالف فحذفت حرف المضارعة واسكن الآخر ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين فبقي سل **وقد قرا باثبات الهمزة** وعطف على تغيرنا بقوله **وتركها** اي الهمزة على حالها لئلا يتوهم ان اشباتها تقديري بل انه لفظي اعلم ان القياس يقتضي ان يجوز

الامر

الامران في خذ وكل ومر اعني الاصل والحذف فيكما في سل الا ان الحذف في هذه الثلاثة واجب على غير القياس اشار الى هذا بقوله **والامر** الحاضر الذي اشتق **من الاخذ والاكل والامر** مصدر ايقال **خذ وكل ومر على غير القياس** وقوله والامر من الاخذ الخ اشارة الى ان اشتقاق الامر من المصدر ابتدا او باعتبار انه اصل الاصل وبيانه ان اصل خذ اؤخذ بهمزتين ثم حذفت الهمزة الاصلية لكثرة الاستعمال على غير القياس ثم استغني عن همزة الوصل لزوال الابتدا بالساكن فبقي خذ وكذلك في كل ومر اصلهما اؤكل واؤمر ففعل فيهما كما في خذ الا ان خذ وكل اكثر استعمالا منه ولهذا يجي على الاصل عند الوصل كقوله تعالى وامر اهلك بالصلوة اعيدت الهمزة لسقوط همزة الوصل في الدرج وهذا فصيح لزوال الثقل وقد جاء في الحديث بالحذف في بدايتنا الحديث

ثم لما بين المصنف تصريف المهموز بتخفيفها باحد
الامرين المذكورين حاول ان يبين باقي احواله
وقال **وياتي تصريف المهموز** مما ذكر جاز **على قياس**
تصريف الصحيح من غير فرق او بغير اعلم ان المنف
لما فرغ عن بيان تصريف الاقسام السبعة التي
هي المثال والاجوف والناقص واللفيف المقرون
والمضاعف والمهموز بجميع وجوههما مفصلا اراد ان يبين
ان كلها الى ماذا يرجع او بيان المرجع بعد التفاصيل
على هو القاعدة وقال **وكلما وجدت فعلا غير الصحيح**
اذا لم او بيان تصريف الافعال غالبا **فقس**
اي الفعل الغير الصحيح الذي وجدته **على الفعل الصحيح**
في جميع الوجوه المختلفة والمطردة التي **ذكرناها**
في باب الصحيح من التصريف فاذا قيل عليه
فان اقتضى القياس اي اذي قياسك على الصحيح
الى ابدال حرف او نقل حركة او اسكان حرف او حذف
كباع وقال يومن بقوله
فافعل

فافعل شيئا مما ذكر **والاحرف الفعل الغير الصحيح**
كالصحيح وانا اجد بعد التفصيل لكونه اعون للضبط والحفظ
وقد استشعر نقضا لبعض القواعد المذكورة فيما تقدم
بعض الكلمات تدارك وقال **وقد يكون في بعض المواضع لا**
الاعلال فيه اي في ذلك البعض مع وجود **المقتضي** اي الموجب
للاعلال الذي هو بعض القواعد المذكورة **نحو عور والتقول**
واستحوذ وغير ذلك مثل صيد وقود واستغوم واستحوذ وامثالهما
واذا لم يتغير في ذلك البعض **فبعضها** اي بعض المواضع التي لا تتغير
الاعلال فيه ترك على حالها غير متغير **لصحة بالبناء** كما في استحوذ
اذ لو قلبت الواو الفاء لتحركها وانفتاح ما قبلها لالتبس ساكنا فاصبح
اي اخر العين فصار استحوذ فتغير بناء الكلمة **وبعضها** اي بعض المواضع
الغير المتغيرة ابقي على حاله **لعلة اخرى** وهي الدلالة على ان
واو ويا لهذا الاخر ما اردنا ايراده وبينا بعض ما كان
ومن الله العون والتوفيق لاتمام التحرير والتحقيق
انه موفق ومعين لكل امراء بالكسب
زعين تمت الكتاب بعون الله
الملك الوهاب
كتبه العبد الفقير الحقير
المحتاج الى رحمة الله
الملك الوهاب
محمود بن
محمد

تعرف العلم حصول صورة الشي
في العقل او الصورة الحا
صلة عند العقل عند ح
والمنطقيين او صفة توجب
تميزاً لا يحتمل النقض
او صفة يتجلى بها المذكور لمن
قامت هي به عند المتكلمين

تعرف القابل هو المتصف
بالقوة سواء خرج الى الفعل
او لا ولزوم في الذهن وهو
على ثلاثة اقسام